أزمة مارس عام 1954

القرارات الديمقراطية

يتتابع صدورها مع وقف التنفيذ

الفصل الثاني والعشرون

obeikandl.com

obeikandl.com

عودة اللواء محمد نجيب إلى السلطة تحت ضغط من جماهير الشعب والجيش ـ بعد يومين فقط من إعلان مجلس قيادة الثورة في 25 فبراير 1954 قبول استقالته من جميع مناصبة ـ بمثابة لطمة قوية أصابت مجلس الثورة بالتصدع، وكادت تعرضه للانهيار. فقد اهتزت مكانة المجلس أمام الجيش والشعب وفقد جانبًا كبيرًا من هيبته وسمعته، وفي الوقت الذي ازداد فيه تعلق الشعب بمحمد نجيب وأصبح يستقبل في كل مكان استقبال الأبطال ازدادت كراهية الشعب لعبد الناصر لاعتقاد أغلبية الناس أنه كان السبب الرئيسي في استقالة محمد نجيب، وفي تصعيد الأزمة بهذه الصورة الخطيرة سعيًا وراء النفوذ والقوة والسلطان.

كانت

أما الصاغ (الرائد) صلاح سالم فلم يكفه البكاء بحرقة هو وشقيقه جمال وبعض أعضاء المجلس الآخرين عندما استمعوا وهم في القيادة العامة بكوبري القبة مساء يوم 27 فبراير إلى الإذاعة المصرية وهي تذيع بيان مجلس الثورة بعودة محمد نجيب رئيسًا للجمهورية حفاظًا على وحدة الأمة، وتزف التهاني إلى الملايين من أبناء الشعب المصري وأبناء الأمة العربية من المحيط إلى الخليج، بل أصيب صلاح سالم أيضًا بإحباط شديد بعد أن أدرك أن بيانه الأخير الذي أذاعه بنفسه من دار الإذاعة مساء يوم 26 فبراير ونشرته جميع الصحف المصرية في اليوم التالي والذي كال فيه الاتهامات الجارحة والأوصاف الشائنة لرئيسه اللواء محمد نجيب، وملأه بالمطاعن في أخلاقه وسلوكه الشخصي أملاً في هدم مكانته وتبديد شعبيته وحرصًا على تدعيم مركز مجلس الثورة بعد إعلانه قبول استقالة محمد نجيب ـ هذا البيان كان له رد فعل عكسي في كل أرجاء مصر والوطن العربي خاصة في السودان الشقيق، فقد أثار سخط الناس عليه وليس على محمد نجيب، مما جعله يحاول أن يتوارى عن الأنظار حياءً وخجلاً ويمتنع عن الإدلاء بأي تصريحات للصحفيين.

لقد كان في استطاعة محمد نجيب بعد عودته بقوة الشعب ـ إذا شاء ـ استغلال انتصاره الساحق للإطاحة بخصومه من أعضاء مجلس الثورة وكل من يشد أزرهم سواء داخل الجيش أو خارجه، إن وضعه قد تغير عن ذي قبل، فلم يعد يتولى قيادة البلاد بإرادة مجلس الثورة وإنما بإرادة الجماهير التي اشتعل غضبها بعد إعلان استقالته فخرجت إلى شوارع العاصمة تعبر عن استيائها ورفضها لاستقالته، وتهاجم بشدة أعضاء المجلس، بينما تتصاعد هتافاتها كدوى الرعد: «محمد نجيب أو الثورة» ولكن محمد نجيب بشخصيته الطيبة وطبيعته السمحة لم يفكر مطلقًا في اتخاذ إي إجراءات قمعية للتخلص من مجلس الثورة، سواء باعتقال أعضائه أو بإبعادهم خارج البلاد، على الرغم من النصائح التي حملها إليه العديد من مؤيديه العسكريين والمدنيين بوجوب التخلص منهم فوراً، خاصة بعد ما سبق أن عاناه من أعضاء المجلس في الآونة الأخيرة من مظاهر التجاهل والتحقير والعداء بصورة سافرة مع علمه بأنهم لن يكفوا عن حبك المكائد وتدبير المؤامرات حتى يقتلعوه من مكانه بطريقة لا تتيح له الفرصة للعودة إلى مركزه مرة أخرى.

والحقيقة أن محمد نجيب بطيبة قلبه المفرطة لم يلبث أن انخدع بمظاهر الود والإخاء الزائفة، وصدّق العبارات الخداعية المعسولة عن وجوب نسيان الماضي وفتح صفحة جديدة، وضرورة رأب الصدع ولم الشمل وتوحيد الكلمة حفاظًا على مسار الثورة وحرصًا على مصلحة الأمة، وهكذا أخذ محمد نجيب يخرج في الأيام التي أعقبت عودته إلى شرفة قصر عابدين من حين لآخر ليطل على عشرات الألوف من أبناء الشعب الذين كانوا يتوافدون من كل حدب وصوب للهتاف بحياته لكي يؤكد لهم أنه وإخوانه أعضاء مجلس الثورة قد عادوا يدا واحدة وكلمة واحدة، ويحثهم بصدق وإيمان على الالتفاف حول مجلس الثورة.

كيف اختل توازن مجلس الثورة؟

نشرت جميع الصحف المصرية صباح يوم 28 فبراير 1954 بيان اللواء محمد نجيب الذي أعلن فيه أنه قبل العودة رئيسًا لجمهورية برلمانية وفقًا لما تم الاتفاق عليه مع مجلس الثورة، كما

نشرت الصحف أيضًا بيانًا لمجلس الثورة أكد فيه الرئيس محمد نجيب أنه هو رئيس للجمهورية البرلمانية، وأن البكباشي (المقدم) عبدالناصر هو رئيس لمجلس قيادة الثورة ورئيس لمجلس الوزراء، مما كان يعني أن سلطة الحكم كلها ستتركز في يد عبدالناصر، وعلى الرغم من أن رئاسة محمد نجيب وفقًا لتلك الأوضاع لن تكون سوى رئاسة شكلية محضة دون أية سلطات، فإن محمد نجيب إزاء ما لمسه من تأييد شعبي لم يسبق له مثيل سواء من جانب الجيش أو الشعب لم يتقيد بحدود اختصاصه الرسمي الذي لم يكن يبيح له التدخل في الأمور السياسية، بل دأب على إلقاء خطبه الحماسية على جموع الشعب الحاشدة التي كانت تتوافد دون انقطاع على ميدان عابدين ساعة بعد أخرى ويومًا بعد يوم.

وفي يوم 28 من فبراير أعلن من موقع المسئولية على الجماهير الغفيرة المحتشدة في الميدان أن الحياة البرلمانية سوف تعود، وأن هيئة استشارية سوف تشكل إلى جانب مجلس الثورة لتقوم بعمل مجلس النواب لحين عودة الحياة النيابية، كما أكد أن المعتقلين السياسيين سوف يفرج عنهم في أقرب فرصة.

ولكن عبدالناصر الذي كانت في حوزته السلطة الفعلية لم يبد اكتراثًا بوعود محمد نجيب التي كان يلقيها على جموع المتظاهرين في ميدان عابدين، ولا بأحاديثه وتصريحاته التي أذاعتها الصحف ووسائل الإعلام المصرية والأجنبية عن عودة الحياة النيابية والحريات، وقرب الإفراج عن المعتقلين السياسيين، والتي لم تكن لديه السلطة الفعلية لوضعها موضع التنفيذ.

وعلى العكس، تعمد عبدالناصر إظهار سلطته والتشديد من قبضته على زمام الأمور والأمن في البلاد خلال تلك الآونة باعتباره رئيس الوزراء والحاكم العسكري العام، فاستخدم قانون الطوارئ لكي يأمر باعتقال بضع مئات من الأفراد في الأيام الثلاثة الأولى من مارس 1954 كان معظمهم من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين ومن الاشتراكيين.. وبعض الوفديين والشيوعيين ممن كان لهم أدوار بارزة في المظاهرات الضخمة التي اجتاحت شوارع القاهرة يومي 27 و 28 فبراير 1954، والتي كانت تهتف بحياة محمد نجيب والحرية والديمقراطية

وتهتف في الوقت نفسه بهتافات عدائية ضد عبدالناصر وصلاح سالم وضد مجلس الثورة والديكتاتورية.

ونظراً لاشتراك طلاب الجامعات في مظاهرات يومي 27 و 28 فبراير ووقوع اشتباكات دامية بينهم وبين رجال البوليس، صدر القرار بوقف الدراسة في الجامعات الثلاث (القاهرة وعين شمس والأزهر) اعتباراً من أول مارس لمدة أسبوع.

ولم يكن وضع مجلس قيادة الثورة في هذه الآونة التي اضطربت فيها أحوال البلاد يتسم بالاتزان أو التماسك، ولم تبرهن تصرفات أعضائه على أنهم أهل لتحمل المسئولية وقيادة البلاد إلى شاطئ الأمان في هذه المرحلة الحرجة من تاريخها، ويبدو ذلك بوضوح مما أورده عبداللطيف البغدادي عضو مجلس الثورة في الصفحتين 117 و 118 من الجزء الأول من مذكراته، واللتين يتضح منهما مدى ما وصل إليه حال مجلس الثورة من هزال وضعف بعد أن فقد التوازن، وأصبحت أغلبية أعضائه تنساق لرأي جمال عبدالناصر دون محاولة منهم لمناقشة أو فهم أي رأي آخر يتعارض مع رأيه من أجل اختيار الرأي الأفضل كما هو الواجب، وقد وصل انصياع الأعضاء لعبد الناصر ـ كما سجل البغدادي ـ إلى الحد الذي يجعلهم يغيرون الرأي الذي يؤيدونه إلى النقيض في اليوم التالي مباشرة لمجرد أن عبدالناصر قد غير رأيه، مما أضاع شخصيته ومكانة المجلس الذي كان يعد وقتئذ أعلى سلطة في الدولة ويتحكم في مصير البلاد ومقاديرها.

وفي الاجتماع الذي عقده البغدادي لمجموعة الطيارين في مجلس الثورة يوم 4 مارس 1954 وهم: (البغدادي وجمال سالم وحسن إبراهيم) بهدف إفهام جمال سالم مدى خطورة موقفه المساند دائمًا لعبدالناصر في الإخلال بالتوازن داخل المجلس، وضرب البغدادي لجمال سالم مثلاً واقعيًا للتدليل على صواب رأيه وسلامة حجته وهو الاقتراح الذي عرض على المجلس قبل عشرة شهور بإقامة هيئة استشارية إلى جانب مجلس الثورة، وذكر البغدادي كيف اعترض أغلب أعضاء المجلس وقتئذ على ذلك الاقتراح لمجرد التضامن مع عبدالناصر، ثم

كيف عاد هؤلاء المعترضون أنفسهم بعد أزمة فبراير 1954 يطالبون بإقامة هذه الهيئة الاستشارية ولكن بعد فوات الأوان!!

وفي يوم الخميس 4 مارس اجتمع مجلس قيادة الثورة في منزل عبدالناصر بمنشية البكري لأول مرة بعد أحداث أزمة فبراير، وبدأ المجلس في مناقشة الأوضاع الجديدة التي ترتبت على عودة محمد نجيب إلى السلطة بهذا التأييد الشعبي الجارف، وكان أهمها فقدان مجلس الثورة الكثير من هيبته وقوته وتعرضه لسيل من الشائعات المغرضة التي ينشرها أعداء الثورة. وكان أهم ما أثار القلق في نفوس أعضاء المجلس هو الوضع في القوات المسلحة، فقد حدث انقسام خطير بلا شك في صفوفها في أثناء أحداث أزمة فبراير 1954، وكادت أسلحة الجيش تشتبك مع بعضها البعض في اشتباكات مسلحة مما كان ينذر ـ في حالة تجدد الصراع على السلطة بين محمد نجيب وعبدالناصر ـ بنشوب حرب أهلية لا محالة.

واستعرض المجلس موقف عدد كبير من الضباط الذين ليسوا من الضباط الأحرار، والذين أبدوا صراحة خلال أزمة فبراير انحيازهم إلى جانب محمد نجيب، وكان بعضهم يتخذ هذا الموقف في تأييده عن عقيدة وإيمان بينما وقف البعض الآخر إلى جانبه نكاية في مجلس الثورة والضباط الأحرار، وبدافع الحقد والحسد لما يحظي به ضباط الثورة بصفة عامة من سلطة ونفوذ ومناصب مغرية وامتيازات مجزية.

وبعد أن ناقش مجلس الثورة عدداً من الاقتراحات التي عرضها بعض أعضائه، تم الاتفاق بصفة مبدئية على تخلي مجلس الثورة عن الاشتراك في السلطة التنفيذية مكتفيًا بسلطة السيادة وأن تُترك الحرية لمحمد نجيب لتشكيل وزارة مدنية برئاسته وقيام هيئة استشارية في البلاد، على أن يستمر عبدالحكيم عامر قائداً عامًّا للقوات المسلحة وأن يعهد إليه بمهمة تطهير هذه القوات من العناصر المضادة للثورة، ولكن عبدالناصر اعترض على هذا الاتفاق قائلاً: إن هذا القرار معناه تسليم الثورة إلى محمد نجيب.

وفي نهاية الاجتماع اقترح صلاح سالم حلا وجد فيه الجميع ضالتهم المنشودة للخروج من المأزق الذي يواجهونه وهو عودة الحياة النيابية بأسرع وقت ممكن . وكان تنفيذ ذلك الأمر يتطلب من وجهة نظرهم ضرورة تكوين حزب للثورة يرأسه محمد نجيب للاستفادة بشعبيته عند دخول الانتخابات .

كيف صدرت قرارات 5 مارس؟

وفي يوم الجمعة 5 مارس 1954 ووفقًا لما تم عليه الاتفاق في اجتماع مجلس الثورة في اليوم السابق، عقد اجتماع بمنزل على ماهر رئيس لجنة إعداد الدستور حضره محمد نجيب رئيس الجمهورية وجمال عبدالناصر رئيس الوزراء والدكتور عبدالرزاق السنهوري رئيس مجلس الدولة، وتم خلال الاجتماع مناقشة المدة المحتملة لانتهاء لجنة إعداد الدستور الجديد من عملها، كما بحثت الخطوات التي سوف تتخذ من أجل إعادة الحياة النيابية للبلاد .

وعقب انتهاء الاجتماع توجه محمد نجيب وعبدالناصر والدكتور السنهوري إلى منزل عبدالناصر بمنشية البكري، حيث كان أعضاء مجلس الثورة مجتمعين هناك انتظاراً لحضورهم . وحدّث عبدالناصر زملاءه أعضاء المجلس عن الخطوات التي تم الاتفاق عليها مع على ماهر والسنهوري بحضور رئيس الجمهورية لإعادة الحياة النيابية للبلاد تنفيذاً للقرار الذي اتخذه مجلس الثورة في اليوم السابق .

وبعد أن وافق مجلس الثورة على هذه الخطوات وأصدر قراراً اجماعيًّا بها قام عبدالناصر حيث أعلن بنفسه على الصحفيين ومندوبي وكالات الأنباء تلك القرارات المهمة التي عرفت باسم قرارات 5 مارس 1954 وكانت تتضمن ما يلي :

= انتخاب جمعية تأسيسية بطريق الاقتراع المباشر في شهر يونيو 1954 على أن تنعقد في 23 يوليو 1954 وتكون لها مهمتان :

1ـ مناقشة وإقرار الدستور الجديد الذي وضعته لجنة إعداد الدستور .

2ـ القيام بعمل البرلمان إلى أن يتم انتخاب مجلس النواب وفقًا للدستور الجديد .

= إلغاء الرقابة على الصحف اعتباراً من يوم السبت 6 مارس فيما عدا الشئون الخاصة بالدفاع.

= إلغاء الأحكام العرفية قبل بدء انتخابات الجمعية التأسيسية بشهر على الأقل.

وكان إعلان قرارات 5 مارس مفاجأة ضخمة وغير متوقعة لمؤيدي الثورة ومعارضيها على السواء، لتناقضها مع قرار مجلس قيادة الثورة السابق صدوره في 17 يناير 1953 بحل جميع الأحزاب السياسية والإعلان عن قيام فترة انتقال مدتها ثلاث سنوات تنتهي في 16 يناير 1956.

وقد قوبلت قرارات 5 مارس بترحيب حار من جميع الطوائف والهيئات والأفراد على اختلاف اتجاهاتهم ومذاهبهم السياسية والحزبية، حيث إن انعقاد جمعية تأسيسية منتخبة من الشعب انتخابًا حرًا مباشرًا في 23 يوليو 1954 أي بعد حوالي أربعة شهور من صدور القرارات لإقرار مشروع الدستور الجديد والقيام بعمل البرلمان لحين انتخاب مجلس النواب، وإلغاء الرقابة على الصحف اعتباراً من اليوم التالي مع الوعد بإلغاء الأحكام العرفية قبل إجراء انتخابات الجمعية التأسيسية بوقت كاف ـ كان ذلك يعتبر بلا ريب استجابة من مجلس الثورة لمطالب الشعب الملحة بإعادة الحريات والحياة النيابية وتحقيقًا لآماله في إنهاء الحكم الشمولي في البلاد.

وكان محمد نجيب إثر عودته منتصراً عقب أزمة فبراير 1954لا يتوقف عن إلقاء خطبه الحماسية على الجماهير التي كانت تتوافد جموعها على ميدان عابدين كل يوم لإظهار تأييدها الجارف له، ولا يكف من وقت لآخر عن الإدلاء بتصريحاته وبياناته للصحفيين ومندوبي وكالات الأنباء، وكان في كل خطبه وتصريحاته يؤكد قرب عودة الحياة النيابية والمحافظة على الحريات، والوعد بالإفراج عن المعتقلين السياسيين وتمسكه بقرارات 5 مارس الديمقراطية.

وفي اليوم التالي لصدور القرارات عقد محمد نجيب رئيس الجمهورية بعد ظهر يوم 6

مارس مؤتمراً صحفيًا كبيراً بالقصر الجمهوري بعابدين حضره أكثر من خمسين من الصحفيين ومندوبي وكالات الأنباء وألقى عليهم بيانًا رسميًا كان أهم ما ورد فيه ما يلي :

«لقد كان التوصل إلى الحياة الدستورية الكاملة ـ وما زال ـ سياستي التي ظللت أعمل لها في الفترات الماضية ولم أغفل عنها يومًا واحدًا إيمانًا مني بأن اشتراك الشعب في أمور بلاده هو الضمان الوحيد ضد كل طغيان، والآن وقد بدت معالم الحياة النيابية في الأفق بصورة عملية فإنني أرجو من الشعب المصري أن يعمل على الاستمساك بها وحمايتها والتغلب على العوامل التي تشوهها، وأن يسد الطريق أمام كل العيوب التي أفسدت حياتنا النيابية في الماضي، وأن يدرك أن اشتراكه الفعلي في تصريف مصائر البلاد وشئونها هو الركن الأساسي في الحياة النيابية الحرة، وإنني أعد المواطنين بأنني سأظل أمينًا على عهدي وأن أبذل غاية جهدي للوصول بالبلاد إلى ذلك الهدف العظيم، كما أعدهم جاهدًا على ضمان الحياة الدستورية في البلاد مستعينًا بتأييدهم وثقتهم» .

وكانت الدراسة بالجامعات القاهرية الثلاث (القاهرة وعين شمس والأزهر) التي صدر القرار بتعطيلها اعتباراً من أول مارس في أعقاب المظاهرات الضخمة التي اشترك فيها الطلاب يومي 27 و 28 فبراير قد صدر القرار باستئنافها يوم الاثنين 8 مارس 1954، ووجه اللواء محمد نجيب بهذه المناسبة نداءً أبويًا إلى طلاب الجامعات الثلاث «دعاهم فيه إلى الالتزام بالهدوء وأن يمسحوا من أذهانهم شبح الماضي المخيف وصورته المزعجة، وأن يجعلوا من قيادة الثورة المثل والقدوة، فقد عادوا جميعًا صفًا واحدًا ونسوا كل شيء إلا مصالح البلاد وكرامة الوطن إيمانًا منهم بأن الأشخاص زائلون والوطن وحده هو الباقي الذي لا يفني ولا يزول» .

نجيب يعطي الوعود وعبدالناصر يتجاهلها:

لم يكن الهدوء السائد في البلاد بعد انتهاء أزمة فبراير 1954 إلا الهدوء الذي يسبق العاصفة، وكانت النذر تنبئ بتوقع حدوث صدام عنيف وصراع جديد على السلطة وأحداث

جسام لا محالة في المستقبل القريب، إن عبدالناصر الذي اعتقد أنه نجح في إزاحة محمد نجيب عن طريقه عند إعلان مجلس الثورة قبول استقالته من جميع مناصبه في 25 فبراير 1954، وظن أنه تخلص من غريمه القوى ومزاحمه العنيد على السلطة إلى الأبد، لم يلبث أن أفجعته الحقيقة المرة وهي أن محمد نجيب قد عاد بعد أحداث الأزمة أعظم قوة وأشد بأسًا ودانت له زعامة مصر بلا منازع.

وعلى الرغم من أن عبدالناصر كان يمسك بين يديه بزمام السلطة الفعلية في البلاد بعد أن أسند إليه مجلس الثورة إثر استقالة محمد نجيب رئاسة مجلس الثورة ورئاسة الوزراء فإن هذه السلطة كانت مهددة بالانهيار، إذ إن ضباط الجيش الذين هم القوة الحقيقية التي تدعم حكم النظام الثوري في مصر منذ 23 يوليو 1952 قد أظهر معظمهم خلال أزمة فبراير 1954 ـ خاصة ضباط سلاح الفرسان ـ وقوفهم في صف الديمقراطية وتأييدهم لمحمد نجيب، وفضلاً عن ذلك فإن جميع القوى السياسية في مصر على اختلاف مذاهبها واتجاهاتها وبرغم وضع معظم زعمائها في السجون والمعتقلات كانت تتربص بعبدالناصر الدوائر وتعمل على الخلاص منه ومن مجلس الثورة، وقد ظهر عداؤها سافراً خلال المظاهرات الضخمة المؤيدة لمحمد نجيب التي اجتاحت شوارع القاهرة من مختلف طبقات الشعب، وكانت هتافاتها تدوي بسقوط عبدالناصر وصلاح سالم ومجلس الثورة، مما أدى إلى وقوع اشباكات دامية بين بعضها وبين رجال البوليس والبوليس الحربي وإلقاء القبض على عدد كبير من قادتها.

وقد أجبرت أحداث أزمة فبراير العصيبة عبدالناصر على إحناء رأسه للعاصفة مؤقتًا حتى لا تقتلعه من مكانه، وأرغمته هو ومجلس الثورة على الموافقة على إعادة محمد نجيب رئيسًا للجمهورية، ثم على إصدار قرارات 5 مارس الديمقراطية التي أعلنها عبدالناصر بنفسه كسبيل للتنفيس عن الضغط المكبوت في أعماق الجماهير منعًا من انفجاره كالبركان.

أما محمد نجيب الذي أصبح بعد أزمة فبراير زعيمًا للشعب بلا جدال فلم يكن من المعقول بعد أن أحس بمدى شعبيته الجارفة أن يقنع بمنصبه الشرفي كرئيس للجمهورية البرلمانية، وعلى

الرغم من أنه لم يكن يتقيد في تصرفاته وخطبه وتصريحاته بحدود منصبه الرسمية التي كانت تمنع تدخله في الشئون السياسية، وكان لا يكف في خطبه السياسية على الجماهير وأحاديثه الصحفية عن وعوده بعودة الحريات النيابة وقرب إطلاق سراح المعتقلين السياسيين، فإنه لم يكن يملك السلطة الفعلية لإنجاز تلك الوعود مما كان يحرج مركزه أمام الجماهير في الوقت الذي كان فيه عبدالناصر حريصًا على تجاهل ما يعلنه محمد نجيب على الجماهير ويتعمد عدم تنفيذ قراراته أو الاستجابة لوعوده ليضعف مركزه أمام الشعب، وليحمل الناس على الانصراف عن زعامته وليشعرهم بأنه هو وحده ـ أي عبدالناصر ـ هو صاحب السلطة الحقيقية في البلاد، وقد دفع هذا الوضع السيئ بمحمد نجيب إلى الاعتراض والشكوى وإلى المطالبة بمنحه السلطات التي تكفل لمنصبه القوة والنفوذ والاحترام.

ولو كانت العلاقات بين محمد نجيب وعبدالناصر ومن ورائه مجلس الثورة طيبة والثقة بينهما متبادلة حقًا ـ كما كانوا يظهرون أمام الجماهير ويعلنون في الصحف ـ لكان الوضع الطبيعي أن يعرض محمد نجيب شكواه ويقدم مطالبه إلى مجلس الثورة بشكل مباشر، ولكان الأمر المفترض أن يهتم مجلس الثورة بمطالب محمد نجيب وأن يحقق له ما يمكن تحقيقه منها حرصًا على توحيد الكلمة وإزالة جو التوتر الذي خيم على أعمال المجلس في تلك الفترة، ولكن الأحداث جرت في طريق يناقض ذلك تمامًا، حيث إن زملاء السلاح وشركاء الثورة فضلوا أن يعهدوا إلى اثنين من المدنيين ومن خارج مجلس الثورة بالقيام بمهمة الوساطة والمفاوضة غير المباشرة بينهم وبين محمد نجيب وهما الدكتور عبد الرزاق السنهوري رئيس مجلس الدولة وسليمان حافظ المستشار القانوني لرئيس الجمهورية.

وقد بدأت الاتصالات لإصلاح الموقف وتعديل الأوضاع من جانب محمد نجيب بالطبع، وتم ذلك في أثناء زيارة خاصة قام بها للدكتور السنهوري في منزله مساء يوم 7 مارس (بعد يومين فقط من صدور قرارات 5 مارس) وتصادف وجود سليمان حافظ والدكتور عبدالجليل العمري نائب رئيس الوزراء لشئون الاقتصاد هناك، وعندما طلب الدكتور السنهوري من

محمد نجيب أن يعمل على تصفية النفوس وإزالة التوتر بينه وبين مجلس الثورة شرح له نجيب ما لقيه قبل الاستقالة من تجن وإحراج وعدوان وتحمله تبعة تصرفات لم يؤخذ رأيه فيها، وروى له ما حدث أثناء تحديد إقامته عقب تقديم استقالته من تعدي بعض صغار الضباط عليه.

وأخذت الدهشة الدكتور السنهوري لما سمعه وسأل محمد نجيب عن الضمانات التي يبتغيها لاستقرار الأحوال، فركز نجيب على ضرورة أن يكون تعيين قادة الوحدات في القوات المسلحة بأمر جمهوري كما يجري الحال في نظم الجمهوريات البرلمانية، نظرًا لأن عبدالناصر وعبدالحكيم عامر قاما بتعيين قادة هذه الوحدات من أعوانهما ليكونوا أتباعًا لهما.

ولم يكد محمد نجيب ينصرف من منزل السنهوري حتى بادر السنهوري بالاتصال هاتفيًا بعبدالناصر وطلب منه الحضور إليه في منزله صباح اليوم التالي، حيث سيكون في انتظاره هو وسليمان حافظ وعبدالجليل العمري كي يعرف منهم مطالب محمد نجيب.

عودة نظام الحكم إلى ما قبل الأزمة:

في صباح يوم الاثنين 8 مارس 1954 توجه عبدالناصر وبرفقته جمال سالم إلى منزل الدكتور السنهوري حيث تم عقد اجتماع معه بحضور سليمان حافظ والدكتور العمري، وبلّغ السنهوري عبدالناصر مطالب محمد نجيب التي كانت تنحصر حتى ذلك الحين في طلبين أساسيين وهما: أن يكون له حق الاعتراض على قرارات مجلس الوزراء، وأن يكون له حق التصديق على تعيين قادة الكتائب والألوية وما يماثلها في القوات المسلحة، وكذا حق زيارة الوحدات العسكرية في أي وقت يشاء، ورد عبدالناصر بأنه يوافق على هذه المطالب نيابة عن نفسه ولكنه سيعرضها على مجلس الثورة، ووعد السنهوري بأنه سيعود إليه بالرد في الساعة الخامسة من اليوم نفسه، وخلال اجتماع عبدالناصر مع مجلس الثورة لمناقشة مطالب محمد نجيب اتصل به سليمان حافظ هاتفيًا لإبلاغه بمطالب جديدة لمحمد نجيب وهي: أن يكون له جميع سلطات رئيس الجمهورية البرلمانية في حالة عدم وجود البرلمان، كما طالب بضرورة

استفتاء الشعب على النظام الجمهوري، وأن ينتخب الشعب رئيس الجمهورية انتخابًا مباشرًا قبل إقرار الدستور الجديد، وكان آخر مطالبه هو عودة الضباط الذين يعملون في الوزارات والمصالح والهيئات المدنية خاصة في هيئة التحرير إلى وحداتهم بالقوات المسلحة.

ولم تكن في مقدرة مجلس الثورة رفض أي مطالب لمحمد نجيب في هذه الآونة التي بلغت فيها قوته ذروتها داخل صفوف الجيش وعلى النطاق الشعبي على السواء، وفي الساعة الخامسة مساء التقى مع السنهوري في منزله حسب الاتفاق عبدالناصر وجمال سالم في حضور سليمان حافظ وعبدالجليل العمري، حيث بلغا الحاضرين بقبول مجلس الثورة لمطالب محمد نجيب، وعند عودتهما بلغا مجلس الثورة بآخر مطالب محمد نجيب نقلاً عن الدكتور السنهوري وكانت تنحصر في مطلبين جديدين فضلاً عن مطالبه السابقة، وكان أولهما أن يكون له حق الاعتراض على قرارات مجلس الثورة وجواز حضور جلساته وأن يتولى رئاسته في حالة حضوره، وكان المطلب الثاني أن يقوم ضباط القوات المسلحة بحلف يمين الولاء أمامه مرة ثانية بعد أن عاد إلى منصب الرئاسة عقب استقالته (كان الضباط قد سبق لهم حلف يمين الولاء لمحمد نجيب بوصفه رئيسًا للجمهورية يوم 23 يونيو 1953 في الساحة الداخلية لقصر عابدين بعد أربعة أيام من إعلان الجمهورية).

وفي مساء 8 مارس اجتمع المؤتمر المشترك من مجلسي الثورة والوزراء برئاسة عبدالناصر رئيس مجلس الثورة ورئيس الوزراء وحضر الاجتماع سليمان حافظ، وشرح عبدالناصر في بداية الاجتماع الظروف التي أدت إلى إصدار قرارات 5 مارس ومطالب محمد نجيب الأخيرة من المجلس، وتحدث خلال الاجتماع من الوزراء المدنيين الدكتور نور الدين طراف وزير الصحة والدكتور عباس عمار وزير التعليم والدكتور حسن بغدادي وزير التجارة، وكانت أحاديثهم تتلخص في أن مجلس الثورة فقد الكثير من هيبته نتيجة للانقسام الذي حدث داخل الجيش، وحذروا من وقوع حرب أهلية في حالة عدم معالجة الأمور بسرعة وحكمة، وعندما لم يعترض أحد على الاقتراح الذي تقدم به الدكتور حسن بغدادي بمطالبة محمد نجيب بحضور

هذه الجلسة بادر سليمان حافظ بالاتصال هاتفيًا بمحمد نجيب طالبًا منه حضور الاجتماع للتفاهم معه وفقًا لرغبة أعضاء المؤتمر المشترك فوافق بلا تردد.

وعقب حضور محمد نجيب دارت مناقشات عديدة ناشد فيها الوزراء المدنيون محمد نجيب وأعضاء مجلس الثورة إزالة سوء التفاهم الموجود بين الطرفين، وضرورة تصفية ما في النفوس وعودة الوفاق بين الجميع حرصًا على مصلحة البلاد.

وتحدث محمد نجيب في النهاية قائلاً إنه في هذه الحالة ينبغي أن تعود الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل تقديم استقالته، وبعد لحظات من التفكير وافق عبدالناصر على التنازل لمحمد نجيب عن قيادة الثورة ورئاسة الوزراء ووافق على ذلك أيضًا جميع أعضاء مجلس الثورة، وترتب على ذلك الأمر تعديل الأوضاع بالوزارة لتعود كما كانت عليه قبل أزمة فبراير 1954، فعاد عبدالناصر ليشغل منصب نائب رئيس الوزراء، وعاد جمال سالم نائب رئيس الوزراء ليكون وزيرا للمواصلات، وعاد الدكتور عبدالجليل العمري نائب رئيس الوزراء لشئون الاقتصاد ليكون وزيرًا للمالية، وعاد الدكتور الجريتلي وزير المالية ليكون وزير الدولة للشئون المالية، وعندما أنهى المؤتمر المشترك من مجلس الثورة ومجلس الوزراء أعماله في ساعة متأخرة من يوم 8 مارس 1954 وزع صلاح سالم وزير الإرشاد القومي بعد انتهاء الجلسة بيانًا على الصحف ووكالات الأنباء كان يتضمن التعديلات الجديدة التي طرأت على نظام الحكم في البلاد، وفضلاً عن ذلك سجل البيان تأكيد مجلس الثورة على القرارات الديمقراطية التي سبق إعلانها يوم 5 مارس، وناشد البيان الشعب أن يسدل الستار على الأحداث الأخيرة وأن يعتصم بالوحدة لمواجهة أعدائه واجنى ثمار ثورته المباركة، وظن الناس أن ذيول أزمة فبراير 1954 قد زالت إلى غير رجعة، وأن قادة الثورة قد نبذوا خلافاتهم كي يتفرغوا لحل القضية الأولى للبلاد وهي جلاء قوات الاحتلال البريطانية عن أرض الوطن.

وفي سبيل تهدئة الأحوال داخل القوات المسلحة أقام اللواء عبدالحكيم عامر القائد العام مأدبة عشاء ضخمة بنادي الضباط بالزمالك حضرها 1350 ضابطًا من مختلف أفرع وأسلحة

القوات المسلحة، وتحدث إليهم محمد نجيب عن واجب الجيش المقدس في تحرير الوطن بعيداً عن التناقضات السياسية، كما تحدث إليهم أيضًا عبدالناصر وجاء ضمن كلمته: «يا رجال الجيش إنكم تؤمنون إيمانًا قويًا بأهداف الثورة ولن تستطيع الرجعية أن تتغلب عليكم ما دمتم مؤمنين بالثورة ومبادئها».

ولكن هذه التعديلات الجوهرية في نظام الحكم التي أقرها مجلس الثورة مساء يوم 8 مارس وإن كانت في ظاهرها علامة مشجعة دلت على أن الأوضاع في البلاد في طريقها إلى الهدوء والاستقرار، فإنها كانت في حقيقتها تعكس مقدار ما أصاب مجلس الثورة من تصدع، ومدى ما أصاب قراراته من تخبط واضطراب، وإلا فكيف يتغير نظام الحكم في مصر تغيراً أساسيًا ثلاث مرات في أقل من أسبوعين؛ فمن جمهورية رئاسية قبل أزمة فبراير 1954 إلى جمهورية برلمانية في 27 فبراير عقب قرار مجلس الثورة بعودة محمد نجيب رئيسًا للجمهورية بدون سلطات، إلى جمهورية رئاسية أخيراً بعد اجتماع المؤتمر المشترك في 8 مارس 1954. وبرغم صدور قرارات 5 مارس الديمقراطية التي أعلنها عبدالناصر بنفسه على مندوبي الصحف ووكالات الأنباء، وبرغم التأكيدات التي وردت في البيان الذي وزعه صلاح سالم على الصحفيين في أعقاب المؤتمر المشترك يوم 8 مارس، بشأن التزام مجلس الثورة بقرارات 5 مارس الخاصة بإعادة الحياة النيابية، وانعقاد الجمعية التأسيسية طبقًا للمواعيد التي سبق تحديدها، فإن محمد نجيب كان يساوره الشك في صدق نوايا مجلس الثورة من جهة تنفيذها وكان يعتقد أن إصدارها هو مجرد مناورة من المجلس لامتصاص موجة الغضب العارمة التي اجتاحت صدور الجماهير خلال أزمة فبراير 1954، ومجرد وسيلة لجأ إليها المجلس لكسب الوقت ريثما تسنح له الفرصة لإلغاء هذه القرارات.

لماذا تنازل عبدالناصر عن الرئاستين؟

لا شك في أن القرار الذي اتخذه عبدالناصر مساء 8 مارس 1954 بالتنازل لمحمد نجيب عن قيادة الثورة ورئاسة الوزراء بعد أن بذل كل ما أمكنه من جهد، وما رسمه من تخطيط لإزاحته

عنهما إلى الحد الذي كاد أن يؤدي بالبلاد إلى أتون الحرب الأهلية خلال أزمة فبراير 1954، أمر لابد أن يثير الدهشة ويبعث على التساؤل عن الأسباب الحقيقية التي دفعته إلى ذلك، ودفعت مجلس الثورة أيضًا إلى التصديق على قراره دون أي تردد أو اعتراض خلال اجتماع المؤتمر المشترك مساء يوم 8 مارس 1954. إن محمد نجيب نفسه لم يكن يأمل في أن تتم استعادته المنصبين الخطيرين اللذين فقدهما خلال أزمة فبراير بمثل هذه البساطة التي جرت، وكانت كل مطالبه التي بلغها في بادئ الأمر إلى مجلس الثورة عن طريق الدكتور السنهوري رئيس مجلس الدولة وسليمان حافظ المستشار القانوني لرئيس الجمهورية تدور حول منحه بعض السلطات الإضافية التي تكفل لمنصبه الشرفي كرئيس للجمهورية البرلمانية جانبًا من النفوذ والسلطان، بعد أن أزعجه توليه الرئاسة الأولى في الدولة ولكن بدون أية سلطات أو مسئوليات حقيقية.

إن السر في استجابة عبدالناصر ومجلس الثورة إلى مطالب محمد نجيب بهذه الصورة غير المتوقعة يرجع في اعتقادي إلى عاملين رئيسيين: **أولهما**: خشية مجلس الثورة من رد الفعل المنتظر سواء من ناحية الجيش أو الشعب في حالة وقوع صدام جديد بين محمد نجيب وعبدالناصر، أو في حالة ازدياد تذمر محمد نجيب من وضعه الذي لا يرضيه إلى الحد الذي قد يدفعه إلى تقديم استقالة جديدة من منصبه، فلم تكن تلك الآونة ملائمة على الإطلاق بالنسبة لعبدالناصر للدخول في صراع جديد مع غريمه ومنافسه على السلطة بعد أن تصاعدت في ذلك الوقت قوة محمد نجيب وشعبيته إلى الذروة، بينما انخفضت أسهم عبدالناصر ومجلس الثورة إلى الحضيض، مما كان كفيلاً بالقضاء التام على مجلس الثورة عند أول بادرة للصدام، خاصة أن محمد نجيب كان يتعرض وقتئذ لضغط شديد من جهة بعض أعوانه المقربين من المدنيين والعسكريين ومن بعض أنصاره من ضباط الجيش وخاصة في سلاح الفرسان ممن كانوا ينصحونه بل يحرضونه بإلحاح على أن يغتنم فرصة التفاف الشعب وجانب كبير من الجيش حوله في هذه الفترة للتخلص من أعضاء مجلس الثورة، إما باعتقالهم أو بنفيهم خارج البلاد بعد أن انكشفت بوضوح نواياهم العدوانية ضده خلال أزمة فبراير 1954.

أما العامل الثاني فيرجع إلى موقف الوزراء المدنيين المتأرجح خلال هذه الفترة الحرجة،

والتي ظهر في أثنائها بوضوح مدى تناقض مشاعرهم ما بين أزمة فبراير وبعد صدور قرارات 5 مارس، لقد انتاب هؤلاء الوزراء القلق والخوف مما يطويه المستقبل لهم من أخطار عندما استدعاهم جمال سالم بناء على تكليف من مجلس الثورة للحضور في الساعة الثانية صباحًا يوم 25 فبراير 1954 إلى مبنى المجلس بالجزيرة لإبلاغهم بالقرار الذي اتخذه المجلس بقبول استقالة محمد نجيب، ولشرح المبررات التي حملت المجلس على اتخاذ ذلك القرار، فقد خيّم الوجوم على بعضهم بينما ظهر الرعب في أعين البعض الآخر، وكان الشعور العام الذي انتاب معظمهم وقتئذ هو الرغبة في النجاة بأنفسهم من ذلك المأزق الذي ينتظر أن يتعرضوا بسببه إلى أخطار جسمية.

وقد انعكست هذه الرغبة الكامنة في نفوسهم في الاقتراح الذي تقدم به وزيران منهم هما الدكتور عباس عمار وزير المعارف (التعليم) والدكتور وليم سليم حنا وزير الشئون البلدية والقروية، وكان يدعو إلى تشكيل وزارة عسكرية صرفة وخروج جميع الوزراء المدنيين بحجة أن الموقف يحتاج إلى شدة وصرامة لمواجهته، ولكن ذلك الاقتراح قابله جمال سالم وزملاؤه في المجلس بالرفض البات خشية أن يعتقد الشعب أن الوزراء المدنيين قد استقالوا تضامنًا مع محمد نجيب، ولم يلبث موقف هؤلاء الوزراء أن تحول إلى النقيض بعد الانتصار الساحق الذي أحرزه محمد نجيب في أزمة فبراير 1954، والذي تبعه صدور قرارات 5 مارس الديمقراطية؛ ففي حين كان تفكير معظمهم فجر يوم 25 فبراير هو الإفلات من الوزارة وترك هذه المهمة الخطرة للعسكريين، نجد أن أفكارهم قد تبدلت بعد التطورات الأخيرة فأصبحوا يتوقون إلى التخلص من مشاركة العسكريين لهم في الوزارة، ولهذا الغرض عقد الوزراء المدنيون اجتماعًا خاصًا بهم في منزل الدكتور وليم سليم حنا ظهر يوم 7 مارس 1954، وبلغوا مجلس الثورة عقب الاجتماع عن طريق سليمان حافظ أن الرأي الذي توصلوا إليه هو ضرورة تأليف وزارة مدنية وأن يبتعد العسكريون عن الوزارة ضمانًا لوحدة الجيش واستقراره والقضاء على عوامل الحقد والحسد بين الضباط وبعضهم، ولكن مجلس الثورة رفض بالطبع هذا الرأي الذي كان

يعني تخلي أعضاء المجلس عن جانب مهم من سلطاتهم التنفيذية وفقدهم لسيطرتهم المحكمة على أمن البلاد ومقاديرها .

وقد حاول الوزراء المدنيون عندما رفض مجلس الثورة رأيهم في ابتعاد العسكريين عن الوزارة أن يحدوا من سلطة مجلس الثورة الذي سيطر عليه عبدالناصر عن طريق تدعيم سلطة محمد نجيب؛ ففي أثناء اجتماع المؤتمر المشترك من مجلسي الثورة والوزراء يوم 8 مارس، وعندما بلغ عبدالناصر أعضاء المؤتمر بمطالب محمد نجيب، تقدم أحد الوزراء المدنيين وهو الدكتور حسن بغدادي وزير التجارة باقتراح استدعاء محمد نجيب، لحضور الجلسة ومناقشة مطالبه ولم يعترض أحد على ذلك الاقتراح، وعقب حضور محمد نجيب إلى مقر الاجتماع إثر اتصال سليمان حافظ به هاتفيًا في منزله ضغط الوزراء المدنيون على أعضاء مجلس الثورة ضغطًا شديدًا لمحاولة إزالة سوء التفاهم الموجود بينهم وبين محمد نجيب، وناشدوهم ضرورة تصفية ما في النفوس وعودة الثقة بين الجميع حرصًا على مصلحة البلاد، ولاشك في أن موقف الوزراء المدنيين كان أحد العوامل المؤثرة في حمل عبدالناصر على اتخاذ قراره بالتنازل لمحمد نجيب عن قيادة الثورة ورئاسة مجلس الوزراء، وهو القرار الذي قابله الوزراء المدنيون وقتئذ بأشد مظاهر الحماسة والترحيب، وتبادلوا التهاني مع بعضهم البعض ومع أعضاء مجلس قيادة الثورة ابتهاجًا بزوال الشقاق وأملاً في بزوغ عهد جديد .

الصراع بين الصحف حول قضية الديمقراطية:

كانت المرحلة التي أعقبت قرارات 5 مارس فترة مشرقة في تاريخ الحياة الديمقراطية في مصر، فقد سرت نسمات الحرية في كل بقعة في البلاد ودب الأمل في صدور المواطنين بقرب زوال الحكم الشمولي وقرب صدور الدستور الجديد، الذي كانت لجنة الدستور برئاسة علي ماهر قد عكفت على إعداده منذ أكثر من عام لتتماشى نصوصه مع أفضل النظم الدستورية في العالم، واستعد المصريون لاستقبال العهد الديمقراطي الجديد مع إشراقة يوم 23 يوليو 1954 حينما تنعقد الجمعية التأسيسية التي ستقر الدستور وتقوم بعمل البرلمان إلى حين عودة الحياة

النيابية في البلاد، وشهدت الصحف المصرية فترة مزدهرة من تاريخها بعد رفع الرقابة عنها اعتباراً من يوم 6 مارس، وبعد أن أعلن صلاح سالم وزير الإرشاد القومي في مؤتمر صحفي أن الرقابة على الصحف قد زالت بلا رجعة وأن الشعب وحده هو الذي سيحكم على الصحافة، وقد تباين موقف الصحف والمجلات المصرية في الفترة المتحررة القصيرة التي أعقبت قرارات 5 مارس، فقد أيدت فئة منها هذه القرارات بحماسة بالغة وأفردت صفحاتها لقضايا الحريات وحقوق الشعب، وكانت في مقدمتها صحيفة المصري المملوكة لآل (أبو الفتح) وكان يرأس تحريرها الأستاذ أحمد أبو الفتح، ومجلة روز اليوسف التي كان يرأس تحريرها الأستاذ إحسان عبدالقدوس، وجريدة الجمهور المصري التي كان يرأس تحريرها الأستاذ أبو الخير نجيب. ووقفت فئة ثانية على الحياد متوخية جانب الحيطة والحذر، مكتفية بالناحية الإخبارية دون النظر إلى نشر مقالات مثيرة أو تعليقات سياسية صريحة، وكان يمثل تلك الفئة جريدة الأهرام التي كان يرأس تحريرها الأستاذ أحمد الصاوي محمد. وكانت هناك فئة ثالثة اتخذت جانب المعارضة للقرارات بدعوى أن الشعب ليس مؤهلاً للحكم وأن الوقت غير مناسب لإجراء الانتخابات وعودة الحياة النيابية، وحذرت صحف تلك الفئة من عودة الأحزاب قياساً على ما كانت تقوم به الأحزاب السياسية في العهد الملكي من تزوير للانتخابات وتضليل للشعب في سبيل الفوز بمقاعد البرلمان، ومن ممالأة للسراي والاستعمار لضمان البقاء في الحكم، وكان يمثل تلك الفئة جريدة الأخبار التي كان يملكها ويرأس تحريرها الاستاذان مصطفى وعلى أمين، وكان من أبرز كتابها السياسيين وقتئذ الأستاذ جلال الحمامصي.

وانفردت جريدة الجمهورية وحدها بطابع العنف الذي اتخذته في مهاجمة قرارات 5 مارس وفي مهاجمة بعض الصحف التي كانت تتبني قضايا الحريات مثل جريدة المصري، وكان الأمر الذي أثار الدهشة أن البكباشي (المقدم) أنور السادات عضو مجلس الثورة كان هو المشرف وقتئذ على تحرير هذه الجريدة التي أخذت تشن الهجمات ضد القرارات الديمقراطية، بينما هو نفسه كان أحد الذين شاركوا في إصدارها يوم 5 مارس، وكان ذلك مؤشراً بالغ الأهمية عن

الموقف الحقيقي لمعظم أعضاء مجلس الثورة الذين أصدروا القرارات الديمقراطية بصورة علنية أمام الشعب، بينما أخذوا في مقاومتها بلا هوادة في الخفاء تمهيدًا لوأدها وإلغائها.

ولم تقتصر المطالبة بالحريات العامة والحياة النيابية على الكُتّاب الأحرار الذين كانت الصحف الحرة تنشر مقالاتهم السياسية في صدر صفحاتها وتحت عناوين بارزة؛ فقد أخذت الهيئات والنقابات تشارك الصحف الحرة في المطالبة بالحرية والحياة الديمقراطية، واشتدت حملاتها للمطالبة بسرعة الإفراج عن المعتقلين السياسيين الذين كان عددهم يتجاوز بضعة آلاف والذين زُجّ بهم في أعماق السجون.

وفي يوم 16 مارس اجتمع مجلس نقابة المحامين برئاسة الأستاذ عمر عمر نقيب المحامين لبحث قضية الاعتداء الجسيم الذي وقع على ثلاثة من الأساتذة المحامين بالسجن الحربي وهم: أحمد حسين وعبدالقادر عودة وعمر التلمساني، بعد أن عرف أن بعض جنود السجن الحربي قاموا بضربهم بقسوة شديدة بأحذيتهم، وتقرر في ذلك الاجتماع أن يوجه الأستاذ عمر عمر بوصفه نقيبًا للمحامين خطابًا إلى الرئيس محمد نجيب بوصفه رئيسًا للوزراء يطالبه فيه بالتحقيق في هذا الأمر حتى ينال المعتدي الجزاء الذي يتناسب مع ما وقع منه. وقد أحال محمد نجيب خطاب الأستاذ عمر عمر للنائب العام الذي أمر بإجراء التحقيق بمعرفة أحد رؤساء النيابة، وقد أثبت التحقيق أن ذلك الاعتداء قد وقع بالفعل على أولئك المحامين.

وقد جنحت بعض الصحف إلى الهجوم الشديد على تصرفات بعض الضباط؛ فنشرت صحيفة الجمهور المصري عدة مقالات مليئة بالطعن والتشهير بضباط الثورة، وركزت هجماتها على المقدم أحمد أنور قائد البوليس الحربي وضباطه لما ارتكبوه من تنكيل وإرهاب، كما كتب الأستاذ إحسان عبدالقدوس عدة مقالات في مجلة روز اليوسف كان أعنفها وأشدها إثارة المقال الذي كان عنوانه (الجماعة السرية التي تحكم مصر) وكان يقصد به مجلس قيادة الثورة.

وكان إلغاء الرقابة على الصحف اعتباراً من يوم 6 مارس 1954 إيذانًا ببدء مرحلة جديدة مشرقة من مراحل حرية الصحافة المصرية زالت فيها عن طريقها كل القيود التي كانت تكبلها فيما مضى وتعطل رسالتها الوطنية السامية، وبدأت الصحف الحرة تنشر مقالات الكُتاب الأحرار وآراءهم التي كانوا يحررونها بحرية وشجاعة ودون خوف أو حذر، فقد كان إلغاء الرقابة على الصحف أحد البنود الرئيسية في قرارات 5 مارس الديمقراطية، كما أن الصاغ (الرائد) صلاح سالم وزير الإرشاد القومي والمسئول عن الصحافة وجميع وسائل الإعلام دأب على التأكيد في تصريحاته ومؤتمراته الصحفية عقب صدور القرارات على أن الرقابة على الصحف ـ مهما قالت ـ قد زالت بلا رجعة، وأن حرية الرأي مكفولة للجميع وأن الشعب وحده هو الذي سيحكم على الصحافة. ومن المؤسف أن هذه الفترة المزدهرة في تاريخ الصحافة المصرية لم تستمر سوى ثلاثة أسابيع عادت بعدها الرقابة على الصحف بصورة أشد وطأة وأكثر قهراً من ذي قبل.

كيف هدد صلاح سالم بقيام ثورة حمراء؟

كانت معظم الصحف المصرية قد اتخذت جانب التأييد لقرارات 5 مارس الديمقراطية وخاصة جريدة المصري وجريدة الجمهور المصري ومجلة روز اليوسف، في الوقت الذي انفردت فيه جريدة الجمهورية بشن حملة شعواء على قرارات 5 مارس وضد المسئولين عن تحرير الصحف التي تؤيد هذه القرارات، والتي تتبني قضايا الحريات العامة والديمقراطية وحقوق الشعب، وفي مقدمتها جريدة المصري التي كان يرأس تحريرها الأستاذ أحمد أبو الفتح والتي حفلت صفحاتها خلال هذه الفترة بمقالات الكتاب والسياسيين الأحرار التي تدعو إلى الديمقراطية.

وكان ضمن هؤلاء الكتاب الأحرار القانوني الضليع الدكتور وحيد رأفت الذي كتب مقالاً وطنيًا في جريدة المصري يوم 8 مارس 1954 بعنوان (العهد الجديد) ورد ضمنه ما يلي:

«اليوم أعود إلى القلم لأنفض عنه التراب وإلى الفكر أجلو عنه الصدأ، فالرقابة على الصحف لا تحكم الأقلام فحسب بل تقضي على ملكة التفكير، فَلِم يجهد الكاتب نفسه ويكدح المفكر ذهنه إذا كان ما تجود به قريحة هذا وذاك لا يصل إلى جمهور القراء أبدًا ، ولا يصلهم إلا مبتوراً مشوهًا بفعل الرقيب!! ويا ويل أمة لا يمارس كتابها إلا المديح والثناء ولا يسمع حكامها إلا تلك النغمة المرذولة متتابعة متكررة، فالنقد السياسي كالنقد عامة ضرورة من ضروريات الحياة والتقدم ورمز على الحيوية، بغير ذلك تفتر الهمم وتتقاعس النفوس ويخبو الذهن والإصلاح» ثم يختتم المقال بقوله: «وغنى عن البيان أنه بمجرد اجتماع الجمعية التأسيسية تنتهي مهمة مجلس قيادة الثورة ويتعين نقل السلطات التي يمارسها إلى تلك الجمعية؛ إذ لا يصح في الأذهان أن تدعى جمعية تأسيسية منتخبة كهيئة تمثل الشعب صاخب السيادة والسلطات وتعبر عن إرادته وهو وحده صاحب السيادة والسلطان، ثم يظل إلى جانبها مجلس آخر يشاطر ممثلي الشعب تلك السيادة أو ينافسهم فيها، وعندما تنعقد الجمعية التأسيسية المذكورة في يوليو القادم 1954 سيشهد العالم ويشهد أهل الوادي ميلاد عهد جديد».

وفي يوم 9 مارس نشرت جريدة الجمهورية مقالاً افتتاحيًا بدون توقيع وكان معروفًا أن كاتبه هو البكباشي (المقدم) أنور السادات عضو مجلس الثورة والمشرف على جريدة الجمهورية، وقد تضمن المقال ما يلي:

«كان الشعب كله عبيداً لملك طائش ماجن وقد طردت الثورة الملك وحررت الشعب، وكان الشعب أكثره عبيداً لسادة الإقطاع وصناع المظالم وقد حددت الثورة الملكية وسوّت بين الإقطاعيين وغيرهم وقضت على أسباب الظلم، وكان الشعب مسخراً لخدمة حفنة من عبيد الأطماع ومستغلي الجاه باسم الأحزاب وقد ألغت الثورة الأحزاب وقضت على المهرجين السياسيين والوصوليين والانتهازيين والمحاسيب والأصهار، وكان الشعب تحت حكومة فاسدة وقد طهرت الثورة الأداة الحكومية وطردت المرتشين والمستغلين وتركت الثورة الشعب حراً طليقًا من كل قيد إلا ضميره ومصلحته وحقوق بلاده».

وقد استفز ذلك المقال أحد الكُتاب السياسيين وقتئذ في جريدة المصري وهو الأستاذ محمود عبدالمنعم مراد، فرد عليه بمقال طويل نشرته جريدة المصري في اليوم التالي مباشرة ـ 10 مارس ـ بعنوان «دفاع عن الشعب» كان مما جاء فيه ما يلي :

«قد يكون بعض ما كتبته الجمهورية في مقالها الافتتاحي صباح أمس صحيحًا لا خلاف عليه، فالثورة طردت الملك وحددت الملكية وألغت الأحزاب، ولكن هل كان الشعب كله عبيدًا لملك طائش ماجن . . أم كان الشعب يكافح ضد طغيان الملك وطيشه ومجونه فيصوب الرصاص إلى صدره ويلقي بأفراده في غياهب السجون؟ هل كان الشعب كله عبيدًا وهو الذي هتف بسقوط الملك وهو جالس على عرشه يحميه الحرس والبنادق سريعة الطلقات؟ هل نسى الناس معارك كوبري عباس والطلبة الذين أحرقوا صورة الملك في حرم الجامعة، والكتاب الأحرار الذين هاجموا الملك بأقلامهم فكان مصيرهم السجن والاعتقال؟ ، لم يكن الشعب كله عبيدًا . . فالعبيد هم الذين يرون الظلم ويرضون به ويتعرضون للطغيان ويحمونه ويشاهدون الفساد فيسترون عليه، ولم يكن الشعب راضيًا بالظلم أو حاميًا للطغيان أو متسترًا على الفساد، بل كان الشعب في آونة آبيًا يكافح وهو أعزل، حرًا يكافح الطغيان بالروح، كريمًا يهاجم الفساد بالقول والعمل» .

وفي يوم 13 مارس 1954 وفي أثناء اجتماع شعبي كبير في المحلة الكبرى ألقى الصاغ (الرائد) صلاح سالم عضو مجلس الثورة ووزير الإرشاد القومي خطابًا هدد فيه بأن الثورة القادمة التي سيقوم بها الجيش ستكون ثورة حمراء إذ قال :

«ولا يظن ظان أنه ـ لا قدّر الله ـ لو عاد الفساد مرة أخرى وعاد الطغيان مرة أخرى أن الجيش سيحمي هذا الطغيان . . ستكون ثورة من نوع جديد نحن نعرفها ولا نتحدث عنها . . لن تكون ثورة بيضاء بل ستكون ثورة حمراء» .

وفي 15 مارس 1954 نشرت جريدة المصري مقالاً لرئيس تحريرها الأستاذ أحمد أبو الفتح

بعنوان (سيادة الشعب) خصصه لما يثار من شكوك حول الجمعية التأسيسية في كتابات بعض الكتاب، وللرد على خطاب صلاح سالم وتهديده بالثورة الحمراء، وقد جاء ضمن هذا المقال ما يلي:

«منذ بات معروفًا أن الجمعية التأسيسية على وشك التكوين عن طريق الانتخابات الحرة المباشرة، وهناك نوع من (الواغش) من الكتاب يحاول التشكيك في مقدرة الشعب على حكم نفسه، تارة يشككون باسم الرجعية وتارة باسم سمسارة الاستعمار وتارة باسم الإقطاعيين، انطلق الواغش يبكي على البلد الذي سيسلم زمامه إلى الشعب الذي يحتمل تضليله والضحك عليه، وقد كان هذا الواغش بعينه في خدمة وركاب كل حكم للفرد، وإني أؤمن بأن مناقشة هذه الآراء ما هي إلا عبث لا طائل من ورائه، خصوصًا أن المسئولين قد أعلنوا أن الجمعية التأسيسية ستجتمع في 23 يوليو القادم بإذن الله نتيجة انتخابات حرة مباشرة. . وفي اعتقادي أن حركة الجيش لن تؤتي ثمارها ولن تكون قد أفادت الشعب الفائدة المرجوة إلا يوم أن تجري انتخابات حرة نزيهة مكفولة للشعب فيها كل حقوقه دون أن يكون عليه أي رقيب أو شبه قيد.

وفي اعتقادي أن حركة الجيش سيكون قد أصابها التوفيق يوم يعلن رجالها أن مهمتهم كضباط قد انتهت وأن الجيش لن يتدخل بعد ذلك في السياسة، وأن وجود برلمان بمؤيدين ومعارضين ووجود صحافة حرة تعلن رأيها في كل صغيرة وكبيرة ووجود حق الاجتماع والخطابة سيوضح للرأي العام دائمًا أين الخطأ وأين الصواب، والشعب بذلك يعرف من المخطئ فيسلبه ثقته ومن المصيب فيمنحه هذه الثقة.

وليسمح لي الصاغ صلاح سالم أن أقول لحضرته إن الثورة الحمراء التي تحدث عنها أمر يجب أن تتجنبه مصر تجنبًا مطلقًا، وأنه يجب أن يرسخ في أذهان المصريين جميعًا أنه لن يقوم بعد اليوم انقلاب في مصر، أما التلويح بالثورة الحمراء فهذا ما نرجو ألا يرسخ في ذهنه أو ذهن إخوانه من رجال الجيش»، واختتم رئيس تحرير المصري مقاله بما يلي: «إن الحكم إذا ما صار

للشعب يجب أن نعمل جميعًا على أن يظل للشعب وهذا هو حال الديمقراطية في جميع الدول التي تدين بها، إن كل حاكم معرّض للخطأ فمن الذي يحمل مسئولية الحكم إذا كان يعلم بأن الجيش سيقوم بثورة حمراء إذا أخطأ، ثم ما هو فيصل الصواب من الخطأ ومن الذي يحكم . . أليس هو الشعب الذي يحكم؟ " .

ولم يقتصر الصراع الذي دار على صفحات الصحف بين أنصار الديمقراطية وخصومها على الكتاب السياسيين فحسب، بل إلى جانب هؤلاء ارتفعت أصوات بعض العسكريين السابقين من ضباط الثورة لتأييد الديمقراطية في هذه الفترة من شهر مارس التي تعد من أخطر المراحل في تاريخ ثورة 23 يوليو، فقد نشرت جريدة المصري مقالاً للعقيد أحمد شوقي الذي كان يتولى قيادة الكتيبة 13 مشاة ليلة الثورة وأقدم الضباط الأحرار رتبة بعد اللواء محمد نجيب في تلك الليلة قال فيه :

«هل كان من أهداف الثورة أن تحكم البلاد؟ هل كان من أهداف الثورة أن تكمم الأفواه وتقيد الحريات؟ . . هل كان من أهداف الثورة أن يزج بالمواطنين، الجاني منهم والبريء في السجون وأن تملأ بهم المعتقلات؟ هل كان من أهداف الثورة أن تقحم الجيش في السياسة وفي كل مرفق من مرافق البلاد؟ وأليس من أبناء مصر من يستطيع القيام بالأعمال المعهود بها لبعض ضباط الجيش حتى يتفرغ هؤلاء الضباط إلى النهوض بجيشنا لكي يتمكن من القيام برسالته؟ عودوا إلى صفوفكم في الجيش» .

وكتب العقيد يوسف منصور صديق عضو مجلس قيادة الثورة السابق والذي قدم استقالته من المجلس في بداية عام 1953 مقالاً في جريدة المصري اقترح فيه تأليف وزارة ائتلافية من الوفديين والإخوان المسلمين والاشتراكيين والشيوعيين برئاسة الدكتور وحيد رأفت لإجراء انتخابات البرلمان الجديد .

وقد دفع الكثيرون من هؤلاء الكتاب ثمنًا فادحًا جزاءً لما كتبوه في هذه الآونة التي رفعت

خلالها الرقابة على الصحف، والتي انخدعوا فيها بتصريحات صلاح سالم ووعوده بأن الرقابة على الصحف قد زالت إلى غير رجعة، وأن حرية الرأي مكفولة للجميع فعبروا عن آرائهم بحرية وشجاعة فكانت النتيجة أن تعرضوا لأبشع ألوان البطش والتنكيل والتعذيب بعد أن زُجَّ بهم في غياهب السجون وقُدِّم البعض إلى محكمة الثورة حيث صدرت عليهم الأحكام القاسية بالسجن بالأشغال الشاقة وذلك في أعقاب تراجع مجلس الثورة عن قراراته الديمقراطية.

ومن الجدير بالالتفات أن المقالات التي نشرت في الصحف وكانت تنادي بعودة الجيش إلى ثكناته، وتهاجم تصرفات بعض الضباط المستغلين لوظائفهم العسكرية أو المدنية التي كانوا يتقلدونها، أحدثت رد فعل سيئًا لدى طائفة من الضباط ممن ارتبطت مصالحهم الشخصية ببقاء مجلس الثورة وأصبح قيام الديمقراطية وعودة الجيش إلى ثكناته يعني الإضرار بهم ومحاسبتهم على ما ارتكبوه من مخالفات وآثام في حق الشعب، إلى جانب فقدانهم ما كانوا يحظون به من امتيازات مادية وأدبية.

وكان من ضمن هؤلاء ضباط البوليس الحربي والسجن الحربي والضباط الذين انتدبوا للعمل في هيئة التحرير وأولئك الذين انتدبوا للعمل في لجان جرد القصور الملكية وغيرهم ممن انتدبوا في بعض الوزارات والهيئات المدنية المتصلة بالجمهور، ويمكن إدراك حقيقة مشاعر هؤلاء الضباط وقتئذ بما ورد على لسان أحد الضباط المعروفين ومنهم الصاغ (الرائد) إبراهيم الطحاوي السكرتير العام المساعد لهيئة التحرير في الصفحة 19 من كتاب "شهود ثورة يوليو" للأستاذ أحمد حمروش فقد قال بالحرف:

«وحضر لي بعد ذلك حسين الشافعي ليبلغني أن مجلس الثورة قرر الانسحاب والعودة للثكنات وعمل ثورة أخرى.. فاعترضت على ذلك قائلاً إن الانسحاب معناه دخول السجن وقررت المقاومة في وقت كانت الجماهير تهتف فيه قائلة: لا ثورة بلا نجيب ـ إلى السجن يا جمال ـ إلى السجن يا صلاح».

الوضع السياسي في مصر عقب قرارات 5 مارس:

كانت إحدى النتائج العاجلة لقرارات 5 مارس 1954 الديمقراطية هي تجدد أنشطة القوى السياسية القديمة التي كانت تمثلها الأحزاب السياسية التي سبق صدور قرار مجلس الثورة بحلها في 17 يناير 1953، فقد أخذت في مهاجمة الثورة بشدة وعنف بالغين ولم تلبث أن شاركتها في ذلك الهجوم الضاري فئات أخرى عديدة من أعضاء الهيئات العامة والنقابات وهيئات التدريس في الجامعات والطلاب وقوى اليمين ممثلة في الإخوان المسلمين وقوى اليسار ممثلة في الشيوعيين والاشتراكيين، إلى الحد الذي جعل معظم الناس يتخيلون أن النظام الثوري قد مُنى بهزيمة شديدة من جراء صدور قرارات 5 مارس، وبدأ مجلس الثورة ذاته يفقد الأمل في مقدرته على إيجاد موطئ قدم لأية قوى أو عناصر ثورية ذات شأن في النظام البرلماني المقبل، وقد أثارت هذه الأوضاع جريدة الجمهورية التي كانت تعد وقتئذ لسان حال الثورة، وكان المشرف على تحريرها أنور السادات عضو مجلس الثورة، فنشرت مقالاً في 23 مارس 1954 كان مما تضمنه ما يلي:

« إن الثورة بإعلانها القرارات الديمقراطية الأخيرة قد زادت من شعبيتها ولم يبق لها من خصوم غير الظلمة والفاسدين والموتورين الذين قضت عليهم تلك الثورة وكشفت للشعب عن أذاهم. والواقع أن هذا التطور الأخير الذي عزز شعبية الثورة وزاد من اطمئنان الأمة إليها قد أفزع فيما يبدو محترفي السياسة ومستغلي الشعب ومضلليه فشمروا عن ساعد الجد لكي يجردوا الثورة من المكسب الشعبي الأكيد الذي كسبته بتطورها الأخير عندما أطلقت حرية الصحافة وأخذت تصفّي المعتقلات، كل هذه الحقائق توضح للشعب الهدف الخبيث الذي يكمن حوله حملة التشكيك التي يقوم بها محترفو السياسة، في حملة المزايدات السخيفة التي يتصايحون بها عندما يدعون إلى إطلاق الحريات والإفراج عن المعتقلين وإلغاء الأحكام العرفية وإباحة تكوين الأحزاب، مع علمهم الأكيد أن كل هذه المسائل أمور قد قررت فعلاً وأصبحت مفروغًا منها وهي كل يوم في سبيلها إلى التنفيذ».

وعلى الرغم مما تعرض له مجلس الثورة من هجمات من شتى أعدائه المتربصين به والناقمين عليه، وبرغم ذلك السيل المنهمر من المقالات والأحاديث التي حفلت بها الصحف سواء المؤيدة لقرارات 5 مارس أو المعارضة لها في تلك الآونة الدقيقة في تاريخ الثورة، فقد كان الإعداد في الدوائر الحكومية لتنفيذ قرارات 5 مارس يجري بهمة ونشاط زائدين، فقد حددت وزارة الداخلية يوم 15 مارس موعداً لفتح باب القيد كي يسجل المواطنون أسماءهم في كشوف الناخبين، ويوم 21 مايو موعداً لتسليمهم بطاقات الانتخابات ليتسنى إجراء انتخابات الجمعية التأسيسية خلال شهر يونيو، وبذا يتم انعقاد الجمعية التأسيسية في 23 يوليو وفقًا لما جاء في قرارات 5 مارس الديمقراطية.

وقد جرى في تلك الفترة حادث استرعى انتباه الناس، فقد اعتصمت بعض السيدات في نقابة الصحفيين وأعلنّ الإضراب عن الطعام حتى الموت لحين أن تجاب مطالبهن وهي أن تنال المرأة حقوقها السياسية أسوة بالرجل، وقد تزعمت الاعتصام السيدة درية شفيق التي كان نشاط نسائي معروف، وكانت تصدر وقتئذ مجلة (بنت النيل) ولم تعدل هؤلاء السيدات عن إضرابهم إلا بعد أن أرسل اللواء محمد نجيب رئيس الجمهورية خطاباً إليهن وعد فيه بأن ينلن حقوقهن كاملة في الدستور الجديد.

وكان مجلس الثورة قد أصدر في 13 يناير 1954 قراراً بحل جماعة الإخوان المسلمين وتم في أعقابه اعتقال المرشد العام المستشار حسن الهضيبي ونحو 450 فردًا من أعضاء الجماعة، وتلقى محمد نجيب أيضًا رسالة من نقيب المحامين عمر عمر تتضمن احتجاجه الشديد على الاعتداء الجسيم الذي وقع داخل السجن الحربي (كان يتولى قيادته وقتئذ الرائد حمزة البسيوني) على ثلاثة من كبار المحامين وهم: عبدالقادر عودة وعمر التلمساني وأحمد حسين، وكان الاثنان الأولان وهما من أقطاب الإخوان المسلمين قد اعتقلا إثر المظاهرات الضخمة التي جرت يومي 27 و 28 فبراير من أجل تأييد اللواء محمد نجيب وكان يتزعم معظمها عناصر من الإخوان المسلمين، أما أحمد حسين الزعيم الاشتراكي وزعيم حزب مصر الفتاة قبل الثورة، والذي

عرف بمواقفه الوطنية وحملاته الصحفية العنيفة على الملك وحاشيته في جريدة الاشتراكية التي كان يصدرها والذي قبض عليه في أعقاب حريق القاهرة يوم 26 يناير 1952 بتهمة الاشتراك في تدبير الحريق، وكان مهدداً بالحكم عليه بالإعدام لولا قيام ثورة 23 يوليو، فقد صدر الأمر باعتقاله بعد أن قام بإرسال برقية شديدة اللهجة إلى عبدالناصر إثر أزمة فبراير 1954 قال له فيها: «هل أصبحت مصر عزبة حتى تتصرف فيها بهذه الطريقة؟» .

لماذا أراد محمد نجيب عودة الأحزاب؟

كان محمد نجيب عقب صدور قرارات 5 مارس الديمقراطية يتوق إلى تحقيق هدفين، أولهما: طرح رئاسة الجمهورية للاستفتاء الشعبي، إذ كان أشد ما يضايقه أن يكون توليه لمنصب رئاسة الجمهورية بناء على قرار أصدره مجلس الثورة في 18 يونيو 1953، وهو اليوم نفسه الذي أُسقطت فيه الملكية وأُعلنت فيه الجمهورية، وكان يتمنى بعد أن حظي بهذا التأييد الشعبي الجارف في إبان أزمة فبراير 1954، أن يتولى منصب الرئاسة بإرادة شعبية حرة ونتيجة لاستفتاء عام يجري في البلاد، كان من المتوقع أن تصل نسبة نجاحه فيه إلى درجة لم تحدث في تاريخ مصر من قبل، وبذا لا يكون لمجلس الثورة أي فضل في تعيينه ويصبح اتجاهه للديمقراطية مدعمًا بإرادة الشعب وبثقته في زعامته.

أما الهدف الثاني فكان هو عودة الأحزاب السياسية قبل إجراء انتخابات الجمعية التأسيسية، وكان هذا الموقف لمحمد نجيب يتناقض تمامًا مع موقفه السابق منذ أكثر من عام حينما أذاع بنفسه يوم 16 يناير 1953 بيانه بحل الأحزاب السياسية، والذي ذكر فيه أن المصالح الحزبية التي أفسدت ثورة 1919 تسعى إلى بث التفرقة في هذا الوقت الخطير من تاريخ الوطن، إذ لم تتورع بعض العناصر عن الاتصال بدول أجنبية والتدبير للرجوع بالبلاد إلى حالة الفساد والفوضى مستعينة بالمال والدسائس في ظل الحزبية المقيتة، وأكد نجيب في بيانه أن الأحزاب على طريقتها القديمة وبعقليتها الرجعية لا تمثل إلا الخطر الشديد على كيان الأمة ومستقبلها.

ولكن وجهة نظر محمد نجيب الجديدة وهي مطالبته بعودة الأحزاب السياسية قبل انتخابات الجمعية التأسيسية كانت تستند إلى مبررات وجد أنها مهمة في رأيه، وقد سجلها في الصفحتين 202 و 203 من كتابه «كلمتي للتاريخ» اللتين تضمنتا ما يلي :

«طالبت بعودة الأحزاب السياسية قبل انتخابات الجمعية التأسيسية حتى تأخذ المعركة الانتخابية أبعادها الحقيقية، وكانت الأحزاب منذ حركة الجيش قد غيرت الكثير من أفكارها وتنظيماتها مما ظهر واضحًا في برامجها المعلنة عقب صدور قانون تنظيم الأحزاب. . برنامج الوفد المعلن كان ينادي بسياسة ديمقراطية اشتراكية لتحقيق الاستقلال والوحدة (المقصود وحدة مصر والسودان)، ورفض جميع صور الدفاع المشترك، كما أنه طالب بوضع حد أدنى للأجور، وصدور قانون بمعاقبة الوزراء، واستصدار قانون تأمين صحي واجتماعي للعمال وأفراد أسرهم، والانتهاء من تعميم المياه الصالحة للشرب خلال خمس سنوات، كما أعلن البرنامج موافقته على مشروع الإصلاح الزراعي باعتباره يهدف للعدالة الاجتماعية ويقرّب بين الطبقات.

كنت أعتبر وجود الأحزاب هو ركيزة للديمقراطية، وأن برامجها المتطورة هي ضمان التزامها بأهداف الجماهير، وكان قانون الإصلاح الزراعي قد هز كثيراً من نفوذ الإقطاعيين من رجال الأحزاب في الأقاليم وفتح بابًا للأفكار الحرة المتجددة. إن أحزاب الأقلية التي استندت إلى قوة السراى فقط ضاع تأثيرها نهائيًا وتبدّد نشاطها وآثر قادتها السلامة بعيداً عن نزاعات السلطة، والوفد استند إلى برنامج شعبي يجعله قادراً على مواصلة دوره في كسب تأييد الجماهير.

كما أن تصفية الإقطاع أضعفت من نوازع بعض الأفراد في قيادته وأنعشت أمل الشباب المثقف المتطلع من جماهيرة والإخوان المسلمون جرفتهم الأحداث ليعلنوا عن أنفسهم حزبًا سياسيًا لم يفلح الستار الديني في إخفاء حقيقته، والأحزاب والتنظيمات الأخرى، يسارية كانت أو يمينية، أمامها فرصة الاختيار في مواجهة الجماهير. . طبيعة الأحزاب كانت قد

تغيرت والانتخابات والديمقراطية التي نطلبها كانت خطوة إلى الأمام لأنها تحمل تعبيراً عن إرادة الجماهير في الرقابة الشعبية والمشاركة الفعلية في شئون الحكم» .

ومما يسترعى النظر أن سليمان حافظ المستشار القانوني لرئيس الجمهورية وقتذاك كان رأيه على النقيض من رأي رئيسه فيما يتعلق بالهدفين اللذين كان يتطلع لتحقيقها، فمن جهة الإسراع بإجراء الاستفتاء لرئاسة الجمهورية رأى سليمان حافظ أن من الأفضل إجراء هذا الاستفتاء في الوقت نفسه مع انتخابات الجمعية التأسيسية، ومن جهة عودة الأحزاب قبل انتخابات هذه الجمعية فقد أجاب على السؤال الذي وجهه إليه محمد نجيب في حضور عبدالناصر عن رأيه في هذا الأمر من الوجهة الدستورية بأنه لا يشترط أن تكون تلك الانتخابات حزبية بل الأولى لخير البلاد ومصلحتها ألا تكون كذلك .

ولم يكن مجلس الثورة راضيًا أيضًا عن فكرة عودة الأحزاب قبل انتخابات الجمعية التأسيسية، وقد ظهر ذلك بوضوح في إجابات صلاح سالم وزير الإرشاد القومي عن أسئلة الصحفيين خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده يوم 7 مارس 1954؛ فعندما سئل عما إذا كان هناك تفكير في تحويل هيئة التحرير التي أنشأتها الثورة يوم 23 يناير 1953 إلى حزب سياسي يدخل معركة الانتخابات أجاب بأن موضوع الأحزاب جميعًا سيخضع للدستور الجديد الذي سوف يعرض على الجمعية التأسيسية عند انعقادها لإقراره، ولذا لن يقوم حزب من الأحزاب قبل ذلك، وسئل صلاح سالم عما إذا كانت النية متجهة إلى نظام الحزب الواحد، فأجاب: «لا دخل لنا في الموضوع وما ستقرره الجمعية التأسيسية المنتخبة من الشعب سيكون هو الفيصل في جميع الموضوعات» .

وسئل أيضًا عما إذا كانت قد جرت اتصالات مع بعض السياسيين السابقين بصدد التمهيد لإعادة الحياة النيابية، فأجاب:

«جرت طوال الشهور الثلاثة الماضية اتصالات عديدة مع فريق كبير من رجالات السياسة

حول تشكيل لجنة استشارية يصير التفاهم معها حول خطوات إعادة الحياة النيابية، ولم يحصل تفكير مطلقًا في أن يكون تشكيل الجمعية التأسيسية التي ستقر الدستور بطريق التعيين، بل كان الرأي مجمعًا على تشكيل جمعية تأسيسية منتخبة تقر الدستور عقب الانتهاء من إعداده بواسطة لجنة الدستور».

البحث عن وسيلة للتراجع عن قرارات 5 مارس:

تسبب صدور قرارات 5 مارس الديمقراطية في بدء موجة من الحملات الصحفية والسياسية ضد مجلس قيادة الثورة، وفي إصابة هذا المجلس بحالة جسيمة من التصدع وفقد التوازن، إلى الحد الذي جعل أحد أعضائه وهو جمال سالم خلال الاجتماع الأسبوعي الذي عقده المجلس يوم الأحد 14 مارس 1954 يبدي رغبته في عصبية ـ كما ذكر البغدادي في الجزء الأول من مذكراته ـ في أن يعفيه المجلس من مسئولية العمل كوزير للمواصلات، بعد أن فقد سيطرته السابقة على موظفي الوزارة لإدراكهم أنه سوف يتنحى عن منصبه الوزاري بعد أربعة شهور فقط.

وخلال الاجتماع نفسه أبدي عبدالحكيم عامر القائد العام للقوات المسلحة رأيه بضرورة ترشيح أعضاء مجلس الثورة أنفسهم في انتخابات الجمعية التأسيسية، وأيده في ذلك الرأي عبدالناصر الذي ركز في حديثه على وجوب البدء فوراً في الإجراءات التحضيرية لقيام الحزب الجمهوري الاشتراكي، وهو الحزب الجديد الذي كان من المزمع إنشاؤه كي يمثل الثورة في انتخابات مجلس النواب القادم عندما تتقرر عودة الحياة النيابية عقب انعقاد الجمعية التأسيسية وإقرارها الدستور الجديد، وخلال ذلك النقاش الذي دار حول الحزب الجديد قدم عبدالناصر ثلاثة اقتراحات بالغة الشدة والعنف وتدل بوضوح على مقدار الحالة النفسية السيئة التي كان يعاني منها أعضاء مجلس الثورة في تلك الفترة الحرجة من تاريخ الثورة، وكانت الاقتراحات كما يلي:

= طرد جميع أفراد أسرة محمد على خارج البلاد وسحب الجنسية المصرية منهم .

= إغلاق نادي الجزيرة باعتباره وكراً لتصدير الشائعات ضد الثورة .

= محاكمة الطلاب وأعضاء جماعة الإخوان المسلمين المقبوض عليهم في الأحداث الأخيرة أمام محكمة عسكرية .

ولكن محمد نجيب الذي كان يرأس الاجتماع حاول تهدئة الموقف والتغاضي عن هذه الاقتراحات القاسية بطلب تأجيل الجلسة ، وأثارت سياسة الملاينة التي كان يتبعها محمد نجيب ثائرة عبدالناصر ، فطلب في عصبية إعفاءه من عضوية مجلس الثورة منذراً الحاضرين بأنه سيختفي وسيعمل تحت الأرض ، ولكنه سيظهر ثانية في أحد الأيام ويقوم بثورة جديدة .

وعندما أبدى جمال سالم للمرة الثانية تبرمه من وضعه في وزارته لأن مرءوسيه أصبحوا لا يطيعونه ، اقترح صلاح سالم إعفاء الوزراء العسكريين من مناصبهم الوزارية لعدم قدرتهم على تحمل مسئولياتهم في هذه الظروف العصيبة التي كانوا يواجهونها .

وقبل نهاية الجلسة عاد عبدالناصر ليبدي رأيه في الموقف ، وكان يتلخص في ضرورة تجنب أنصاف الحلول خلال الفترة المتبقية حتى 23 يوليو 1954 (موعد انعقاد الجمعية التأسيسية) ، فإما سياسة الحزم والقوة وإما سياسة الديمقراطية وإطلاق الحريات ، مما كان يعني الإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين وإلغاء الأحكام العرفية وإعفاء الوزراء العسكريين من السلطة التنفيذية والسماح بعودة الأحزاب للاشتراك في انتخابات الجمعية التأسيسية على أن تمتنع الثورة في هذه الحالة عن الاشتراك بحزب يمثلها في هذه الانتخابات ، وقرر محمد نجيب تأجيل الجلسة إلى اليوم التالي نظراً لتأخر الوقت .

وفي صباح يوم الاثنين 15 مارس استأنف مجلس الثورة اجتماع اليوم السابق ، ومن تتبع آراء ومناقشات أعضاء المجلس التي دارت هذا اليوم واليوم السابق على السواء يبدو لنا بوضوح مدى الانهيار النفسي الذي كان يعانيه أعضاء المجلس وقتئذ من جراء تلك الهجمات

القاسية التي تعرضوا لها من مختلف الأفراد والهيئات ومن شتى النواحي والاتجاهات سواء في داخل الاجتماعات والندوات والمؤتمرات المغلقة أو في المقالات العنيفة التي نشرت في أبرز الصفحات والمجلات بمجرد الإعلان عن قرارات 5 مارس ورفع الرقابة عن الصحف. ومما ضاعف من همهم وأشجانهم أن بعض أولئك الذين بالغوا في انتقادهم واشتطوا في شن الهجوم ضدهم كانوا يعتبرون قبل التطورات الأخيرة من أخلص أنصارهم وكانوا يظهرون لهم أصدق آيات الخضوع والولاء، وقد دعا هذا الموقف صلاح سالم إلى أن يتهم الشعب المصري خلال ذلك الاجتماع بالجحود ونكران الجميل، كما شبه عبداللطيف البغدادي عضو مجلس الثورة حالة المجلس في تلك الآونة بحالة جيش أصيب في المعركة بهزيمة نكراء.

وقد انعكست مشاعر اليأس والإحباط التي امتلأت بها نفوس أعضاء المجلس على الاقتراحات التي أخذ بعضهم في عرضها أملاً في التخلص من ذلك المأزق الخطير الذي أخذوا يواجهونه، فلم يخرج أغلبها عن نطاق الاقتراح بحل مجلس قيادة الثورة ونقل سلطة السيادة إلى الجمعية التأسيسية بمجرد انعقادها في 23 يوليو 1954 وإلغاء الأحكام العرفية على الفور، وأن تترك الوزارة القائمة التي كانت تضم وزراء من العسكريين والمدنيين الحكم لتفسح المجال لتشكيل وزارة مدنية انتقالية تكون مهمتها الإشراف على الانتخابات القادمة.

وكان الأمر الذي يثير الدهشة تبني القائد العام عبد الحكيم عامر في تلك الجلسة الاقتراح نفسه الذي عرضه عبدالناصر في اليوم السابق، وهو ضرورة إغلاق نادي الجزيرة، وكأن إغلاق ذلك النادي كان هو السبيل لحل المشكلات والأزمات التي كانت تواجهها البلاد في ذلك الوقت، وكان أهم الموضوعات التي اتفق عليها رأي أغلبية المجلس هو تكوين حزب خاص بالثورة تخوض به الانتخابات القادمة، وأن يرشح أعضاء مجلس الثورة أنفسهم في بعض الدوائر الانتخابية التي لهم فيها شعبية ونفوذ، وقد عارض بعض أعضاء المجلس وهم: عبداللطيف البغدادي وزكريا محيي الدين وجمال سالم وحسن إبراهيم فكرة ترشيح أنفسهم في أية دوائر انتخابية تجنبًا لما سوف يحدث لهم خلال معركة الانتخابات من صدام ومتاعب ومهاترات مع منافسيهم، ولكنهم اضطروا إلى الخضوع لرأي الأغلبية.

وجرى في أعقاب الجلسة تكليف الدكتور راشد البراوي بوضع برنامج الحزب الجديد (الحزب الجمهوري الاشتراكي) على أساس تقدمي ووفقًا للمبادئ الاشتراكية المعتدلة، وتم تكليف اثنين من الضباط المهندسين بمعاونة الدكتور البراوي في مهمته وهما المقدمان سمير حلمي وصدقي سليمان، على أن يراعى أن يكون برنامج الحزب مختلفًا عن برامج الأحزاب الأخرى.

فشل هيئة التحرير في الحصول على شعبية:

كان الأمر الذي أثار تساؤل الكثير من المتصلين بمجلس الثورة هو سر ذلك القرار الذي اتخذه المجلس في جلسته يوم 15 مارس1954 بتكوين حزب جديد للثورة لخوض المعركة الانتخابية تحت لوائه، في الوقت الذي كان قد مضى فيه على إنشاء هيئة التحرير التي كانت تعتبر الحزب الرسمي للثورة أكثر من عام، فقد دل ذلك القرار بما لا يقبل الشك على مدى انعدام ثقة مجلس الثورة في إمكان إحراز هذه الهيئة لأي نجاح في حالة إجراء أي انتخابات حرة في مصر، وكان مجلس الثورة على يقين بما سوف تواجهه هيئة التحرير من إخفاق ذريع في الحصول على أغلبية برلمانية كافية تتيح للثورة الفرصة في السيطرة على المجلس النيابي المنتظر عندما تقوم في البلاد الحياة الديمقراطية السليمة وتنعم مصر في ظلها بحياة نيابية مستقرة وبصحافة حرة وفقًا للدستور الجديد الذي كان من المنتظر أن تقره الجمعية التأسيسية عقب انعقادها في 23 يوليو 1954.

وكان ذلك بلا شك من العوامل المؤثرة في تفكير مجلس الثورة منذ منتصف شهر مارس 1954 في الوسائل التي يمكنه تدبيرها للتراجع عن قراراته الديمقراطية التي أعلنها في 5 مارس وهي القرارات التي بعثت الحيوية والأمل في نفوس الشعب في حياة حرة كريمة في ظل دستور متكامل قامت لجنة الدستور برئاسة على ماهر بإعداده وفقًا للنصوص والنظم والمبادئ التي وردت في أحدث دساتير العالم.

وكان سر الفشل الذي أصاب هيئة التحرير من جهة ضآلة شعبيتها وضعف تأثيرها على الجماهير، هو أنها لم تنبع مثل الأحزاب السياسية من صفوف الجماهير وإنما أنشئت ونمت وترعرعت في كنف السلطة الحكومية، ولقد جاءت الطريقة التي أنشئت بها هيئة التحرير التي كان من المفترض أن تكون تنظيمًا شعبيًا منبثقًا من ثورة 23 يوليو على مراسم حكومية وعسكرية، لا صلة لها بالمرة بجماهير الشعب، وكانت وقائع الاحتفالات بميلاد الهيئة التي أجريت في ميدان عابدين يوم 23 يناير 1953 أي بعد أسبوع واحد من صدور القرار بحل الأحزاب السياسية، أشبه ما تكون بوقائع الاحتفال بطابور عرض عسكري.

لقد دُعي لحضور الحفل أعضاء مجلس الثورة والوزراء ورجال السلك السياسي وكبار رجال الدين وكبار موظفي الدولة ورؤساء مجالس إدارات الشركات ووفود من مختلف أقاليم مصر، واصطفت في ميدان عابدين وحدات عسكرية تمثل أسلحة الجيش بأعلامها وموسيقاها، وعندما رفع محمد نجيب علم التحرير على السارية المثبتة وسط الميدان أطلقت المدافع وحلقت الطائرات وعزفت الموسيقى السلام الوطني ونفخ عدد من فرسان الجيش في الأبواق وهم على صهوات خيولهم.

وعقب انتهاء مراسم الاحتفال برفع العلم ألقى محمد نجيب خطابًا مطولاً استعرض فيه مراحل كفاح الشعب المصري ضد الاحتلال الأجنبي منذ الحملة الفرنسية حتى نشوب ثورة 1919، وشرح كيف أفسد الانجليز والملك ثورة الشعب عن طريق التلويح للأحزاب بسلطان الحكم مما جعلها تتصارع في سبيل الوصول إليه، وحمّل محمد نجيب الأحزاب مسئولية تغاضيها عن جرائم الملك مقابل تغاضيه عن جرائمها مما حوّل الدولة في النهاية إلى شركة كبيرة للسلب والنهب، وأعلن محمد نجيب في نهاية خطابه باسم الشعب المصري عن ميلاد هيئة التحرير التي ستبني الوحدة وتجمع الكلمة والتي ستنقش على أعلام كفاحها شعار الاتحاد والنظام والعمل.

وفي 6 فبراير 1953 افتتح محمد نجيب المقر الرئيسي لهيئة التحرير في مبني ثكنات الحرس الملكي القديم بميدان عابدين (مبني محافظة القاهرة حاليًا) كما تم افتتاح مقار فرعية لها بعواصم المديريات والمدن الكبرى.

وتولى محمد نجيب رئاسة هيئة التحرير بينما تولى عبدالناصر منصب السكرتير العام للهيئة، وانتدب لمساعدته الرائدان إبراهيم الطحاوي وأحمد طعيمة، وأسندت منظمات الشباب التابعة للهيئة إلى الرائد وحيد جودة رمضان وأنشئت فروع للهيئة في المديريات تولى الإشراف عليها بعض الضباط، كما أنشئت تنظيمات خاصة للمهنيين والعمال، وهكذا اصطبغت أغلب القيادات المهيمنة على هيئة التحرير بالصبغة العسكرية دون أن يكون لدى معظم الضباط المنتدبين بها أية خبرة سابقة بالعمل السياسي أو دراية جيدة بفن التعامل مع الجماهير مما جعل الهيئة أشبه ما تكون بالمصالح الحكومية التي يعمل بها موظفون بيروقراطيون لا دخل لهم بالسياسة.

وبرغم أن رئيس الهيئة كان محمد نجيب من الناحية الرسمية فإن ولاء الهيئة في الواقع كان مكرسًا لعبد الناصر، وعن طريق الثنائي الشهير وقتئذ «الطحاوي وطعيمة»، اللذين أصبح ترديد اسميهما معًا موضعًا لتندر الناس ـ تركزت أنشطة الهيئة وتسلطت أضواء دعايتها كلها على شخص عبدالناصر.

وقد بذل عبدالناصر محاولات مضنية لضم الإخوان المسلمين إلى هيئة التحرير أملاً في تذويب وإدماج هذه القوة الشعبية الكبيرة داخل الهيئة، وعندما اصطدم برفض أقطاب الإخوان الذين أجرى اتصالاته معهم الانضمام إليها بدأت علاقته تسوء بالإخوان وأخذت تزعجه هتافات جماهيرهم المدوية التي كانت تستقبل قادة الثورة وعلى رأسهم محمد نجيب في كل مكان يزورونه بشعار الإخوان المسلمين (الله أكبر ولله الحمد)، لذا تقرر أن يكون لهيئة التحرير شعارها الخاص وهو (الله اكبر والعزة لمصر).

وحاول إبراهيم الطحاوي بتوجيه من عبدالناصر تدعيم الهيئة بعدد من السياسيين القدامى سواء من المستقلين أم من رجال الأحزاب المنحلة ممن لهم وزن سياسي ومكانة محترمة في المجتمع من أمثال على ماهر ومجموعته، والدكتور محمد صلاح الدين وزير الخارجية الوفدي الأسبق، والكاتب المعروف فكري أباظة. وقد جاء في أقوال الطحاوي أن عدد الذين اتصل

بهم ووافقوا مبدئيًا على الانضمام للهيئة بلغ 80 سياسيًا، ولكن عندما صدرت قرارات 5 مارس الديمقراطية وطلب عبدالناصر من الطحاوي الاتصال بهم مرة أخرى لمحاولة ضمهم إلى الحزب الذي تزمع الثورة تكوينه لدخول الانتخابات، فوجئ الطحاوي بعدم قبول أحد من الثمانين سياسيًا ـ كما اعترف هو بنفسه ـ إعلان تأييده لبقاء مجلس الثورة أو الانضمام إلى الحزب المنتظر، بل تنكر له الجميع، وقال له الدكتور محمد صلاح الذي كان مرشحًا من قبل لتولي منصب السكرتير العام لهيئة التحرير إنه سيرشح نفسه على مبادئ الوفد، وهكذا أسقط في يد الطحاوي وماتت فكرة إنشاء الحزب الجمهوري الاشتراكي قبل أن تولد.

ولم يخطر على بال عبدالناصر على الإطلاق فكرة دخول الثورة معركة الانتخابات معتمدة على هيئة التحرير؛ فقد كان أدرى الناس بمدى ضآلة شعبيتها وضعف تأثيرها على الجماهير، إذ إن العديد من العناصر التي انضمت إليها كانوا من الانتهازيين من رجال الأحزاب القديمة أو من الطائفة الجديدة التي عرفت باسم المنتفعين بالثورة، الذين انضموا للهيئة أملاً في تقلد المناصب المرموقة في الدولة وفي الحصول على المغانم والمكاسب، ولهذه الأسباب فشلت هيئة التحرير في إقامة أية قواعد شعبية ذات قيمة في البلاد، وانحصر مجال نشاطها في إعداد المواكب الضخمة التي تسوق فيها المواطنين سوقًا مع بعض أعوانها من المنافقين والمأجورين للظهور في المناسبات الوطنية وفي استقبالات الحكام بغرض التصفيق والهتافات التقليدية التي تقال لكل مسئول ما دام موجوداً في موقع السلطة وهي «فداؤه بالروح والدم».

وكان اليأس الذي أصاب عبدالناصر من عدم إمكان دخول الانتخابات بحزب قوي يمثل الثورة ويضمن لها أغلبية المقاعد في البرلمان القادم من أقوى العوامل التي جعلته هو ومجلس الثورة يفكرون جديًا في الوسائل التي يمكنهم عن طريقها التراجع عن قرارات 5 مارس الديمقراطية كما جرى بعد ذلك بالفعل.

بدء خطة التراجع عن قرارات 5 مارس:

في يوم الثلاثاء 16 مارس اجتمع المؤتمر المشترك من مجلسي الثورة والوزراء برئاسة اللواء محمد نجيب، وأسفرت المناقشات التي دارت في الجلسة عن تأييد المؤتمر لقرارات 5 مارس 1954 بما في ذلك قيام الجمعية التأسيسية وانعقادها في يوم 23 يوليو القادم لتأدية المهام التي خصصت لها في تلك القرارات، ونظراً لما أبداه بعض الأعضاء من تخوف لاحتمال نجاح بعض العناصر المعادية للثورة في الانتخابات، لذا انتهى الرأي إلى حرمان ثلاث فئات من حقوقها الانتخابية وهي :

1ـ أفراد أسرة محمد على .

2ـ أولئك الذين صدرت ضدهم أحكام من محكمة الثورة بعقوبة مقيدة للحرية أو بالمصادرة أو باسترداد الأموال .

3ـ أولئك الذين أفسدوا الحياة السياسية في مصر ـ قبل قيام الثورة ـ على أن تعقد قائمة بأسمائهم والأسباب التي تبرر حرمانهم من حقوقهم .

وحاول محمد نجيب الحصول على موافقة أعضاء المؤتمر على الاقتراح الذي كان يتوق منذ زمن بعيد إلى تحقيقه وهو إجراء استفتاء عام للشعب على ثلاثة مواضيع : أولها اختيار النظام الجمهوري، وثانيها : الموافقة على رياسة محمد نجيب للجمهورية، وثالثها : الموافقة على قانون تحديد الملكية الزراعية (الإصلاح الزراعي)، ولكن أعضاء المؤتمر المشترك رفضوا ذلك الاقتراح بالأغلبية باعتبار أن تلك القضايا قد تم لمجلس الثورة البت فيها وسبق صدور قراراته السيادية بشأنها وأصبحت أمراً واقعيًا؛ ولذا قرر المؤتمر ترك البت في هذه القضايا الثلاث لأحكام الدستور الجديد، وكان هدف محمد نجيب الحقيقي من اقتراحه هو أن يكون تولّيه لمنصب الرئاسة بإرادة شعبية حرة بعد أن حظي بهذا التأييد الشعبي الجارف في أزمة فبراير 1954، إذ كان أشد ما يضايقه أن يكون توليه لمنصب الرئاسة بناءً على قرار أصدره مجلس الثورة في 18 يونيو 1953، وكان أعضاء مجلس الثورة يدركون حقيقة ما يستهدفه محمد نجيب من اقتراحه

وأنه يريد ألا يكون لمجلس الثورة أي فضل عليه في المنصب الذي يتقلده باعتبار أن الشعب في تلك الحالة هو الذي اختاره، ولذا بذلوا كل جهد من جانبهم للضغط على الوزراء المدنيين حتى تم للمؤتمر المشترك رفض اقتراح محمد نجيب بالأغلبية.

وعقب انتهاء الجلسة تم الاتفاق على أن تعقد الجلسة القادمة للمؤتمر المشترك يوم السبت 20 مارس بعد الانتهاء من مراسم استقبال الملك سعود بمطار القاهرة، وكان الملك سعود ـ ملك المملكة العربية السعودية ـ وقتئذ ـ قد قرر الحضور إلى مصر في زيارة رسمية خلال المدة من 20 إلى 28 مارس 1954 التي تعد أشد المراحل حرجًا في تاريخ ثورة 23 يوليو 1952، ومن سوء طالع محمد نجيب أن واجباته الرسمية كرئيس للجمهورية والتي تحتم عليه مرافقة ضيفه الكبير الملك سعود في معظم تنقلاته وفي حضور الحفلات الرسمية العديدة التي أقيمت لتكريمه طوال فترة الزيارة الطويلة شغلته عن توخي جانب الحذر الواجب إزاء المكائد والمؤامرات التي أخذ خصومه وقتذاك في تدبيرها، منتهزين فرصة انشغاله الشديد بضيفه وضيف مصر الملك سعود ومستهدفين التخلص منه ومن قرارات 5 مارس ومن الحياة الديمقراطية على السواء.

وفي صباح يوم 20 مارس تم استقبال الملك سعود بمطار القاهرة استقبالاً رسميًا حافلاً حضره محمد نجيب وأعضاء مجلس الثورة والوزراء، وعندما انطلقت السيارة التي كانت تحمل الملك سعود وبرفقته محمد نجيب رئيس الجمهورية من المطار في طريقها إلى قصر الطاهرة الذي خصص لإقامة ملك المملكة العربية السعودية، سارع عبدالناصر بدعوة زملائه أعضاء مجلس الثورة للتوجه من المطار مباشرة إلى مبنى مجلس الثورة بالجزيرة لعقد اجتماع برئاسته للاتفاق على بعض المسائل الجوهرية قبل اجتماع المؤتمر المشترك الذي كان مقرراً بعد ظهر اليوم نفسه.

وقد أورد عبداللطيف البغدادي عضو مجلس الثورة في الصفحة 143 من مذكراته في الجزء الأول واقعة قد تبدو أنها قليلة الأهمية ولكنها في واقع الأمر تعتبر غاية في الأهمية من حيث دلالتها ومغزاها ومعرفة كيف كانت الأمور تجرى في مجلس الثورة وكيف كان لعبد الناصر السيطرة التامة على أعضائه، لقد ركب البغدادي السيارة نفسها التي كان بها عبدالناصر

وكمال الدين حسين في طريقهم جميعًا إلى مبنى مجلس الثورة بالجزيرة، وسأل البغدادي عبدالناصر ما إذا كان قد قرأ المقالات التي هاجم فيها أحمد أبو الفتح رئيس تحرير جريدة المصري القائمين بالثورة في جريدته، ولما أجابه عبدالناصر بالإيجاب ذكّره بالمناقشة الساخنة التي دارت بينهما يوم 7 مارس 1954 خلال انعقاد مجلس الثورة بشأن جريدة المصري، وكانت محكمة الثورة التي يرأسها البغدادي قد أصدرت في ذلك اليوم الحكم على جريدة المصري بأن يسدد أصحابها للحكومة حوالي 21 ألف جنيه مصري عبارة عن فروق الضرائب المستحقة عليهم، وعندما عقد مجلس الثورة اجتماعه في اليوم نفسه أبدى عبدالناصر غضبه من البغدادي وناقشه بحِدّة لعدم قيامه بعرض هذا الحكم على المجلس قبل إصداره.

ونظرًا لأن عبدالناصر كانت علاقته طيبة وقتئذ مع أحمد أبو الفتح وكأن يأمل في مساندة جريدة المصري واسعة الانتشار لموقفه في صراعه على السلطة مع محمد نجيب، لذا فقد نجح بعد نقاش استمر لمدة ساعتين داخل المجلس في الحصول على قرار منه بتقسيط المبلغ على أصحاب المصري لمدة خمس سنوات، ولم ينس البغدادي موقف عبدالناصر العدائي منه في هذا القضية فتعمد خلال وجودهما في السيارة إثارته واستفزازه ضد أحمد أبو الفتح إلى الحد الذي جعل عبدالناصر يطلب من كمال الدين حسين بوصفه سكرتيرًا لمجلس الثورة إلغاء قرار تقسيط المبلغ المطلوب استرداده من أصحاب جريدة المصري كي يسددوه دفعة واحدة.

ولاشك في أن هذا التصرف يدل بوضوح على مدى سيطرة عبدالناصر على مجلس الثورة، بل استهانته بأعضائه، فقد ألغى القرار الذي أصدره المجلس منذ أقل من أسبوعين فقط بنطق شفوي منه وهو داخل السيارة، برغم أن هذا القرار صدر بعد نقاش طويل استغرق ساعتين من وقت المجلس ودون أن يشعر أن هناك قانونًا يحتم عليه أو عرفًا يلزمه بعرض الموضوع ثانية على المجلس لإصدار قرار جديد إذا رأى المجلس مبررًا لذلك.

من الذي دبر الانفجارات التي روعت القاهرة؟

في الموعد المحدد بعد ظهر يوم 20 مارس اجتمع المؤتمر المشترك برياسة اللواء محمد نجيب، وكما سجل البغدادي في مذكراته كان عبدالناصر هو أول المتحدثين، وقد حاول إقناع أعضاء المؤتمر بأن المصلحة العامة تقتضي التروي وعدم التسرع، ولذا ينبغي إعادة النظر في القرارات التي تم الإعلان عنها يوم 5 مارس 1954 وهي التي قرر المؤتمر المشترك تأييدها في جلسته السابقة يوم الثلاثاء 16 مارس، وأبدى عبدالناصر تخوفه من العواقب التي ستنجم عن سياسة الميوعة واللين التي تتبعها الحكومة محذراً من أن هذه السياسة قد شجعت بعض العناصر المعادية للنظام على الإخلال بالأمن، مما أدى إلى حدوث ستة إنفجارات في وقت واحد في أماكن متفرقة من العاصمة هي محطة سكة حديد مصر وجامعة القاهرة ومحل جروبي.

وطالب عبدالناصر بوجوب اتباع سياسة الشدة والحزم للسيطرة على الأمن، حتى لا تقع البلاد فريسة للفوضى، ولكن محمد نجيب عارض في اتخاذ أي إجراءات استثنائية وأصر على أن القوانين العادية وقانون الطوارئ فيها الكفاية للحفاظ على الأمن في البلاد، وأوضح الدكتور عبدالجليل العمري وزير المالية أن قرارات 5 مارس قد أغرت الناس بقرب مجيء الحياة النيابية، مما شجع الكثيرين على التعبير عن آرائهم وأفكارهم بحرية وصراحة زائدتين، وإن كان قد حدث بعض التجاوزات فإن هذا لا ينبغي أن يعالج باتباع سياسة القمع والشدة، بل إن الأصوب اتباع سياسة متوازنة ما بين الشدة واللين مع استمرار السير في اتجاه الحياة النيابية.

وفي نهاية هذه المناقشات تقدم كل من عبدالحكيم عامر وجمال سالم عضوي مجلس الثورة باقتراح محدد من بضع نقاط مطالبين المؤتمر بالتصويت عليها، وتم أخذ رأي أعضاء المؤتمر في هل يجري التصويت على الاقتراحين في الاجتماع نفسه أم يؤجل ذلك إلى جلسة أخرى فكانت الأغلبية في جانب التصويت عليهما فوراً، وحاول محمد نجيب رئيس المؤتمر المشترك الانصراف من الاجتماع قبل التصويت على الاقتراحين بدعوى اضطراره للتوجه إلى القصر الجمهوري بعابدين في الحال ليكون في استقبال الملك سعود عند قدومه لحضور حفل العشاء المقام على

شرفه، على أن يلحق به أعضاء المؤتمر المشترك من ضباط مجلس الثورة والوزراء بعد ذلك، ولكن أعضاء المؤتمر أصروا على بقائه حتى يتم الانتهاء من التصويت، ولما أغلق أمامه سبيل التخلص من ذلك الموقف امتنع عن الإدلاء بصوته لأي من الاقتراحين.

وكان اقتراح عبدالحكيم عامر الذي لم تتم الموافقة عليه لحصوله على 8 أصوات فقط يتلخص فيما يلي:

1ـ إعداد قائمة بالحرمان من الحقوق السياسية للذين قاموا بإفساد الحياة السياسية (قبل قيام الثورة).

2ـ يمنع قيام الأحزاب قبل انعقاد الجمعية التأسيسية.

3ـ تنعقد الجمعية التأسيسية في 23 يوليو 1954.

4ـ تظل فترة الانتقال لمدة ثلاث سنوات تنتهي في 16 يناير 1956 كما أعلن من قبل.

5ـ يسمح باستخدام الوسائل الاستثنائية للمحافظة على الأمن والنظام.

أما اقتراح جمال سالم الذي تمت الموافقة عليه لحصوله على 15 صوتًا فكان يتلخص فيما يلي:

1ـ التمسك بقيام الجمعية التأسيسية وتكون مهمتها إقرار الدستور.

2ـ يكون لها بعض اختصاصات البرلمان.

3ـ يسمح بقيام الأحزاب.

4ـ تأليف حكومة مدنية للإشراف على الانتخابات.

5ـ تتبع القوانين العادية للحفاظ على الأمن والنظام ودون اللجوء إلى أي تدابير استثنائية.

6ـ ينسحب العسكريون من جميع مواقعهم ويعودون إلى القوات المسلحة.

وانفض اجتماع المؤتمر المشترك بعد إقرار اقتراح جمال سالم، وتوجه الجميع إلى القصر الجمهوري بعابدين لحضور حفل العشاء الذي أقامة اللواء محمد نجيب رئيس الجمهورية تكريمًا للملك سعود في القاعة الرئيسية هناك.

وقد كشف البغدادي في الصفحة 146 من مذكراته عن سر خطير كان يوضح جانبًا من المؤامرات والخطط التي بدأ عبدالناصر وأعوانه في تخطيطها وتدبيرها للتراجع عن قرارات 5 مارس الديمقراطية، ولكي يستمر مجلس الثورة في سيطرته على نظام الحكم الشمولي الذي كان قائمًا في مصر، ففي زيارة قام بها البغدادي وكمال الدين حسين وحسن إبراهيم أعضاء مجلس قيادة الثورة لمنزل جمال عبدالناصر بمنشية البكري بسبب مرضه وخلال استعراضهم معه الأحداث الأخيرة في البلاد اعترف لهم بأن الانفجارات الستة التي روعت القاهرة والتي حدثت في اليوم السابق ـ 20 مارس ـ إنما هي من تدبيره لأنه كان يرغب في إثارة البلبلة والرعب في نفوس الناس، ويجعلهم يشعرون بعدم الأمن والطمأنينة والخوف على أنفسهم وممتلكاتهم، وحتى يتذكروا أحداث الماضي قبل قيام الثورة حينما كانت الانفجارات تهز دور السينما وتهدد أرواح المواطنين مما يشعرهم بأنهم في حاجة إلى نظام حكم قوى يحميهم ويحقق لهم الأمان فيطلبون بقاء مجلس الثورة.

وكان من العجيب توالي صدور القرارات الخطيرة في شهر مارس بهذه الطريقة على الرغم من أنه لم يكن هناك مبرر ما يدعو لصدورها، بعد أن تم الإعلان عن قرارات 5 مارس الديمقراطية وبعد استقبال الشعب لها بالترحاب والتأييد، وكان ذلك بلا ريب أمرًا يثير الشك ـ من جهة ـ في صدق نوايا أعضاء مجلس الثورة في إقامة الحياة الديمقراطية السليمة في البلاد وفقًا للمبدأ السادس من مبادئ الثورة التي تم الإعلان عنها ـ ومن وجهة أخرى ـ كان يدل بوضوح على مدى ما أصاب مجلس الثورة من تخبط واضطراب، فإن اقتراح جمال سالم الذي أقرته أغلبية أعضاء المؤتمر المشترك من مجلس الثورة والوزراء في جلسة يوم 20 مارس 1954 كان معظم نقاطه الست مستمدة من قرارات 5 مارس، أو تعد نوعًا من التفسير لها، وبذا لم تكن هناك حاجة ملحة لإجراء كل هذه المناقشات التي دارت في الجلسة عند عرض اقتراحي عبدالحكيم عامر وجمال سالم والتي استغرقت جانبًا كبيرًا من الوقت دون جدوى، إذ إن الأحداث التي جرت بعد ذلك أثبتت أن مجلس الثورة لم يبذل أية محاولات جدية لتنفيذ أي بند من هذه القرارات والتي أصبحت كلها في واقع الأمر حبرًا على ورق.

وقد روى البغدادي في الصفحتين 146 و 147 من مذكراته في الجزء الأول حواراً طريفًا دار بين محمد نجيب وعبدالناصر صباح يوم 24 مارس حضره كمال الدين حسين وكان الحوار كما يلي :

عبد الناصر : اترك البلد ونحن نلمها في 24 ساعة ونمشي بها كما كنا في الماضي .

محمد نجيب : البلد تريد حياة نيابية وقد أعلنا عن قيام جمعية تأسيسية .

عبد الناصر : الذين يطلبون بذلك قلة وأترك لنا الرجوع عن هذا القرار وإذا فشلنا يمكنك أن تحاكمنا على أننا خُنّا المبادئ التي أعلناها .

محمد نجيب : طيب أنا سأسافر شهرين للخارج بحجة إني ذاهب للعلاج وافعلوا ما تشاءون .

عبد الناصر : سفرك في هذه الظروف معناه إنهاء الثورة .

محمد نجيب : سأترك لك منصب رئيس الوزراء وسأحتفظ بمنصب رئيس الجمهورية .

عبد الناصر : أنا موافق على ذلك .

محمد نجيب : هذا معناه هدم لي أنا .

وذكر كمال الدين حسين للبغدادي أن الحوار على هذا المنوال استمر ما يقرب من أربع ساعات دون أن يتمكن أحد الطرفين من إقناع الآخر ، وعلى الرغم من رغبة عبدالناصر الملحة في التخلص من محمد نجيب فإنه رفض بإصرار سفره إلى الخارج حتى يورطه في الموافقة على القرارات التي وضع الخطة لكي يصدرها مجلس الثورة بعد 24 ساعة فقط من هذا الحوار المثير ، وكان توالي صدور القرارات الخطيرة خلال شهر مارس بهذه الطريقة دون أن تبذل أي محاولات جدية لتنفيذ أي بند منها يدل بوضوح على عدم صدق نوايا أعضاء مجلس الثورة خلال تلك الفترة المضطربة والمليئة بالتوتر والقلق التي كانت مصر تجتازها وقتئذ أشبه بحال سفينة صغيرة في بحر هائج تتقاذفها العواصف والأنواء من كل جانب ولا يدري ركابها هل سترسو بهم على شاطئ الأمان أم ستستقر بهم في قاع البحر ! !

ولقد أثبتت الشواهد كلها أن الآمال التي عقدها أعضاء مجلس الثورة بعد إصدارهم

قرارات 5 مارس 1954 بأنه سيكون لهم دور بارز ومكانة مرموقة في الحياة البرلمانية لم تكن إلا نوعًا من الوهم وضربًا من الخيال إذ انهالت الهجمات الضارية ضدهم في كل اتجاه ومن مختلف الطوائف والهيئات، وارتفعت الأصوات من كل جانب تطالبهم بالعودة إلى الثكنات خاصة بعد إلغاء الرقابة على الصحف، واتضح أن الرأي العام في مصر يتطلع في تلهف إلى يوم 23 يوليو 1954 وهو الموعد الذي تم تحديده في قرارات 5 مارس لانعقاد الجمعية التأسيسية التي سينتخبها الشعب بالانتخاب الحر المباشر على اعتبار أن ذلك اليوم سيكون هو النهاية للحكم العسكري الشمولي والبداية للعهد الجديد. . عهد الحرية والحياة الديمقراطية في البلاد.

لكن أغلب أعضاء مجلس الثورة رفضوا في واقع الأمر أن يستسلموا لهذه النهاية التعسة، وأن يلقوا ذلك المصير المظلم الذي ينتظرهم في زوايا الإهمال وفي ظلال النسيان بعد أن تذوقوا أبهة الحكم وجاه المنصب وسطوة السلطان، وبعد أن أضحت أسماؤهم وأعمالهم وتحركاتهم وتصريحاتهم هي العناوين الرئيسية في الصحف والمادة المفضلة لباقي وسائل الإعلام.

وبدافع من غريزة البقاء وشهوة الاستئثار بالسلطة قرروا المقاومة وضرورة استمرار الثورة وإلغاء قرارات 5 مارس التي تورط مجلس الثورة في إعلانها على الشعب تحت ضغوط قوية ودون أي اقتناع حقيقي بها، وفي سبيل تحقيق ذلك الهدف لجأ بعض أعضاء مجلس الثورة إلى اتباع وسائل متباينة، كان بعضها لا يتماشى مع الشرف والقانون، فشرعوا يوحون للناس بأنهم قرروا الانسحاب والعودة إلى صفوف الجيش ولكن لتدبير ثورة أخرى، وقد ذكر عبدالناصر ذلك صراحة خلال اجتماع مجلس الثورة يوم 14 مارس في حضور محمد نجيب، فقد قال إنه سيختفي ويعمل تحت الأرض ولكنه سيظهر ثانية في أحد الأيام ويقوم بثورة جديدة، واعترف الرائد إبراهيم الطحاوي السكرتير العام المساعد لهيئة التحرير بأن المقدم حسين الشافعي عضو مجلس الثورة قال له إن المجلس قرر الانسحاب والعودة للثكنات ولكن لعمل ثورة جديدة.

ولترويع الناس من مخاطر الثورة الجديدة ألقى صلاح سالم يوم 13 مارس خطابًا في دائرة

المحلة الكبرى نشرته بعض الصحف في اليوم التالي وكان يتضمن تهديداً صريحًا بأن الثورة القادمة التي سيقوم بها الجيش لن تكون بيضاء كثورة 23 يوليو 1952 ولكنها ستكون ثورة دموية حمراء.

قرارات 5 مارس كانت المدخل الصحيح للديمقراطية:

إن الأمر الذي يتطلب الدراسة ويستدعى الاهتمام حقًا هو ذلك السر الذي جعل مجلس الثورة يجدد البحث ويعيد النظر ويجري المناقشات المطولة يوم اجتماعه في 25 مارس 1954 في موضوع الحياة الديمقراطية في مصر، في حين أن هذا الموضوع كان قد تم حسمه تمامًا منذ حوالي ثلاثة أسابيع عندما أصدر مجلس الثورة قراراته الديمقراطية التي اشتهرت باسم قرارات 5 مارس، والتي كان المجلس قد وافق عليها بالإجماع فضلاً عن أن عبدالناصر هو الذي أعلنها بنفسه على الصحفيين ومندوبي وكالات الأنباء، وقد كانت هذه القرارات تعد بلا شك المدخل الصحيح والطريق السوي لإقامة الحياة الديمقراطية في مصر بمعناها السليم تنفيذًا للمبدأ السادس من مبادئ الثورة وذلك للأسباب الآتية:

أولاً: اشترك في إعداد وصياغة قرارات 5 مارس قطبان من أبرز أقطاب السياسة والقانون في مصر وقتئذ هما: على ماهر السياسي القديم المحنك، والرجل الذي فرضته الثورة يوم قيامها على الملك السابق فاروق ليعهد إليه بتشكيل الوزارة وكان له دور بارز في إقناع فاروق بعدم جدوى المقاومة وقبول الإنذار الموجه إليه من اللواء محمد نجيب باسم الجيش الممثل لقوة الشعب ومغادرة البلاد بسلام في السادسة من مساء يوم 26 يوليو 1952، كما أنه السياسي البارع الذي انتخبه أعضاء لجنة إعداد الدستور ليكون رئيسًا لهذه اللجنة، أما القطب الثاني فكان هو الدكتور عبدالرزاق السنهوري الفقيه والقانوني الضليع ورئيس مجلس الدولة، مما جعل لهذه القرارات حجتها من الناحيتين الدستورية والقانونية وفعاليتها من الناحية السياسية، وفضلاً عن ذلك تم إعداد القرارات خلال اجتماع عقد يوم 5 مارس بمنزل على ماهر بالجيزة وحضره هو ومحمد نجيب وعبدالناصر والدكتور

عبدالرزاق السنهوري وعرضت القرارات بعد ذلك على مجلس الثورة الذي كان مجتمعًا في منزل عبدالناصر بحضور محمد نجيب والسنهوري فوافق عليها بالإجماع.

ثانيًا: كان القرار بإقامة جمعية تأسيسية ينتخبها الشعب انتخابًا حرًا مباشرًا وتنعقد في 23 يوليو 1954 قرارًا سياسيًا حكيمًا، فقد كان من المقرر أن تصبح هذه الجمعية بعد انتخابها هي السلطة العليا في البلاد، ووفقًا للدستور الذي سيتم لها إقراره بعد إدخال أي تعديلات تراها عليه تنتقل إليها سلطة السيادة من مجلس الثورة باعتبارها الهيئة التي تمثل الشعب صاحب السيادة الأصلية والسلطان، وقد أوكلت إلى تلك الجمعية وفقًا لقرارات 5 مارس مهمتان رئيسيتان، هما مناقشة وإقرار الدستور الجديد الذي وضعته لجنة الدستور، والقيام بعمل البرلمان بصفة مؤقتة لحين انعقاد البرلمان الجديد، وفضلاً عن ذلك كان من ضمن واجبات الجمعية التأسيسية البت في بعض القضايا الحيوية التي كانت ما تزال معلقة والتي تهم الشعب، وكان من الخطر أن يبت مجلس الثورة في هذه القضايا وحده؛ إذ إنه بالإضافة إلى افتقاد أعضائه المعرفة القانونية والدستورية الكافية فقد كان من المسلم به أن هذا المجلس لا يمثل الشعب بل حتى لا يمثل الجيش أو الضباط الأحرار تمثيلاً شرعيًا، لأنه لا أسلحة الجيش ولا الضباط الأحرار قاموا بانتخاب الأعضاء الذين يمثلونهم داخله كما جرى مثلاً يوم 31 ديسمبر 1951 حينما انتخبت الجمعية العمومية لضباط الجيش ممثلي الأسلحة في مجلس إدارة نادي الضباط، وهو المجلس الشرعي الذي تحدى الملك فاروق حتى اضطر إلى إصدار الأمر بحله يوم 16 يوليو 1952، والذي قامت الثورة على إثره بعد صدور قرار الحل بأسبوع واحد فقط، أما مجلس الثورة فلم يأت نتيجة لأي انتخابات لأعضائه بواسطة الضباط بل كان جمال عبدالناصر شخصيًا هو صاحب الكلمة والرأي الأول والأخير في اختيار أعضائه، على الرغم من أن بعضهم كان خارج القاهرة ليلة 23 يوليو والبعض الآخر لم يكن لهم أي دور في نجاح الثورة، وكان أهم القضايا المعلقة انتظارًا لقرار الجمعية التأسيسية بشأنها هي اختيار رئيس الجمهورية وطريقة تشكيل

الأحزاب الجديدة وموعد الانتخابات للبرلمان الجديد، وهل تكون الانتخابات بطريقة الانتخاب الفردي أم بنظام القوائم، والموعد الذي سيدعى فيه البرلمان الجديد للانعقاد واختصاص مجلس الثورة في وجود الجمعية التأسيسية. . وغير ذلك من القضايا المهمة التي كانت تشغل أذهان الناس وتؤثر على الأحداث السياسية في مصر بلا جدال.

ثالثا: كانت قرارات 5 مارس تحقق التدرج المنطقي في الانتقال من حكم شمولي مطلق إلى حكم برلماني حر؛ فقد تضمنت إعادة الحريات وإلغاء الرقابة على الصحف وإعادة الدستور والحياة البرلمانية في فترة زمنية معقولة دون أن تقرر تصفية الثورة وحل مجلس قيادتها، أو السماح بعودة الأحزاب القديمة التي صدر القرار بحلها في 17 يناير 1953، وهكذا تبنت قرارات 5 مارس الحل التوفيقي الأمثل واضعة في الاعتبار الظروف العصيبة التي كانت تجتازها مصر وقتذاك، وهي وجود قاعدة عسكرية ضخمة بها جيش احتلال يزيد عدده على ثمانين ألف ضابط وجندي في منطقة حيوية غالية من أرض الوطن، وهي منطقة القناة التي لا تبعد عن العاصمة إلا بمسافة مائة كيلو متر.

لهذه الأسباب كان الأمر المنتظر أن يخصص اجتماع مجلس الثورة يوم 25 مارس 1954 للبحث في خير الطرق التي يتم بها تنفيذ قرارات 5 مارس، وليس لتقديم مقترحات جديدة من أعضاء المجلس، لأن الموقف السياسي لم يكن يحتاج إلى مزيد من القرارات الديمقراطية الجديدة بقدر ما كان يحتاج إلى بحث واف للوسائل العملية التي يمكن عن طريقها تنفيذ القرارات الديمقراطية التي تم إعلانها على الشعب يوم 5 مارس.

سر الاقتراح الذي تقدم به عبدالناصر:

في الوقت الذي كانت فيه مختلف الطوائف والهيئات والنقابات في مصر منهمكة ومشغولة في عقد الاجتماعات والندوات السياسية، وكانت فيه معظم الصحف تطالب بإلغاء الأحكام العرفية وإطلاق الحريات والإفراج عن المعتقلين السياسيين، وفي الوقت الذي كانت فيه مصر

كلها تعيش جو الحرية استعداداً لانتخابات الجمعية التأسيسية التي أعلن أنها سوف تجري في شهر يونيو تمهيداً لانعقادها في 23 يوليو 1954 . . كانت الخطة تدبر والمؤامرة ترسم في الخفاء لتراجع مجلس الثورة عن قرارات 5 مارس التي سبق أن استقبلها الشعب بحماس منقطع النظير ، والتي عقد الآمال على أن ينعم بفضلها بحياة ديمقراطية سليمة بعيدة عن الحكم الشمولي وآمنة من سطوته وقهره .

وعلى الرغم من تصميم أعضاء مجلس الثورة على التراجع عن قرارات 5 مارس التي أيقنوا أنها ستحرمهم من السلطة المطلقة والهيمنة الكاملة على نظام الحكم في البلاد ، فإنهم لم يلجأوا إلى الوسيلة المباشرة لتحقيق رغبتهم عن طريق الإعلان عن إلغاء قرارات 5 مارس أو تأجيلها إلى أجل غير مسمى ، وكان السبب في ذلك هو خشيتهم من رد الفعل الشعبي خاصة بعد هذه الصحوة التحريرية الجبارة التي سادت مصر من أقصاها إلى أقصاها مما كان من المنتظر معه اندلاع المظاهرات الحاشدة ضد مجلس الثورة بصورة أشد مما جرى خلال أزمة فبراير 1954 ، وهو الأمر الذي قد يؤدي إلى الإطاحة بالمجلس والقضاء عليه ، وتجنباً لهذه الأخطار المتوقعة لجأ مجلس الثورة إلى أسلوب فريد في نوعه وهو أن يستخدم طريقة المزايدة على الديمقراطية والتطرف فيها إلى أقصى الحدود ، ليس تأييداً لها أو رغبة صادقة في تثبيت دعائمها في البلاد ، بل بهدف الإطاحة بها ثم القضاء عليها في النهاية .

وقد بدأ تنفيذ ذلك المخطط أثناء اجتماع مجلس الثورة صباح يوم 25 مارس عندما تقدم عبدالناصر فجأة وبدون مقدمات باقتراح من ستة بنود كان يعني التصفية التامة للثورة وعودة البلاد إلى النظام السياسي الذي كان سائداً في مصر قبل قيامها ، ولاشك في أن الدهشة سوف تعتري كل من يطلع على بنود ذلك الاقتراح الغريب ، كما سوف يخامره العجب من تبني عبدالناصر له بالذات ، فإن مواقف عبدالناصر وتصرفاته في الفترة القصيرة السابقة على اجتماع يوم 25 مارس كانت تتناقض تماماً مع ما تضمنه اقتراحه ، ويبدو ذلك بوضوح من موقفه في الجلسات الأخيرة التي حضرها سواء في مجلس الثورة أو في المؤتمر المشترك من مجلسي الثورة

والوزراء، فقد كان يدعو خلالها إلى وجوب اتباع سياسة الشدة والحزم والقوة وكان ضد سياسة الملاينة التي يتبعها محمد نجيب إلى الحد الذي جعله يطلب من زملائه إعفاءه من عضوية مجلس الثورة وينذرهم بأنه سيختفي ويعمل تحت الأرض ولكنه سيظهر ثانية في أحد الأيام ويقوم بثورة جديدة، كما اعترف لبعض زملائه بأنه هو الذي دبر عملية الانفجارات الستة التي روعت القاهرة في 20 مارس كي يشعر الناس بعدم الأمان وأنهم في حاجة إلى حكم قوي يحميهم. كذلك دلّل عبدالناصر على حقيقة موقفه من قرارات 5 مارس خلال النقاش المثير الذي دار بينه وبين محمد نجيب يوم 24 مارس والذي أوردنا تفاصيله من قبل؛ فقد كان ضمن ما قاله لمحمد نجيب: «اترك لنا البلد ونحن نلمها في 24 ساعة ونمشي بها كما كنا في الماضي» كما قال له أيضًا: «الذين يطالبون بالحياة النيابية قلة واترك لنا الرجوع عن هذا القرار» فهل من المعقول أن يتقدم عبدالناصر بعد 24 ساعة فقط من هذا الحوار باقتراحه الذي كان يعني تصفية الثورة تمامًا؟

قرارات 25 مارس.. نقطة التحول في تاريخ الثورة:

كانت الجلسة التي عقدها مجلس الثورة صباح يوم 25 مارس 1954 برئاسة اللواء محمد نجيب في مبنى المجلس بالجزيرة تعد واحدة من أخطر الجلسات في تاريخ هذا المجلس، بل يمكن اعتبارها بمثابة نقطة التحول Turning Point في تاريخ الثورة نفسها بالنسبة للنتائج الخطيرة التي أسفرت عنها تلك الجلسة. ويمكن معرفة صورة واضحة لأهم ما دار في هذه الجلسة الصاخبة والتي كانت مليئة بالتوتر والانفعال من مذكرات ثلاثة من الذين حضروا تلك الجلسة وهم: اللواء محمد نجيب الذي دوّن ما جرى خلالها من وجهة نظره في الصفحات من 207 إلى 209 من كتابه «كلمتي للتاريخ»، وعبداللطيف البغدادي الذي سجّل رؤيته لما جرى خلالها من أحداث في الصفحات من 147 إلى 154 من الجزء الأول من مذكراته، وخالد محيي الدين الذي روي ما حدث خلالها من وقائع في الصفحات من 306 إلى 309 من كتابه «والآن أتكلم»، وقد بدأت الجلسة بحديث من محمد نجيب قال فيه: «إن البلد والرأي العام أصبحا مبلبلين ولابد من

وضع نهاية لذلك» فرد عليه البغدادي في توتر وعصبية قائلاً: «وما الذي يسبب البلبلة؟ ألم تحدد لهم كل شيء . . ألم تعلن عن انتخابات الجمعية التأسيسية في شهر يونيو المقبل وعن انعقادها في 23 يوليو المقبل؟ ألم تعلن عن إلغاء الأحكام العرفية في 18 يونيو المقبل (ذكرى مرور عام على إعلان الجمهورية) ولقد ألغيت الرقابة على الصحف فما السبب إذًا في هذه البلبلة؟» .

وعرض محمد نجيب عقب ذلك مشروع تنظيم مقترح لنظام الحكم كي يسري في الفترة التي تبقت على انتخابات الجمعية التأسيسية لضمان استقرار العلاقات بين رئيس الجمهورية ومجلس الثورة خلال تلك الفترة القصيرة التي لم تكن تتجاوز ثلاثة أشهر، وكان ذلك المشروع قد قدمه إليه في 22 مارس مستشاره القانوني سليمان حافظ بالاشتراك مع الدكتور عبدالجليل العمري وزير المالية، وقد تضمن المشروع تشكيل وزارة مدنية تتولى السلطات التنفيذية والتشريعية وفقًا للدستور المؤقت (الصادر في 10 فبراير 1953) وتشرف على انتخابات الجمعية التأسيسية ويتخلى مجلس الثورة عن أعمال السيادة فيما عدا تعيين وعزل رئيس مجلس الوزراء والوزراء بموافقة رئيس الجمهورية، وأن يصبح مجلس الثورة مجلسًا استشاريًا لرئيس الجمهورية، ويكون الفيصل بين رئيس الجمهورية ومجلس الثورة في حالة وقوع خلاف بينهما عن طريق هيئة تحكيم مكونة من ستة أعضاء (ينتخب رئيس الجمهورية عضوين منهم وينتخب مجلس الثورة عضوين وتنتخب كل من الجمعية العمومية لمجلس الدولة والجمعية العمومية لمحكمة النقض عضوًا واحدًا ويصدر القرار بأغلبية خمسة أعضاء على الأقل)، وكذلك نص المشروع على إلغاء الأحكام العرفية قبل 18 يونيو 1954 والإفراج عن جميع المعتقلين الذين لم توجه إليهم تهم معينة بواسطة النيابة العامة .

ولكن أعضاء مجلس الثورة اعترضوا على فقرات عديدة في ذلك المشروع مما جعلهم يصرفون النظر عنه . ومما يسترعى الانتباه أن محمد نجيب سجل في مذكراته أن سليمان حافظ والدكتور عبدالجليل العمري أكدا له أنهما قاما بعرض المشروع المقترح على عبدالناصر وعبدالحكيم عامر قبل تقديمه إليه وأنهما وافقا عليه .

وأعقب ذلك مباشرة تقدم عبدالناصر باقتراح كان في واقع الأمر بمثابة تصفية تامة للثورة؛ إذ كان يتضمن السماح بقيام الأحزاب وأن تكون للجمعية التأسيسية عند انعقادها في 23 يوليو 1954 سلطة السيادة وسلطة البرلمان كاملة، وكذا حل مجلس قيادة الثورة في اليوم التالي لانعقادها ـ 24 يوليو ـ باعتبار أن الثورة قد انتهت وتسلم البلاد لممثلي الأمة الشرعيين.

وبعد أن انتهى عبدالناصر من تقديم اقتراحه، أوضح البغدادي للمجلس أن أهم الأهداف التي قامت ثورة 23 يوليو 1952 من أجلها هو إجلاء المحتل البريطاني عن البلاد، ونظرًا لعدم تحقيق ذلك الهدف بعد، فإنه يجب استمرار الثورة في طريقها وأن تتخذ كل السبل لتحقيق أهدافها، ولكي يمكن تنفيذ ذلك تقدم البغدادي باقتراحه التالي:

1ـ عدم إجراء أي انتخابات قبل تحقيق أهداف الثورة خاصة إجلاء المستعمر.

2ـ استخدام الشدة مع كل من تسول له نفسه الوقوف في طريق الثورة.

3ـ إعادة تطهير الجيش.

4ـ خضوع محمد نجيب لرأي الأغلبية والتقيد بقرارات المجلس والالتزام بتنفيذها.

ومن الواضح أن اقتراحي عبدالناصر والبغدادي كانا على طرفي نقيض، ففي حين كان اقتراح عبدالناصر يعد تصفية تامة للثورة، وإقامة الحياة الديمقراطية بطريقة تتضمن التطرف المتعمد والمغالاة المقصودة للإيحاء إلى الناس بأن الثورة سوف تنتهي، وأن نظام الحكم السابق عليها في ظل الأحزاب القديمة سوف يعود بكل مفاسده وشروره، كان اقتراح البغدادي على عكس ذلك تمامًا، فقد تضمن أربعة بنود كانت تعني في الواقع إلغاء قرارات 5 مارس والنكوص عن طريق الديمقراطية.

ومن تحليل مجرى النقاش الذي دار خلال هذه الجلسة ومن تتبع الأحداث الخطيرة التي جرت في البلاد عقب إعلان قرارات 25 مارس يتضح لنا بجلاء أن اقتراحي عبدالناصر والبغدادي ـ على الرغم مما فيهما من تناقض ـ كانا نابعين من تخطيط واحد، وأن الأمر لم يكن سوى مسرحية مدبرة تم فيها توزيع الأدوار على أصحابها قبل دخول الجلسة؛ إذ كيف يمكن

أن يحدث بشكل طبيعي مثل هذا التباعد الهائل في الأفكار والتباين الشاسع في الآراء بين عبدالناصر والبغدادي؟ لقد تمكن عبدالناصر قبل بضعة أسابيع فقط من أزمة فبراير 1954 من إقناع زملائه أعضاء المجلس بأن تعقد اجتماعات خاصة للمجلس في منزله بمنشية البكري أسبوعيًا قبل الموعد المحدد لاجتماع المجلس في مقره بالجزيرة برئاسة اللواء محمد نجيب، لكي يتم اتفاقهم جميعًا على رأي موحد قبل اجتماعهم في الموعد الرسمي حتى يمكن شل محمد نجيب وعزله عندما يدرك أنه في جانب والمجلس كله في جانب آخر، كما أن جمال سالم لم يكتف بما اقترحه عبدالناصر ووافق عليه أعضاء المجلس، بل بلغ به التحمس في مؤازرته حدا جعله يقترح على بعض زملائه تفويض عبدالناصر في سلطة اتخاذ القرارات في حالة الضرورة دون أن يجتمع المجلس تجنبًا للاجتماع مع محمد نجيب، على اعتبار أنه يمكن لعبدالناصر الاتصال بأعضاء المجلس هاتفيًا لمعرفة رأي كل منهم في الموضوع المطلوب أخذ قرار فيه، ثم يتولى عبدالناصر إصدار القرار على ضوء ما استمع إليه من آراء زملائه، وعلى الرغم من اعتراض البغدادي وصلاح سالم على ذلك الاقتراح فقد وافقت عليه أغلبية المجلس وأصبح بالتالي قرارًا ملزمًا للجميع.

وكان الأمر الذي يدعو إلى التساؤل هو: كيف يمكن في ظل هذه الأوضاع التي كان يجري بمقتضاها العمل بالمجلس أن يحدث مثل ذلك التناقض الهائل والتصادم الخطير ما بين رأي عبدالناصر ورأى عبداللطيف البغدادي؟ لقد كان عبدالناصر يدعو باقتراحه إلى إلغاء وتصفية ثورة 23 يوليو 1952 والوصول بالبلاد إلى أقصى مراحل الديمقراطية دون أي تدرج أو فترة انتقال، في حين كان البغدادي يدعو باقتراحه إلى استمرار الثورة وإلغاء قرارات 5 مارس الديمقراطية وفرض حكم شمولي عسكري يستخدم أشد أساليب القمع والقهر ضد كل من يهاجم الثورة أو يتجرأ على الوقوف في طريقها، ويستخدم ضد كل من أيدوا محمد نجيب في أزمة فبراير 1953 من ضباط القوات المسلحة أسلوب التطهير والتشتيت الذي يؤدي إلى إحالة الضباط المشكوك في ولائهم لمجلس الثورة إلى التقاعد أو النقل إلى وظائف مدنية أو النقل إلى

أسلحة أخرى أو الإطاحة بهم إلى أماكن نائية، مما يفقدهم مكانتهم ويقضي على مستقبلهم، وهل يمكن أن نتصور أن يقع كل هذا التعارض والتناقض بين رأي عبدالناصر والبغدادي داخل مجلس الثورة، وفي حضور محمد نجيب الذي بذل عبدالناصر وأعضاء المجلس جهودهم من قبل حتى يظهروا دائمًا أمامه كجبهة واحدة متضامنة لهم رأي موحد وأفكار متفق عليها؟

وهل يتفق مع العقل والمنطق أن يدّبر عبدالناصر وقوع ستة انفجارات في أماكن حيوية من العاصمة في وقت واحد يوم 20 مارس بهدف ترويع الناس وإشعارهم بأنهم في حاجة إلى نظام حكم قوي لحمايتهم وحماية ممتلكاتهم، مما يدعوهم إلى التمسك ببقاء مجلس الثورة واستمرار نظام حكمه الشمولي، ثم يقوم بعد أربعة أيام فقط وفي جلسة مجلس الثورة يوم 25 مارس بتقديم اقتراحه الذي يقضي بتصفية الثورة وعودة الأحزاب وإطلاق الحريات العامة دون أي قيود أو شروط؟ وكيف يمكن لأحد أن يصدق أن عبدالناصر والبغدادي لم يجر بينهما أي تفاهم أو تنسيق مسبق بالنسبة لاقتراحيهما قبل انعقاد جلسة مجلس الثورة يوم 25 مارس، إذا كان من الثابت أنهما التقيا معًا في منزل عبدالناصر يوم 21 مارس بسبب مرضه ثم يوم 24 مارس في جلسة مجلس الوزراء هذا بخلاف اللقاءات الأخرى التي لم تسجل.

لقد شعر محمد نجيب بأن أموراً تجري في جلسة 25 مارس وأوضح هذا الشعور في الصفحة 208 من كتابه «كلمتي للتاريخ» فقال: «وجدت في المناقشات التي جرت استدراجًا لأمور لم نطالب بها وأن الموقف كان مرسومًا ومبيتًا على خطة مدبرة كنت حتى تلك اللحظة أجهلها وإن كنت قد شعرت بها، وأن انتقال أعضاء مجلس الثورة من النقيض إلى النقيض وموافقتهم المفاجئة غير المشروطة على عودة الأحزاب والإفراج عن كل المعتقلين كان هو الدليل الدامغ على وجود تلك الخطة المرسومة» وكان خالد محيي الدين طوال جلسة 25 مارس صامتًا لا يتكلم كما ذكر في كتابه «والآن أتكلم» ويكتفي بتعليقات قصيرة، ولم يتقدم مثل عبدالناصر والبغدادي باقتراح متكامل وقد دفع ذلك الموقف كلا من عبدالحكيم عامر وصلاح سالم للإلحاح عليه لكي يتكلم ويحدد موقفه بوضوح.

وحاول خالد محيي الدين كما سجل في الصفحة 307 من كتابه إيجاد مخرج (حل وسط) يقبله أعضاء مجلس الثورة ويهدئ من مخاوفهم دون التراجع عن الديمقراطية والانتخابات وقرارات 5 مارس، كما حاول أن يقنع عبدالناصر وعبدالحكيم عامر ومن يسايرونهما من أعضاء المجلس بعدم اعتناق فكرة إما استمرار الثورة وإما الديمقراطية الكاملة؛ ولهذا تقدم بالاقتراح التالي:

1ـ تنفيذ القرارات الخاصة بانتخاب الجمعية التأسيسية.

2ـ يحرم من الحقوق السياسية كل من حكمت عليه محكمة الثورة سواء بعقوبة السجن أو مصادرة الأموال.

3ـ تجري انتخابات الجمعية التأسيسية في الموعد المحدد وهي التي تحدد موعد إجراء الانتخابات لاختيار برلمان جديد.

4ـ تتكون الأحزاب السياسية عقب انتخابات الجمعية التأسيسية ونتيجة لها.

5ـ إلى حين قيام الجمعية التأسيسية إما بقاء الوضع على ما هو عليه وإما أن تؤلف وزارة مدنية، وإلى جانبها هيئة استشارية وتكون وظيفة هذه الوزارة الإشراف على الانتخابات وضمان حيدتها.

6ـ تبقى لمجلس قيادة الثورة سلطة السيادة.

وأوضح خالد في الصفحة نفسها من كتابه أن فكرته الثابتة التي تضمنها اقتراحه هي أنه يؤيد استمرار الثورة ولكن في إطار ديمقراطي وبأسلوب ديمقراطي، ولكن جمال سالم ـ كما ذكر خالد ـ حاول أن يفنّد اقتراحه بعد أن شعر بخطورته فسأله: ومن أين نستمد سلطة السيادة؟ فرد خالد قائلاً: من كوننا نحن الذين قمنا بالثورة ومن سيطرتنا على القوات المسلحة، ووجه جمال سالم سؤالاً ثانيًا إلى خالد: وكيف نطرد الإنجليز من مصر؟ فقال خالد: ينظم الشعب نفسه ويخوض المعركة. ولم يستطع جمال سالم السيطرة على أعصابه فأفلتت منه كلمة جارحة لشعور خالد ـ كما سجل البغدادي في مذكراته ـ فما كان من خالد إلا

أن رد عليه بأنه سيمتنع بعد ذلك عن النقاش، ولكن جمال سالم لم يلبث أن اعتذر عما بدر منه، كذلك تقدم حسن إبراهيم باقتراح كان آية في الغرابة والبعد عن المسئولية وكان يتكون من ثلاثة بنود هي:

1ـ حل مجلس الثورة اعتباراً من اليوم.

2ـ عقب حل المجلس بصبح كل عضو من أعضائه حراً في تصرفاته.

3ـ يترك لرئيس الجمهورية الحرية في تأليف وزارة مدنية وتترك لها حرية التصرف وأن تفعل ما تشاء.

وعندما سأل كمال الدين حسين اللواء محمد نجيب ما إذا كان لديه هو الآخر اقتراح؛ تقدم نجيب بالاقتراح التالي:

1ـ يستمر مجلس الثورة حتى 23 يوليو 1954 ويتغير اسمه بعد ذلك إلى مجلس رئاسة الجمهورية.

2ـ تجرى انتخابات الجمعية التأسيسية على أساس فردي وليس على أساس حزبي لضمان أن تكون الجمعية غير حزبية.

3ـ تكون مهمة الجمعية التأسيسية وضع الدستور ومزاولة سلطات البرلمان لحين قيامه ويكون لها كل سلطاته فيما عدا حق سحب الثقة من الوزارة.

4ـ ليس من حق الوزارة حل الجمعية التأسيسية.

5ـ تعيين الوزارة من حق رئيس مجلس الثورة والمجلس بشرط موافقة الطرفين.

6ـ يستمر مجلس الثورة مع رئيس الجمهورية بعد قيام الجمعية التأسيسية.

7ـ عمل استفتاء شعبي حول قانون الإصلاح الزراعي وحول باقي أعمال الثورة.

8ـ العمل على بقاء الجيش سليمًا (بابتعاده عن السياسة).

9ـ يكون رئيس الجمهورية رئيسًا برلمانيًا (أي في جمهورية برلمانية) ويتم للجمعية التأسيسية انتخابه.

هذا وقد استمرت المناقشات التي دارت بين أعضاء مجلس الثورة حامية لم تهدأ طوال الجلسة التي استمرت نحو خمس ساعات، وأخيرًا طلب من كمال الدين حسين بوصفه سكرتيرًا للمجلس أن يقرأ الاقتراحات المقدمة من بعض الأعضاء للتصويت عليها، وقرأ كمال اقتراح عبدالناصر باعتباره أول اقتراح عرض على المجلس فحصل الاقتراح على الأغلبية؛ إذ حصل على ثمانية أصوات من أثنى عشر صوتًا، وكان المعترضون أربعة هم: البغدادي وجمال سالم وحسن إبراهيم وكمال حسين، ثم قرأ كمال الاقتراح المقدم من البغدادي فنال سبعة أصوات وكان المعترضون خمسة هم: محمد نجيب وعبدالناصر والسادات وصلاح سالم وخالد محيي الدين، وفجأة عرض عبدالحكيم عامر تحفظًا كي يمكن الاستمرار في عملية التصويت وهو أن يصوت المجلس أولاً على التزام جميع الأعضاء بنتيجة التصويت، وأن تخضع الأقلية لرأي الأغلبية وألا تعلن معارضتها للقرارات وألا تنسحب، وعندما طرح هذا التحفظ للتصويت اعترض عليه صلاح سالم وخالد محيي الدين بينما امتنع محمد نجيب عن التصويت، وفي إثر هذا الموقف طلب كل من عبدالحكيم عامر وزكريا محيي الدين وحسين الشافعي سحب موافقته على اقتراح البغدادي، وبذا أصبح الموافقون على اقتراحه أربعة فقط مما أثار البغدادي ودفعه إلى أن يطلب من كمال حسين أن يسجل في محضر الجلسة إثباتًا للتاريخ أنه تبين من التصويت على التحفظ أن المجلس قرر خضوع الأغلبية لرأي الأقلية؛ ولذا فإنه يقرر من اليوم أنه لن يخضع لرأي الأغلبية ما دام غير مقتنع برأيهم، ويرى أن يحل مجلس الثورة نفسه من الآن، ونتيجة لكل ما جرى اعتبر الاقتراح الذي تقدم به عبدالناصر ونال أغلبية الأصوات قد أصبح واجب التنفيذ، ولذا لم يجر المجلس تصويتًا على اقتراحات محمد نجيب وحسن إبراهيم وخالد محيي الدين.

ودرات مناقشة حول إعلان هذه القرارات فورًا أو تأجيلها، وأخذت الأصوات فكانت في جانب إعلانها فورًا وأبدى الأعضاء رغبتهم في أن يقوم محمد نجيب بإعلان هذه القرارات بنفسه ولكنه لم يوافق؛ ولذا قام كمال حسين بإعلانها على مندوبي الصحف وباقي وسائل

الإعلام وهي التي اشتهرت فيما بعد باسم قرارات 25 مارس، وكانت تتكون من ستة بنود كما يلي:

1ـ يسمح بقيام الأحزاب.

2ـ مجلس الثورة لا يؤلف حزبًا.

3ـ لا حرمان من الحقوق السياسية حتى لا يكون هناك تأثير على حرية الانتخابات.

4ـ تنتخب الجمعية التأسيسية انتخابًا حرًا مباشرًا بدون أن يعين أي فرد فيها، وتكون لها سلطة السيادة وسلطة البرلمان كاملة.

5ـ حل مجلس الثورة يوم 24 يوليو القادم باعتبار أن الثورة قد انتهت وتسليم البلاد لممثلي الأمة الشرعيين.

6ـ تنتخب الجمعية التأسيسية رئيس الجمهورية بمجرد انعقادها.

المحاولات لتحريض الجيش ضد قرارات 25 مارس:

كان الهدف من إصدار قرارات 25 مارس كما أثبتت الوقائع فيما بعد هو استخدام طريقة المزايدة على الديمقراطية والتطرف فيها إلى أقصى الحدود ليس عن رغبة صادقة في إقامتها أو تثبيت دعائمها في البلاد، بل بهدف الإطاحة بقرارات 5 مارس التي استقبلها الشعب بالحماسة والترحيب، والتي كانت تكفل إقامة حياة ديمقراطية سليمة في البلاد تطبيقًا للمبدأ السادس من مبادئ الثورة، وقد دب الشك إلى كل من محمد نجيب وخالد محيي الدين في حقيقة ما تستهدفه الاقتراحات التي تقدم بها بعض أعضاء المجلس في الجلسة التي عقدت يوم 25 مارس، وخاصة اقتراحي عبدالناصر وعبداللطيف البغدادي اللذين تميزا بالتناقض الشديد، فقال محمد نجيب في الصفحتين 208 و 209 من كتابه (كلمتي للتاريخ): «كانت محاولة التهدئة عبثًا وكان الموقف مرسومًا ومبنيًا على خطة كنت حتى هذه اللحظة أجهلها وإن كنت أشعر بها»، وقال خالد محيي الدين في الصفحة 309 من كتابه (والآن أتكلم): «فجأت انبثقت في عقلي فكرة لست أدري كيف غابت عن ذهني طوال الأيام السابقة، لقد أحسست أن ثمة مناورة تحاك وأن

الاقتراحات المضادة هدفها الحقيقي إرباك كل الأطراف وتمييع الموقف، وأدركت أن ثمة شيئًا ما يجري إعداده في الخفاء، وأدركت أن الزملاء يرتبون أمورهم فيما بينهم وعلى غير علم مني، وأن الاقتراحات غير الناضجة كان المقصود بها إحباط عملية الاستمرار في تنفيذ القرارات وتمييع المواقف، حتى تنضج للتنفيذ العملي فكرة عبدالناصر التي ظل يرددها في حماس مثير للدهشة. . إما الثورة وإما الديمقراطية».

ما السر في عدم الإفراج عن رشاد مهنا؟

عقب انتهاء عبدالناصر من تقديم اقتراحه في الجلسة التي عقدها مجلس الثورة صباح يوم 25 مارس في مبني المجلس بالجزيرة طلب من أعضاء المجلس الموافقة على الإفراج عن العقيد رشاد مهنا (الوصي السابق على العرش) فوراً، ولكنه طلب من المجلس فصل ذلك الأمر عن الاقتراح الأساسي الذي قدمه خشية أن يؤثر ذلك المطلب على اقتراحه، مما لا يجعله يحصل على أغلبية الأصوات، وعندما طرح على المجلس بعد انتهاء المناقشات اقتراح عبدالناصر الأساسي للتصويت عليه نال أغلبية الأصوات وأصبح واجب التنفيذ، ثم أخذ الأصوات على المطلب الخاص بالإفراج عن رشاد مهنا فنال تسعة أصوات، ولم يعترض عليه سوى أعضاء مجموعة الطيران وهم جمال سالم والبغدادي وحسن إبراهيم.

وقد روى البغدادي أن السر في طلب الإفراج عن رشاد مهنا رجع إلى أن عبدالناصر كان يقصد منه إزعاج محمد نجيب الذي كان يخشى أن ينافسه رشاد مهنا في انتخابات رئاسة الجمهورية، وعلى الرغم من أننا لا نستبعد أن يكون ما ذكره البغدادي عن هدف عبدالناصر من هذا الطلب صحيحًا خاصة أن خالد محيي الدين قد أيد ذلك التعليل في مذكراته، فإن الأمر الذي نعترض عليه بشدة هو ما ادعاه البغدادي بعد ذلك من أن محمد نجيب كان يطالب بإعدام رشاد مهنا عند محاكمته.

إن هذا الادعاء لا يمكن أن يكون صحيحًا لسبب بسيط وهو أن محمد نجيب لم تكن له

صلة بمحاكمة رشاد مهنا أو غيره من الضباط الذين اعتقلوا يوم 15 يناير 1953 فيما عرف باسم قضية المدفعية، فإن هيئة التحقيق كانت مشكلة برئاسة زكريا محيي الدين وعضوية البغدادي وكمال الدين حسين، أما المحكمة العسكرية التي تولت محاكمتهم فكانت مُشكّلة برئاسة جمال عبدالناصر وعضوية تسعة من أعضاء مجلس قيادة الثورة (لم يشترك في عضوية المحكمة عبدالمنعم أمين وأنور السادات)، وقد أصدرت المحكمة حكمها على رشاد مهنا بالسجن المؤبد، وفضلاً عن عدم وجود أية صلة لمحمد نجيب بهذه القضية سواء أثناء التحقيق أو المحاكمة فإن ما سجله محمد نجيب في الصفحتين 87 و 88 من كتابه «كلمتي للتاريخ» عندما تناول في حديثه قضية المقدم حسن الدمنهوري وقضية ضباط المدفعية يدل بوضوح على حقيقة موقفه في هاتين القضيتين، فقد عارض بشدة أن تتم محاكمة المتهمين أمام محكمة مُشكّلة من مجلس الثورة إذ لا يعقل قانونًا ـ كما قال ـ أن يكون الخصم هو الحكم، أما موقفه من حيث توقيع أحكام الإعدام فيبدو واضحًا من الواقعة التي سجلها في كتابه سالف الذكر عندما بلّغه عبدالناصر بأن المحكمة العسكرية المكونة من أعضاء مجلس الثورة قد أصدرت حكمها على المقدم حسن الدمنهوري بالإعدام وأنه يطلب منه التصديق على الحكم فقد قال بالحرف:

«أعلنت رفضي للتصديق من حيث المبدأ مهما كانت الظروف وحاول أن يقنعني (يقصد عبدالناصر) ولكني تمسكت برأيي وصرخت فيه قائلاً: إنني لا أريد أن أمضي في طريق مفروش بدماء الزملاء من الضباط».

هذا وكان المفترض بعد أن وافق مجلس الثورة على اقتراح عبدالناصر بالإفراج عن رشاد مهنا فوراً أن يتم ذلك في الحال، وكان رشاد مهنا وقتئذ. في غيابة السجن الحربي يعاني من قسوة السجن ومن أهوال زبانيته، ويبدو أن الأمر قد التبس على البغدادي فاعتقد أن قرار المجلس قد نفذ وأن رشاد مهنا قد أفرج عنه بالفعل، والدليل على ذلك هو ما سجله في الصفحة 73 من مذكراته في الجزء الأول عندما تعرض لقضية المدفعية ورشاد مهنا فقد قال بالحرف:

«ولقد انتهى المجلس بالحكم عليه (يقصد رشاد مهنا) بالسجن مدى الحياة، ولكن تم الإفراج عنه بعد فترة وجيزة وذلك أثناء الخلاف بين محمد نجيب ومجلس الثورة عام 1954».

وربما كان السبب في وقوع البغدادي في ذلك الخطأ هو أن عبدالناصر قد أصدر أمرًا شخصيًا في أعقاب أزمة فبراير 1954 بالإفراج الفوري عن النقيب محسن عبدالخالق ـ الذي كان قد اتهم بتزعم مؤامرة ضباط المدفعية ضد مجلس الثورة وحكم عليه بالسجن 15 عامًا ـ، ثم تم الإفراج بعد ذلك تباعًا عن باقي الضباط من زملائه الموجودين بالسجن والذين سبق أن صدرت الأحكام ضدهم أيضًا في قضية المدفعية بالسجن لمدد مختلفة تتراوح ما بين ثلاث وعشر سنوات، ولم يكن هؤلاء الضباط قد أمضوا سوى عام واحد فقط بالسجن، فقد خدمتهم الظروف بوقوع أزمة فبراير 1954 وتمرد ضباط الفرسان ضد مجلس الثورة لمطالبتهم بالديمقراطية مما أدى إلى عودة محمد نجيب بعد استقالته إلى موقع السلطة، وكان عبدالناصر يستهدف من الإفراج عن محسن عبدالخالق وزملائه أن يضمن تأييد سلاح المدفعية لمجلس الثورة ووقوفه في وجه ضباط سلاح الفرسان الذين أصبحوا خطرًا داهمًا يهدد مجلس الثورة.

ونظرًا لما عهدناه في البغدادي من توخي الحقيقة في كثير مما سجله في مذكراته، لذا يهمنا أن نصحح الخطأ الذي وقع فيه بأن نؤكد أن رشاد مهنا لم يفرج عنه بعد فترة وجيزة ولم يشمله قرار الإفراج الذي صدر عن جميع الضباط المحكوم عليهم بالسجن في قضية المدفعية أثناء الخلاف الذي وقع بين محمد نجيب ومجلس الثورة عام 1954 ـ كما ورد في مذكراته ـ؛ إذ إن رشاد مهنا لم يفرج عنه إلا بعد حل مجلس قيادة الثورة وتولى عبدالناصر رئاسة الجمهورية عقب الاستفتاء العام الذي دعي إليه الشعب في 25 يونيو 1956 على الدستور الجديد وعلى رئاسة الجمهورية.

وهكذا بقى رشاد مهنا في السجن 27 شهرًا بعد قرار الإفراج عنه، ولكنه لم يلبث أن تم اعتقاله مرة أخرى في 24 يوليو 1965 في حملة اعتقالات الإخوان المسلمين برغم عدم وجود أية صلة له بهذا الموضوع، ومكث بالسجن الحربي عامًا ونصف العام ليكون جملة ما أمضاه داخل

السجون خمس سنوات، ولاشك في أن عدم تنفيذ قرار مجلس الثورة الذي صدر في 25 مارس 1954 بالإفراج الفوري عن رشاد مهنا والذي لم يصدر قرار آخر بإلغائه يثير قضية ذات أهمية لدى الرأي العام لأنها تتعلق بحقوق الإنسان من جهة ولأنها من جهة أخرى قضية تتعلق بضابط مصري كبير معروف بمواقفه الوطنية وكانت له شعبية ضخمة ومكانة مرموقة في الجيش خاصة في سلاح المدفعية، وليس أدل على ذلك من أن الجمعية العمومية لضباط القوات المسلحة منحته أعلى الأصوات في انتخابات مجلس إدارة نادي الضباط قبل الثورة، وهو المجلس الذي كان يرأسه اللواء محمد نجيب والذي أمعن في تحدي الملك وفي رفض مطالبه حتى صدر القرار بحله في 16 يوليو 1952، مما كان السبب المباشر في قيام الثورة بعد أسبوع واحد فقط، وقد تم تعيين رشاد مهنا عضواً في هيئة الوصاية على العرش مع الأمير محمد عبدالمنعم وبهي الدين بركات بقرار من مجلس الوزراء الذي كان يرأسه على ماهر في أول أغسطس 1952، ولكنه لم يستمر في منصبه سوى شهرين ونصف الشهر فقد صدر قرار مجلس الثورة بتنحيته عن منصبه في 14 أكتوبر 1952.

الاتصالات المريبة بضباط الجيش:

قبل انتهاء جلسة 25 مارس 1945 التي أصدر خلالها مجلس الثورة قراراته الشهيرة طلب أربعة من أعضاء المجلس إعفاءهم من عضوية المجلس، وهم أنفسهم الذين سبق لهم الاعتراض على قرارات 25 مارس عند التصويت عليها وهؤلاء هم: جمال سالم وعبداللطيف البغدادي وكمال الدين حسين وحسن إبراهيم.

وخشيةً من ظهور الأمر أمام الرأي العام في حالة الاستجابة لهذا المطلب وكأن هناك انشقاقًا وانقسامًا داخليًا في المجلس، لذلك وافق الأعضاء الأربعة بعد نقاش طويل على أن يعتبروا أنفسهم مستقيلين من عضوية المجلس، ولكن عليهم الاستمرار في عملهم بصورة مؤقتة. ومما يسترعى النظر أن هؤلاء الأعضاء المستقيلين ظلوا يمارسون عملهم داخل المجلس بصفة دورية وليست مؤقتة ولم تتم إثارة ذلك الموضوع مرة أخرى في اجتماعات المجلس.

وعقب انتهاء جلسة 25 مارس سجل البغدادي في الصفحة 155 من مذكراته في الجزء الأول أنه توجه برفقة كمال الدين حسين إلى منزل كمال وحضر إلى المنزل بعد قليل بعض ضباط المدفعية، وقد أغفل البغدادي ذكر الطريقة التي حضر بها هؤلاء الضباط إلى منزل كمال الدين حسين وكيف علموا بوجوده في منزله؟ ومن الواضح أن ضباط المدفعية المذكورين لم يحضروا إلى منزل كمال إلا بعد أن قام هو شخصيًا باستدعائهم للحضور، ووفقًا لما سجله البغدادي في مذكراته، روى هو وكمال حسين لهؤلاء الضباط بصراحة موضوع قرارات 25 مارس وكيف أنه كان هناك فريقان في مجلس الثورة: فريق يؤيد تلك القرارات وفريق آخر يعارضها ويرى إلغاء كل ما سبق صدوره من قرارات ديمقراطية، وأكد البغدادي للضباط أن على الثورة أن تستمر في تحقيق أهدافها. ومن المناقشات التي دارت خلال ذلك الاجتماع الذي عقد بمنزل كمال الدين حسين تتضح لنا حقيقة الخطة المرسومة من أن قرارات 25 مارس لم تكن إلا مؤامرة مبيتة للإطاحة بالحياة الديمقراطية.

ولقد ذكر البغدادي أن بعض ضباط المدفعية الذين حضروا الاجتماع قالوا بصريح العبارة للبغدادي وكمال عقب إبلاغهم بقرارات 25 مارس: «لقد فهمنا عندما علمنا بهذه القرارات أنكما تحرضاننا على القيام بثورة أخرى».

واعترف البغدادي صراحة بأنه وزميله كمال الدين حسين طلبا من ضباط المدفعية الحاضرين العمل على إعداد أنفسهم والاتصال بباقي الضباط تمهيدًا للقيام بهذه الثورة في أقرب وقت، كما اعترف البغدادي بأنه بادر أيضًا بالاتصال بضباط القوات الجوية، وعندما وجدهم ثائرين ضد هذه القرارات طلب منهم أيضًا الاستعداد للقيام بثورة أخرى جديدة.

وهكذا بدأ فريق من أعضاء مجلس الثورة فور انتهاء جلسة 25 مارس وقبل نشر القرارات التي أصدرها المجلس في الصحف أو إذاعتها من دار الإذاعة في الاتصال بأعوانهم من الموالين لهم من ضباط القوات المسلحة لإثارتهم وتهييجهم ضد هذه القرارات التي كانت تعني من وجهة نظرهم تصفية الثورة التي قام بها الجيش في 23 يوليو 1952، وتحريضهم كي يتصلوا بزملائهم لإعداد أنفسهم للقيام بثورة جديدة.

وليس هناك من شك في أن هذه الاتصالات لم تقتصر على البغدادي وكمال حسين التي لم ندر بها إلا بحكم اعتراف البغدادي بها في مذكراته، فمن المتوقع أن هناك اتصالات أخرى لم نسمع بها، جرت من أعضاء آخرين في مجلس الثورة مع ضباط من أسلحتهم والذين كانوا من المعروفين بولائهم لهم، ومعظم هؤلاء الضباط من الذين ارتبطت مصالحهم ببقاء مجلس الثورة نظرًا لما تقلدوه من مناصب قيادية مهمة، أو ما اغتنموه من مكاسب مادية مجزية، أو من الذين يخشون تقديمهم إلى ساحة القضاء ـ لما اقترفوه من خطايا وآثام ـ مثل بعض ضباط الشرطة العسكرية وضباط السجن الحربي وغيرهم من المنتدبين في الوزارات والمصالح المدنية.

ومما يدعو للأسف أن يبادر البغدادي وكمال الدين حسين بالقيام بهذه الاتصالات الخطيرة برغم أن مجلس الثورة لم يكن قد مضى سوى سويعات على موافقته بالأغلبية المطلقة (ثمانية أصوات ضد أربعة أصوات) على تلك القرارات، وكان من المعروف أن اللائحة الداخلية التي اتبعها مجلس الثورة منذ إنشائه شأنه في ذلك شأن جميع المجالس والهيئات الأخرى تقضي بخضوع الأقلية لرأي الأغلبية، واعتبار قرار المجلس ملزمًا للجميع.

ولاشك في أننا نقدر للبغدادي شجاعته الأدبية وأمانته التي لا تنكر في تدوين مذكراته إلى الحد الذي جعله يعترف بصراحة تامة بقيامه هو وزميله كمال الدين حسين بهذه الاتصالات الخطيرة مع ضباط من المدفعية ومن القوات الجوية لتحريضهم على تهيئة أنفسهم للقيام بثورة جديدة حتى يتم إلغاء قرارات 25 مارس 1954، مما يدخل تحت بند (محاولة إحداث فتنة في القوات المسلحة) وهي جناية تعد من الجنايات الجسيمة في قانون الأحكام العسكرية وعقوبتها هي الإعدام أو السجن المؤبد.

وفضلاً عن ذلك فإننا نأخذ على البغدادي أنه تجاهل بتصرفاته هذه رأيه هو شخصيًا الذي كان يعتنقه في بداية الثورة، والذي عبّر عنه في الصفحة 78 من مذكراته في الجزء الأول عندما أبدى اعتراضه على اقتراح عبدالناصر بتعيين الرائد عبدالحكيم عامر قائدًا عامًا للقوت المسلحة، فقد قال بالحرف: «كنت أخشى أيضًا من تولى عبدالحكيم عامر أمر الجيش أن يصبح

الجيش في المستقبل أداة تدخل في السياسة العامة ومدى خطورة هذا على مستقبل البلاد؛ لذا رأيت أن أعترض على اقتراح عبدالناصر مبينًا أنه من الأفضل أن يتولى أمر الجيش ضباط محترفون للتفرغ له والابتعاد به عن السياسة وذاكرًا أن الجيش إذا تدخل في السياسة فسد الجيش وفسدت السياسة أيضًا وإن هذه محصلة تجارب على مدى التاريخ».

إن الاستعانة بضباط القوات المسلحة وحشدهم داخل مؤتمرات أسلحتهم لإسقاط قرارات 5 مارس الديمقراطية ـ كما جرى فيما بعد ـ هي قضية سياسية لا علاقة لها بمهام القوات المسلحة، ومن المؤسف أن الذي أشرف على تنفيذ تلك الخطة هو عبدالحكيم عامر القائد العام للقوات المسلحة شخصيًا وضباط مكتبه بالقيادة العامة، وكان ذلك بلا شك من الأخطاء الفادحة في أزمة مارس 1954، فقد نجمت عن هذه التصرفات نتائج خطيرة في المستقبل، إذ فتح الباب بعد سنوات قلائل كي تتحول مجموعة المشير عبدالحكيم عامر التي أسقطت القرارات، والتي كان أبرزها المقدم شمس بدران وأعوانه إلى طاغوت مخيف يثير الرعب والرهبة في القلوب، وإلى مركز قوة رهيب تمكنت المجموعة بفضله من السيطرة لا على مقادير القوات المسلحة فحسب بل على مقادير العديد من أجهزة الدولة، مما أدى إلى احتدام الصراع على السلطة بين عبدالناصر والمشير عامر.

وقد تعرض الفريق أول محمد فوزي رئيس أركان حرب القوات المسلحة خلال مرحلة الستينيات لخطورة مجموعة المشير في كتابه «حرب الثلاث سنوات» وأبرز دورها المؤثر في هزيمة القوات المسلحة في يونيو 1967، فورد ضمن أقواله ما يلي:

«كانت للقوات المسلحة أجهزة أمنها الكثيرة والقوية، وقد استخدمت هذه الأجهزة أسلوب القسر والتجاوز على القانون في تطبيق هذه المهام، الأمر الذي سجل على القوات المسلحة وأجهزتها سلبيات ـ خاصة أجهزة المباحث الجنائية العسكرية والشرطة العسكرية ـ وكان لتدخل القوات المسلحة في الشئون الداخلية للدولة بشكل غير مألوف وما صاحب ذلك من إجراءات عنيفة تجاوزت كل الحدود، تأثيرات ضارة على القوات المسلحة نفسها وعلى

علاقتها بجماهير الشعب، وقد تأثرت القوات المسلحة تأثيراً سلبيًا، إذ ضعفت القدرة القتالية لها برغم التسليح الروسي الضخم، بالإضافة إلى التظاهر بالولاء الشخصي للمشير عامر ومجموعته وطغت المظهرية على الفاعلية الحقيقية».

العواقب الوخيمة للزج بالجيش في السياسة:

كان إعلان قرارات 25 مارس يبدو للناس وكأنه مكسب عظيم للديمقراطية وانتصار ساحق لمحمد نجيب على معارضيه في مجلس الثورة، ولكن واقع الأمر كان على خلاف ذلك تمامًا، فقد كانت القرارات بتطرفها المتعمد ومغالاتها المقصودة لا تستهدف في الحقيقة منح الشعب المزيد من الديمقراطية، وإنما كان غرضها الحقيقي هو التراجع عن الديمقراطية وتحجيم دور محمد نجيب تمهيداً للتخلص منه نهائيًا، وقد أصدر مجلس الثورة قرارات 25 مارس التي كانت تعني في جوهرها تصفية ثورة 23 يوليو وإلغاءها، على أمل أن تهب كل الطوائف والأفراد سواء كانوا من المؤيدين لبقاء الثورة عن عقيدة وإيمان، أم من الطبقة الجديدة التي عرفت باسم المنتفعين بالثورة للدفاع عنها والحيلولة دون عودة العهد السابق على الثورة بكل ما يحويه من نقائص ومثالب، فضلاً عما كان يمثله من خطورة محققة بالنسبة لهم.

ولقد نجح مجلس الثورة في استغلال مشاعر الخوف والقلق التي اجتاحت هذه الفئات وهؤلاء الأفراد خشية فقدانهم ما اكتسبوه من فوائد ومزايا، لتحريضهم وإغرائهم بشتى وسائل التحريض والإغراء لمقاومة هذه القرارات وللضغط على مجلس الثورة للمطالبة بإلغائها، وكان هذا الإلغاء يتضمن بالطبع إلغاء قرارات 5 مارس التي سبقتها، وفي الوقت الذي استقبلت فيه جماهير الشعب العريضة قرارات 25 مارس بكل مظاهر الحماسة والترحيب والابتهاج، وفي الوقت الذي كانت فيه مصر كلها تعيش جو الحرية استعداداً لانتخابات الجمعية التأسيسية وإقامة حياة ديمقراطية سليمة في البلاد، كان بعض أعضاء مجلس الثورة منهمكين في اتصالاتهم السرية سواء داخل الجيش أو خارجه وفي رسم المخططات السرية للإطاحة بقرارات 5 و 25 مارس على السواء ـ وهي التي أصدروها هم أنفسهم ـ لا بهدف

إلغاء هذه القرارات فحسب بل للتراجع التام عن الديمقراطية واستعادة مجلس الثورة لجميع سلطته الشمولية السابقة.

وكان المخطط الذي رسمه مجلس الثورة لإيجاد ضغط شعبي وعسكري على المجلس لحمله على إلغاء قرارات 5 و 25 مارس 1954 يتلخص فيما يلي:

1ـ تشويه صورة محمد نجيب وإضعاف شعبيته بين صفوف الجيش والشعب.

2ـ تحريض الجيش وإثارته على اعتبار أن الهيئات والطوائف المدنية المعادية للثورة تريد تصفيتها وإعادة الجيش إلى ثكناته، مما كان يعني فقد العديد من الضباط لامتيازاتهم وتعريض البعض منهم للمساءلة والعقاب جزاء على ما اقترفوه من خطايا وآثام في عهد الثورة.

3ـ تحريض الطبقات العاملة واستفزازها بالإيحاء لهم بأن تنفيذ قرارات 25 مارس يعني إلغاء الثورة وعودة نظام الحكم السابق، مما يهدد هذه الطبقات بزوال قوانين العمل والضمانات التي أوجدتها الثورة للحفاظ على حقوق العمال وحمايتهم من تعسف أصحاب العمل وتحكمهم في أرزاقهم، وبالتالي دفع هذه الطبقات العاملة إلى الثورة ضد هذه القرارات والمطالبة بإلغائها.

4ـ العمل على تحقيق الصلح والتهادن بين مجلس الثورة والإخوان المسلمين لضمان وقوف الإخوان موقفًا سلبيًا عندما ينجح مخطط مجلس الثورة في إلغاء قرارات 25 مارس، فلا يظهرون العداء للمجلس بتحريك المظاهرات الحاشدة لإرغامه على الرجوع عن قراراه كما جرى الحال عند إعلان قراره بقبول استقالة محمد نجيب من جميع مناصبه يوم 25 فبراير 1954.

المحاولات لتشويه صورة محمد نجيب:

كان تشويه صورة محمد نجيب وإضعاف مكانته سواء داخل الجيش أو في نظر الشعب، ومحاولة تجريده من شعبيته الضخمة التي كان يحظي بها في كل من مصر والسودان من أهم الأهداف التي تضمنتها خطة مجلس الثورة للتراجع عن قرارات 25 مارس.

وقد عدل مجلس الثورة عقب التجربة الفاشلة التي مر بها في أزمة فبراير 1954 عن اتباع الهجوم المباشر ضده الذي لم يؤد إلا إلى نتائج عكسية.

ففي إثر إعلان استقالة محمد نجيب يوم 25 فبراير 1954 نشرت جميع الصحف المصرية صباح ذلك اليوم، كما أذاعت دار الإذاعة نص البيان الذي أصدره مجلس الثورة بقبول استقالة اللواء محمد نجيب من جميع الوظائف التي كان يشغلها، وقد تضمن هذا البيان كثيراً من الافتراءات التي كان يقصد منها الإساءة إلى محمد نجيب من جهة حقيقة دوره في ثورة 23 يوليو 1952، فقد ورد في البيانات أنه لم تكن له علاقة بالضباط الأحرار إلا قبل قيام الثورة بشهرين عندما أخطروه باختيارهم له قائداً للثورة، كما ذكروا أنه لم يعلم بقيام الثورة ليلة 23 يوليو إلا عن طريق مكالمة هاتفيه من الإسكندرية جرت بينه وبين مرتضى المراغي وزير الداخلية في وزارة نجيب الهلالي.

وحرصًا على تعرية محمد نجيب والقضاء عليه قضاء لا تقوم له من بعده قائمة، ولحمل الجماهير الساخطة على مجلس الثورة بسبب قبول استقالته على الانفضاض من حوله أذاع صلاح سالم وزير الإرشاد القومي بنفسه مساء يوم 26 فبراير بيانًا من دار الإذاعة بالقاهرة نشرته جميع الصحف في اليوم التالي كال فيه الانتقادات العنيفة والاتهامات الشائنة لمحمد نجيب وزملائه بعبارات التهم اللاذعة والتجريح الشديد ضده، ولكن الأحداث سرعان ما أثبتت لمجلس الثورة مدى خطأ هذا الأسلوب، فإن البيانين اللذين أذيعا يومي 25 و 26 فبراير على لسان مجلس الثورة وعلى لسان صلاح سالم كان رد الفعل لكل منهما عكسيًا تمامًا سواء في مصر أو في السودان، فقد قامت المظاهرات الضخمة في القاهرة والخرطوم والمدن الكبرى صباح يوم 27 فبراير للمطالبة بعودة محمد نجيب، وأصبح ما ورد في بيان صلاح سالم موضعًا لتندر الناس، خاصة ما رواه صلاح من أنه توجه في يوم من أيام شهر ديسمبر 1953ـ بعد أن انهارت أعصابه إزاء تصرفات محمد نجيب ـ إلى السجن الحربي وأغلق على نفسه إحدى زنزاناته، فلما وصل النبأ زملاءه هرعوا إليه في المساء وأخرجوه قسراً من الزنزانة بعد أن أمضى فيها يومًا كاملاً.

ولكن الخطة الجديدة تحاشت تكرار أخطاء الماضي، وكان المخطط الذي رسمه مجلس الثورة في مارس 1954 هو شن الهجوم على محمد نجيب ومحاولة تجريحه وهز صورته أمام الرأي العام ولكن عن طريق طرف آخر بعيد عن مجلس الثورة، ولم تكن هناك وسيلة لتحقيق ذلك الهدف أضمن من الصحافة التي كان لها بالطبع أقوى تأثير على الرأي العام في ذلك الوقت.

وكان مصطفى النحاس زعيم حزب الوفد الذي تم حله في 17 يناير عام 1953 بعد صدور قرار مجلس الثورة بحل جميع الأحزاب السياسية، قد جرى تحديد إقامته في منزله بحي جاردن سيتي في أواخر عام 1953 بقرار من مجلس الثورة كان يتضمن أيضًا اعتقال بعض الزعماء السياسيين الآخرين.

وفي جلسة مجلس الثورة التي صدرت خلالها قرارات 25 مارس تم الاتفاق على الإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين تمشيًا مع الروح الديمقراطية التي تضمنتها القرارات، وقد سجل محمد نجيب في الصفحة 210 من كتابه «كلمتي للتاريخ» واقعة اتصاله الهاتفي بمصطفى النحاس التي استغلها مجلس الثورة ضده أسوأ استغلال فقال ما يلي:

«في الصباح ـ يوم 26 مارس ـ أردت التأكد شخصيًا من تنفيذ قرارات الإفراج عن المعتقلين.. لم أعد أثق في سلامة التنفيذ واتصلت بمنزل مصطفى النحاس وقلت له بعد التحية ـ لعلك راض الآن؟ فقال في لهجته المعروفة ـ راضي على إيه.. أنتم أفرجتم عن كل الناس بينما ضوعفت الحراسة عليّ ـ وقلت له مطمئنًا وقد غلبتني الدهشة ـ إن شاء الله قريبًا سيزول كل هذا العناء ـ وأنهيت المحادثة بسؤال تقليدي عن صحته وصحة السيدة حرمه، وكانت هذه المكالمة فيما بعد سببًا في إشاعة أراجيف نشرتها إحدى الصحف عن اتصالات سرية بيني وبين الأحزاب.. كانت المحادثة التليفونية قد سجلتها أجهزة المخابرات ودار بها بعض أعوان أعضاء مجلس الثورة يذيعونها على ضباط الجيش إثارة لهم وتدليلاً على وجود اتفاق سري بيني وبين الوفد».

وقد قام البغدادي بتسجيل حقائق عن هذه الواقعة في الصفحة 156 من مذكراته في الجزء الأول تحت عنوان (حديث بين نجيب والنحاس) ورد فيه ما يلي :

«نشر في جريدة أخبار اليوم يوم السبت 27 مارس نص حديث تليفوني كان قد جرى بين محمد نجيب وبين مصطفى النحاس زعيم حزب الوفد، وكان رد فعل هذا الحديث في الرأي العام سيئًا مما أضعف مركز محمد نجيب» .

وهكذا كان يجري التعامل بين مجلس الثورة ورئيسه محمد نجيب الذي اتضح أنه كان موضوعًا تحت رقابة مشددة من جهازي المخابرات والمباحث العامة كانت تحصي عليه كل حركاته وسكناته، كما تقوم بتسجيل أحاديثه الهاتفية برغم أنه كان يتولى وقتئذ أكبر ثلاث رئاسات في الدولة وهي رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الثورة ورئاسة مجلس الوزراء، ولم يسمع أحد من قبل أن رئيس دولة في العالم قد وضع تحت رقابة أجهزة الأمن في بلده لا لحمايته من أعدائه ولكن للتجسس عليه إلا في هذه الآونة في مصر .

ولم يقتصر الأمر على ذلك بل تم تسليم أحد الشرائط الذي سجل عليه حديث هاتفي بينه وبين زعيم حزب الوفد إلى إحدى الصحف الكبرى وهي صحيفة أخبار اليوم لكي تنشر نص الحديث في صدر صفحتها الأولى وتحت عناوين مثيرة، وبالإضافة إلى ذلك دار بعض الضباط من أعوان مجلس الثورة بشريط التسجيل على بعض وحدات الجيش لكي يسمع الضباط الحديث الهاتفي المسجل لقائدهم الأعلى .

اللجوء إلى اللعبة الخطيرة للبقاء في الحكم:

إن الخطة المدبرة لإثارة الجيش وتحريضه ضد قرارات 25 مارس يمكن كشفها بوضوح فيما أورده البغدادي في الصفحة 155 من مذكراته في الجزء الأول والتي قال فيها ما يلي : «في يوم السبت 27 مارس 1954 كانت هناك موجة سخط من أغلبية ضباط الجيش وأخذت وفودهم ومندوبو الوحدات المختلفة من الجيش الاتصال بنا مطالبين بإلغاء هذه القرارات ومتباحثين

معنا عن الطريقة التي يمكن اتباعها ضد تنفيذها، فأوضحنا لهم أن يجتمع ضباط كل وحدة لتأخذ ما تراه من قرارات ثم تبلغها إلى القائد العام للقوات المسلحة (عبدالحكيم عامر)، وهو بدوره يقوم بتبليغها إلى اللواء محمد نجيب رئيس الجمهورية، وعلى محمد نجيب في هذه الحالة أن يخضع للقرارات الواردة من الوحدات المختلفة للجيش».

وتثير هذه الفقرات من مذكرات البغدادي عن أزمة مارس 1954 عدة قضايا مهمة يمكن إيجازها فيما يلي:

= كشف البغدادي من حيث لا يقصد بالطبع عن عنصر التدبير الذي جرى، والاتصالات الخفية التي حدثت بين أعضاء مجلس الثورة وأعوانهم في الأسلحة والوحدات لإثارتهم وحملهم على إرسال وفود ومندوبين إلى مجلس الثورة للمطالبة بإلغاء قرارات 25 مارس؛ حيث لا يعقل بالطبع أن تنشر القرارات في الصحف يوم الجمعة 26 مارس وهو يوم عطلة رسمية، ثم لا تلبث أن تحدث موجة عامة من السخط من أغلبية ضباط الجيش في اليوم التالي مباشرة وهو يوم السبت 27 مارس، بحيث ترسل الأسلحة والوحدات على الفور وفودها ومندوبيها للمطالبة بإلغائها، إن هذا الأمر لا يمكن حدوثه بهذه الصورة ما لم يكن قد تم تدبيره وتنظيمه على مستوى مركزي، أي عن طريق ضباط من مجلس قيادة الثورة وبمعاونة من ضباط من مكتب القائد العام عبدالحكيم عامر.

وهناك ملاحظة مهمة تستوقفا لنظر وهى أنه في كل تاريخ مجلس الثورة لم يحدث أن توافدت الوفود والمندوبون من أسلحة الجيش إلى المجلس للضغط عليه ولإرغامه على إلغاء قراراته إلا في حالتين، ومن غرائب المصادفات أن كلا منهما كان يوافق يوم السبت 27.. وكانت الحالة الأولى صباح يوم السبت 27 فبراير 1954، وكان الهدف من حضور الضباط إلى مقر القيادة العامة بكوبري القبة هو مطالبة مجلس الثورة بإلغاء القرارات التي اتخذها، والتي أعلنها عبدالناصر على ضباط الفرسان في الساعة الثالثة من صباح 27 فبراير والتي كان أهمها إعادة محمد نجيب رئيسًا لجمهورية برلمانية (كان مجلس الثورة قد

سبق له إعلان قبول استقالته يوم 25 فبراير) وتعيين خالد محيي الدين رئيسًا لوزارة مدنية وحل مجلس قيادة الثورة، أما الحالة الثانية فقد كانت يوم السبت 27 مارس 1954 وكان الهدف من حضور الضباط هذه المرة هو مطالبة مجلس الثورة بإلغاء قرارات 25 مارس.

والأمر الذي يسترعى الانتباه أنه في الحالتين كانت القرارات المطلوب إلغاؤها تتضمن حل مجلس الثورة، ولهذا فإن الاستنتاج المنطقي الذي لا يحتاج إلى ذكاء هو أن مجلس الثورة كلما اضطر تحت أي ضغط من الضغوط إلى إصدار قرارات من ضمنها حل مجلس الثورة كان معظم أعضائه يسارعون بالاتصال سرًا وبأسرع وسيلة ممكنة بأعوانهم وأنصارهم في أسلحة الجيش ممن ارتبطت مصالحهم ببقاء مجلس الثورة، ليسرعوا بالحضور في صورة الوفود والمندوبين الذين أرسلتهم الأسلحة والوحدات، ويقوموا بتمثيل دور الضغط على أعضاء المجلس للتراجع عن القرارات التي اتخذوها والتي كان أهمها حل مجلس الثورة، ومما يثبت ذلك أنه لم يحدث في تاريخ المجلس حضور أي مندوبين ووفود يمثلون أسلحة الجيش ووحداته للمطالبة بإلغاء أي قرارات للمجلس إلا في الحالتين السابقتين فقط، برغم صدور العديد من القرارات التي أثارت سخط الضباط واستياءهم بالفعل مثل قرار ترقية الرائد عبدالحكيم إلى رتبة اللواء وتعيينه قائدًا عامًا للقوات المسلحة، قافزًا بذلك أربع رتب مرة واحدة، أو مثل ما جرى من تعيين بعض ضباط مجلس الثورة وزراء في الوزارات التي تشكلت بعد إعلان الجمهورية في مصر، وغير ذلك من أمثال هذه القرارات.

= برغم أن البغدادي أورد في مذكراته خطورة استخدام الجيش كأداة تدخل في السياسة على مستقبل البلاد، وأن الجيش إذا تدخل في السياسة فسد الجيش وفسدت السياسة، فإن البغدادي ناقض نفسه عندما أوضح هو وزملاؤه يوم 27 مارس لوفود ومندوبي الأسلحة أن الطريقة المثلى التي ينبغي اتباعها لإلغاء القرارات هي اجتماع ضباط كل وحدة لاتخاذ ما يرونه من قرارات وتبليغها إلى القائد العام الذي يبلغها بدوره إلى رئيس الجمهورية. .

إن هذه الطريقة إن كانت تصلح لبحث القرارات السياسية في النوادي الحزبية أو المجالس المحلية أو النقابات المهنية فإنها بالقطع لا يمكن أن تكون هي الطريقة السليمة التي تتبع داخل أسلحة ووحدات الجيش التي من أول واجباتها المحافظة على النظام والانضباط العسكريين.

= إن الجو الذي يسود الاجتماعات المدنية لمناقشة القضايا السياسية المطلوب أن تتخذ فيها قرارات هو جو لا يتفق مطلقًا مع النظم والتقاليد العسكرية؛ فمن المعتاد أن تكون السمة المميزة لمثل هذه الاجتماعات هي ظهور الآراء المتعارضة وقيام المناقشات الحادة والمجادلات العنيفة بين الذين يقومون بعرض آرائهم، وانقسام الحاضرين إلى مجموعات يتعصب كل منها لأحد الآراء أو للقرار المطلوب اتخاذه؛ فهل يجوز أن تحدث هذه المظاهر في اجتماع عسكري يحضره الضباط؟ وكيف يتيسر لقائد الوحدة أو مدير السلاح المحافظة على هيبة منصبه واحترامه أو السيطرة على جو الاجتماع في وسط هذه الزوابع الهائلة من الهرج والمرج التي تحدث خلال المناقشات؟ وماذا يكون الحال داخل اجتماعات الوحدات العسكرية إذا ما حدثت اختلافات حادة في الآراء بين بعض ضباط الوحدة وبعضهم؟ وماذا يكون الحال لو أسفرت القرارات التي ستصدر من أسلحة الجيش عن تعارض، فأيد بعضها قرارات 25 مارس بينما شجبها واستنكرها البعض الآخر ثم حاول كل فريق فرض رأيه بالقوة؟ لاشك في أنها لعبة خطرة. ولم يكن يليق بأعضاء مجلس الثورة ـ في سبيل الاحتفاظ بسلطانهم والبقاء في مقاعدهم ـ الزج بالجيش في الأمور السياسية دون أن يكترثوا لاحتمال تعرض البلاد إلى ويلات الحرب الأهلية التي لا تبقي ولا تذر.

لماذا صدر قرار مجلس الثورة بحل جماعة الإخوان المسلمين؟

في 14 يناير 1954 أصدر مجلس قيادة الثورة قراراً بأن يجري على جماعة الإخوان المسلمين القانون الذي سبق صدوره في 17 يناير 1953 بحل جميع الأحزاب السياسية في مصر، وكان القانون المذكور قد تم تطبيقه على جميع الأحزاب السياسية وقتئذ فيما عدا جماعة الإخوان

المسلمين التي استثنيت من ذلك القرار .

وقد أصدر مجلس الثورة بيانًا مطولاً أذيع مع قرار حل جماعة الإخوان المسلمين عدّد فيه الأسباب التي أدت إلى صدور قرار الحل، وكان مكونًا من ثلاثة عشر بندًا، وشرح فيه المجلس تطور الأحداث ما بين الثورة والجماعة المنحلة منذ قيام الثورة في 23 يوليو 1952 حتى يوم صدور البيان، وفيما يلي ملخص لأهم ما تضمنه البيان المذكور :

1ـ في صباح يوم الثورة طلب من المرشد العام إصدار بيان بتأييد الثورة ولكن المرشد بقى في مصيفه بالإسكندرية ولم يحضر إلى القاهرة إلا بعد عزل الملك، وقد تم لقاء بين جمال عبدالناصر والمرشد في منزل صالح أبو رقيق الموظف بالجامعة العربية وأحد أقطاب الإخوان في بداية الثورة، وطلب خلاله المرشد أن يعرض عليه أي تصرف للثورة قبل إقراره، فرد عليه عبدالناصر بأن الثورة لا تقبل أن توضع تحت وصاية أحد.

2ـ كان من أول أعمال الثورة إعادة التحقيق في مقتل المرشد العام السابق الأستاذ حسن البنا (الذي اغتيل بتدبير السلطة في عهد الملكية)، فتم القبض على المتهمين بينما كان المرشد لا يزال في مصيفه بالإسكندرية.

3ـ طالبت الثورة الرئيس السابق على ماهر فور توليه الوزارة بإصدار عفو شامل عن المعتقلين والمسجونين السياسيين وفي مقدمتهم الإخوان المسلمون، ونفذ هذا فعلاً فور تولي الرئيس محمد نجيب الوزارة.

4ـ حينما تقرر إسناد الوزارة إلى الرئيس محمد نجيب تقرر اشتراك الإخوان المسلمين فيها بثلاثة أعضاء، وعندما حدث اختلاف بين قيادة الثورة وقيادة الإخوان حول أسماء المرشحين للوزارة قرر الإخوان عدم الاشتراك في الوزارة، وبعد تشكيل الوزارة وتولى الشيخ أحمد حسن الباقوري (أحد أقطاب الإخوان) وزارة الأوقاف صدر قرار من مكتب الإرشاد في اليوم التالي بفصل الشيخ الباقوري من جماعة الإخوان المسلمين.

5ـ عندما صدر قانون تنظيم الأحزاب السياسية في 9 سبتمبر 1952 قدم الإخوان إخطارًا إلى

وزير الداخلية باعتبارهم حزبًا سياسيًا، وقد نصحتهم الثورة بممارسة دعوتهم الإسلامية بعيدًا عن السياسة وترددوا في بادئ الأمر ثم استجابوا قبل انتهاء موعد تقديم الإخطارات، وطلبوا من عبدالناصر مساعدتهم في تصحيح الأخطاء واعتبار جماعتهم هيئة وليست حزبًا، وجرى التصحيح بالفعل بعد مقابلة تمت بين عبدالناصر والمرشد في مكتب الأستاذ سليمان حافظ وزير الداخلية.

6ـ في صبيحة يوم صدور قرار حل الأحزاب (في 17 يناير 1953) حضر إلى مكتب عبدالناصر، صلاح شادي ومنير الدلة (من أقطاب الإخوان) وطلبا منه إشراك الإخوان في الوزارة، ولما رفض ذلك طالباه بتكوين لجنة من الإخوان تعرض عليها القوانين قبل صدورها للموافقة عليها كشرط للحصول على تأييد الإخوان للثورة، فكرر عليهم عبدالناصر ما سبق أن قاله للمرشد العام (في أول لقاء بينهما) بأن الثورة لا تقبل أي وصاية من أحد، وكانت هذه الحادثة نقطة التحول في موقف الإخوان من الثورة وحكومة الثورة؛ إذ دأب المرشد بعد ذلك على إعطاء تصريحات صحفية مهاجمًا فيها الثورة وحكومتها في الصحافة الداخلية والخارجية، كما صدرت الأوامر شفويا إلى هيئات الإخوان بالظهور بمظهر الخصم المتحدّي في المناسبات التي يعقدها رجال الثورة.

7ـ عندما أنشئت هيئة التحرير وفي لقاء تم بين عبدالناصر والمرشد في مبني القيادة العامة بكوبري القبة قال المرشد إنه لا لزوم لهيئة التحرير ما دام الإخوان قائمين، ولما ذكر عبدالناصر أن في البلاد من لا يرغب في الانضمام للإخوان، وأن المجال متسع في العمل أمام الهيئتين، عبّر المرشد عن عدم تأييده لهيئة التحرير، وبدأ منذ ذلك اليوم في محاربتها وإصدار أوامر بإثارة الشغب واختلاق المناسبات لإيجاد جو من الخصومة بين أبناء الوطن الواحد.

8ـ في شهر مايو 1953 ثبت لرجال الثورة حدوث اتصالات بين بعض الإخوان المحيطين بالمرشد والإنجليز، وقد أبدى عبدالناصر استياءه من هذه الاتصالات عندما التقى مع

المرشد نظرًا لأن تحدّث رجال من الإخوان مع الإنجليز في القضية الوطنية يدعو إلى التضارب في القول وإظهار البلاد بمظهر الانقسام، خاصة أن تلك الاتصالات قد حدثت بينما كان وفد المحادثات المصري يتباحث رسميًا مع الوفد البريطاني.

9ـ في أوائل شهر يونيو 1953 ثبت لإدارة المخابرات أن خطة الإخوان قد تحولت كي تبث نشاطها داخل قوات الجيش والبوليس بهدف عمل تنظيم سري بين الإخوان وضباط الجيش وعمل تشكيلات بين ضباط البوليس، وكان الغرض من ذلك إخضاع أكبر عدد من ضباط الجيش والبوليس للأوامر التي تصدر من المرشد، كما امتد النشاط إلى صفوف الوحدات لتجميع أكبر عدد من ضباط الصف ليكونوا تحت إمرة المرشد وإشعارهم بأنهم القوة الحقيقية في وحدات الجيش. وعلى الرغم من التحذير والإنذار اللذين وجههما عبدالناصر لقيادة الإخوان للكف عن هذا النشاط الذي يعرّض سلامة البلاد للخطر، فإن العمل استمر حثيثًا بين صفوف الجيش والبوليس وأصبح الكلام في الاجتماعات الدورية يأخذ طابعي الصراحة والحقد، كما كان البحث خلال هذه الاجتماعات منصبًا على أفضل الطرق لقلب نظام الحكم.

10ـ بعد تعيين الأستاذ الهضيبي مرشدًا للإخوان عمل على إبعاد الجهاز السري الذي كان موجودًا برئاسة عبدالرحمن السندي لعدم ثقته به، معلنًا أنه لا يوافق على التنظيمات السرية لأنه لا سرية في الدين، ولكنه لم يلبث أن بدأ في تكوين تنظيمات سرية جديدة تدين له بالولاء والطاعة، كما عمل على ضم أفراد من النظام السري القديم إلى الجهاز الجديد، وفي هذه الظروف المريبة قتل المهندس فايز عبدالمطلب بواسطة صندوق من الديناميت وصل إلى منزله على أنه هدية من الحلوى بمناسبة المولد النبوي الشريف، وقتل معه بسبب الحادث شقيقه الصغير البالغ من العمر تسع سنوات وطفلة صغيرة كان تسير تحت الشرفة التي انهارت نتيجة الانفجار.

11ـ نتيجة لتلك الأعمال حدث الانقسام الأخير بين الإخوان واحتل فريق منهم دار المركز

العام، وحضر إلى منزل عبدالناصر بعد منتصف ليل ذلك اليوم الشيخ محمد فرغلي والأستاذ السعيد رمضان (من أقطاب الإخوان) مطالبين بالتدخل ضد الفريق الآخر، ولكن عبدالناصر رفض تدخل الثورة بالقوة لنصرة فريق على فريق ونادى بضرورة تصالح الفريقين وتصفية ما بينهما من خلافات، وطلب الشيخ فرغلي من عبدالناصر أن يكون واسطة بين الفريقين، وتم اجتماع عند ظهر اليوم التالي بمنزل عبدالناصر لهذا الغرض حضره مندوبون من الطرفين، وبدأ الطرفان يتعاتبان ثم اتفقا على تشكيل لجنة من الإخوان للبحث فيما نسب إلى الإخوان الأربعة المفصولين على ألا يعتبروا مفصولين وإنما تحت التحقيق ولكن ذلك الاتفاق لم ينفذ.

12ـ في يوم الأحد 10 يناير 1954 ذهب الأستاذ حسن العشماوي العضو العامل بجماعة الإخوان إلى منزل مستر كريزويل الوزير المفوض بالسفارة البريطانية في الصباح ثم عاد لزيارته أيضًا في اليوم نفسه، واستمرت المقابلة بينهما من الساعة الرابعة بعد الظهر حتى الساعة الحادية عشرة مساءً، وهذه الحلقة من الاتصالات بالإنجليز تكمل الحلقة الأولى (التي جرت في شهر مايو 1953) والتي روى تفاصيلها الدكتور محمد سالم (أحد أعضاء الإخوان).

13ـ كان آخر مظهر من مظاهر النشاط المعادي من جماعة الإخوان هو الاتفاق على إقامة احتفال بذكرى المنيسي وشاهين (من شهداء المقاومة ضد الإنجليز في القناة قبل الثورة) يوم 12 يناير 1954 في جامعتي القاهرة والإسكندرية في وقت واحد، وصدرت التعليمات للإخوان من قياداتهم بأن يستغلوا هذه المناسبة استغلالاً سياسيًا لصالحهم وليثبتوا للمسئولين أن زمام الجامعة في أيديهم وحدهم، وتم اجتماع لهذا الغرض برئاسة عبد الحكيم عابدين حضره حسن دوح المحامي ومن الطلاب محمد أبو شلوع ومصطفى البساطي.

وفي صباح 12 يناير 1954 عقد المؤتمر وتكتل الإخوان في حرم الجامعة وسيطروا على

الميكروفون وتحرشوا بالطلاب الآخرين الذين قدموا من منظمات الشباب بالمدارس الثانوية، وانتظم الحفل وألقيت كلمات من مدير الجامعة وبعض الطلاب، وفجأة حضر إلى الاجتماع بعض الطلبة من الإخوان وهم يحملون على الأكتاف (نواب صفوي) زعيم جماعة "فدائيان إسلام" في إيران (اشترك صفوي في قتل الجنرال رازمارا رئيس وزراء إيران عام 1953 وحكم عليه بالإعدام في يناير 1956 لاشتراكه في مؤامرة لقلب نظام الحكم في إيران والشروع في قتل حسين علاء رئيس الوزراء الإيراني وقتئذ ونفذ فيه الحكم)، وقد ساد الشغب نتيجة لذلك وحدث اشتباك شديد بين الفريق المنتمي للإخوان والفريق المنتمي لمنظمات الشباب استخدم فيه فريق الإخوان العصي والكرابيج وقلبوا عربة الميكروفون وأحرقوها وأصيب البعض إصابات مختلفة ثم تفرق الجميع.

وقد ظن المرشد وأعوانه أن المسئولين غافلون عن أمرهم لذا نعلن باسم الثورة التي تحمل أمانة أهداف هذا الشعب أن مرشد الإخوان ومن حوله قد وجهوا نشاط هذه الهيئة توجيهًا يضر بكيان الوطن ويعتدي على حرمة الدين، ولن تسمح الثورة بأن تتكرر في مصر مأساة رجعية باسم الدين ولا أن يستغل الدين في خدمة الأغراض والشهوات وستكون إجراءات الثورة حاسمة وفي ضوء النهار وأمام المصريين جميعًا.

الاتصالات السرية لعبد الناصر مع الهضيبي داخل السجن الحربي:

عقب صدور قرار مجلس الثورة بحل جماعة الإخوان المسلمين في 14 يناير 1954 تم اعتقال المرشد العام حسن الهضيبي ومعظم أعضاء مكتب الإرشاد، فضلاً عن عدد كبير من أعضاء الجماعة البارزين في القاهرة والأقاليم، وأعلن زكريا محيي الدين عضو مجلس الثورة ووزير الداخلية وقتئذ أن عدد المعتقلين منهم بلغ 450 فردًا، وأن التحقيق يجري معهم وأن الحالة هادئة تمامًا في جميع أنحاء البلاد.

وقد تم توزيع المعتقلين على ثلاثة سجون هي: القلعة والسجن الحربي بالقاهرة وسجن

العامرية بالقرب من الإسكندرية، بينما وضع ضباط الجيش المنتمون للإخوان المسلمين الذين تم اعتقالهم في سجن الأجانب، الذي كان يقع في ميدان باب الحديد (رمسيس حاليًا) وقد أزيل هذا السجن في أواخر الخمسينيات وأقيمت مكانه بناية شاهقة.

وفي 16 مارس أي بعد شهرين من قرار اعتقال الإخوان تمكن المرشد العام حسن الهضيبي من تسريب رسالة من السجن الحربي كانت موجهة منه إلى اللواء محمد نجيب بوصفه رئيسًا للوزراء، وقد نشرت صحيفة المصري نص هذه الرسالة التي كان من ضمن ما تضمنته ما يلي:

«إن مجلس الثورة قد أصدر قرارًا في 14 يناير سنة 1954 بأن يجري على جماعة الإخوان المسلمين قانون حل الأحزاب السياسية، ومع ما في هذا القرار من مخالفة لمنطوق القانون ومفهومه فقد صدر بيان نسب إلينا فيه أفحش الوقائع وأكثرها اجتراء على الحق واعتقلنا ولم نُخبر بأمر الاعتقال ولا بأسبابه، وقيل يومئذ إن التحقيق في الوقائع التي ذكرت به سيجري علنًا فاستبشرنا بهذا القول لأننا انتظرنا أن تتاح لنا فرصة الرد عليه لنبين أن ما اشتمل عليه كله على الصورة التي جاءت به لا حقيقة له، فيعرف كل إنسان قدره ويقف عند حده ولكن ذلك لم يحصل.

وقد استمرت حركة الاعتقالات طوال شهرين كاملين حتى امتلأت المعتقلات والسجون بطائفة من أطهر رجالات البلد وشبابها بلغوا عدة آلاف، لكثير منهم مواقف في الدفاع عن البلاد وعن حرياتها شهد بها الأعداء قبل الأصدقاء، وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم ولم يكتفوا بالكلام كما يفعل كثير من الناس، أما كيفية الاعتقال ومعاملة المعتقلين فلن نعرض لها هنا، وإن ما دعوتم إليه من الاتحاد وجمع الصفوف لا يتفق وهذه الأحوال، فإن البلاد لا يمكن أن تتحد وتجتمع صفوفها وهذه المظالم وأمثالها قائمة».

وفي 24 مارس 1954 نشرت الصحف المصرية بيانًا صدر عن ستة من أعضاء الإخوان الذين سبق لمكتب الإرشاد فصلهم من عضوية الجماعة، وهم: صالح عشماوي والشيخ محمد

الغزالي (اللذان فصلا في 9 ديسمبر 1953) وعبدالرحمن السندي وأحمد عادل كمال ومحمود الصاغ وأحمد زكي حسن (الذين فصلوا في 22 نوفمبر 1953)، وكان البيان يطالب المسئولين بإعادة جماعة الإخوان بأعضائها وقياداتها وأن ترد إليها جميع دورها وأموالها وأن يفرج عن جميع المعتقلين مدنيين وعسكرين، وكان هدف الذين أصدروا هذا البيان ـ كما ذكروا ـ هو محاولة إزالة الخلاف القائم بينهم وبين قيادة الإخوان، وأن يظهروا للناس أن المحنة الأخيرة قد وحدت بين صفوف الإخوان وأن الجميع أصبحوا يداً واحدة وجبهة متحدة.

وكان أحد البنود الرئيسية في المخطط الذي وضعه مجلس الثورة للإطاحة بقرارات مارس الديمقراطية هو محاولة عقد صلح وتهادن مع الإخوان المسلمين لضمهم إلى صفهم في الصراع المحتدم على السلطة بينهم وبين اللواء محمد نجيب، أو على الأقل ضمان تحييدهم ووقوفهم موقفًا سلبيًا في ذلك الصراع، فلا ينحازون إلى جانب محمد نجيب كما جرى في أزمة فبراير 1954 مما أدى إلى خروجه منها ظافراً منتصراً.

وقد ساعد عبدالناصر والمجلس على تنفيذ تلك الخطة وجود معظم قيادات الإخوان المسلمين داخل السجون والمعتقلات منذ منتصف يناير 1954، وهي فترة كانوا يتعرضون فيها لمعاملة سيئة ومهانة بالغة كان أهونها الضرب المبرح والشتائم البذيئة من زبانية السجون، وخاصة من زبانية السجن الحربي الذين تخصصوا في عمليات السحل والتعذيب وذاعت شهرتهم بحكم شدة قسوتهم وبعدهم عن الإنسانية، وقد أثرت الإهانات وعمليات التعذيب بالطبع على معنويات المعتقلين والمسجونين من الإخوان المسلمين، مما جعل استعدادهم لتلقي دعوة عبدالناصر بنسيان الماضي وبدء صفحة جديدة من التعاون بين الطرفين أيسر سبيلاً عن ذي قبل تخلصًا من آلام التعذيب وسوء المعاملة ومهانة الاعتقال التي أفقدتهم حريتهم وكرامتهم.

وقد وقع اختيار عبدالناصر على محمد فؤاد جلال وزير الإرشاد القومي السابق ليكون مندوبه في إجراء الاتصالات بينه وبين المرشد العام حسن الهضيبي الذي كان معتقلاً وقتئذ في

السجن الحربي.

ويبدو أن السبب في تفكير عبدالناصر في عدم إسناد هذه المهمة إلى واحد من أعضاء مجلس الثورة أو الوزراء هو حرصه على أن تتم هذه الاتصالات مع الإخوان المسلمين بصورة سرية، وعن طريق أحد الوزراء السابقين بعيداً عن هيئة الحكم حتى لا تؤثر على مركزه في حالة فشلها، فقد كان من المحتمل أن يرفض قادة الإخوان دعوته للتفاهم بينهما بعد أن قام بحل جماعتهم ووجه إليهم في بيان رسمي أخطر التهم، ثم قام بعد ذلك بإلقائهم في غياهب السجون كي يعانوا مرارة الإهانات وقسوة التعذيب وسوء المعاملة.

ولكن الذي حدث أن قيادة الإخوان تلقت بالقبول دعوة عبدالناصر لهم بتناسي الماضي بآلامه وأحقاده، وأن يبدأ الإخوان المسلمون وقادة الثورة عهداً جديداً من التعاون والتآزر لصالح الوطن والوقوف ضد المحتل الغاصب الذي كان يماطل وقتئذ في جلاء قواته الضخمة عن منطقة السويس.

وخلال اللقاءات التي تمت بين محمد فؤاد جلال والمرشد العام حسن الهضيبي داخل السجن الحربي والتي حضرها بعض أعضاء مكتب الإرشاد الذين كانوا أيضًا رهن الاعتقال بهذا السجن، أخطر المرشد العام مندوب عبدالناصر بأنه يقبل دعوته للتعاون ولكن بشروط كان أهمها وجوب إلغاء قرار حل جماعة الإخوان المسلمين والإفراج فوراً عن جميع المعتقلين من الإخوان سواء كانوا مدنيين أو عسكريين مع إعادة مَن فُصِل من العسكريين إلى الخدمة العسكرية، كما طالب الهضيبي بضرورة زوال الأثر الذي ترتب على بيان مجلس الثورة الذي صدر يوم 14 يناير 1953، والذي امتلأ بالاتهامات الجسيمة ضد الإخوان بطريقة تغني الإخوان عن التعرض لمناقشة ذلك البيان لتفنيد ما حواه من اتهامات ضدهم.

سيناريو الأحداث الذي وضعه عبدالناصر لأزمة مارس:

قد يعتقد البعض أن أزمة مارس بدأت يوم الخميس 25 مارس عقب إصدار مجلس الثورة القرارات الستة التي اشتهرت باسم قرارات 25 مارس 1954، والتي كانت تعني في مضمونها

تصفية ثورة 23 يوليو وعودة البلاد إلى الأوضاع السيئة التي كانت عليها قبل قيام الثورة بكل مفاسدها وشرورها ـ وفي واقع الأمر أن أزمة مارس قد بدأت في الساعة السادسة مساء يوم السبت 27 فبراير 1954 بالقرار الذي أجبر مجلس الثورة على اتخاذه يومئذ تحت ضغط الجماهير وجانب كبير من الجيش ، والذي أخذت دار الإذاعة في إعلانه على فترات متتالية وهي تزف التهاني إلى الشعب المصري وهو عودة اللواء محمد نجيب إلى السلطة وإلى رئاسة الجمهورية بعد حوالي 60 ساعة فقط من إعلان مجلس الثورة قبول استقالته من جميع الوظائف التي كان يشغلها، وتعيين البكباشي (المقدم) جمال عبدالناصر رئيسًا لمجلس الثورة ورئيسًا لمجلس الوزراء.

وكانت عودة محمد نجيب ظافرًا منتصرًا بهذه الطريقة وبتأييد من الشعب والجيش بمثابة عاصفة زلزلت كيان مجلس الثورة، فقد أضعفت مكانته وهيبته وبثت اليأس والإحباط في نفوس أعضائه، وقد عبر البغدادي في الصفحة 111 من مذكراته في الجزء الأول عن حقيقة مشاعر أعضاء المجلس في هذا الوقت فقال:

«وفي الساعة الخامسة والنصف من بعد الظهر اتصل بي صلاح سالم وطلب مني أن نلتقي في مبنى القيادة لنناقش إعلان عودة محمد نجيب؛ لأن البلد على حد قوله على شفا بركان وأن الكثيرين من مناهضي الثورة سيعملون على استغلال هذا الوقت، ومررت على حسن إبراهيم بمنزله وذهبنا معًا إلى مبنى القيادة، وفي لحظة وصولنا أعلن في الإذاعة عن عودة محمد نجيب رئيسًا للجمهورية، فأخذ صلاح سالم وجمال سالم في البكاء بكاءً مرًا لشعورهما بالهزيمة وانتصار محمد نجيب».

كما وصف البغدادي في الصفحة 115 من مذكراته في الجزء الأول الوضع السيئ الذي غدا عليه مجلس الثورة بعد عودة محمد نجيب إلى السلطة فقال:

«لقد خلوت بنفسي لأفكر فيما وصل إليه حال مجلس قيادة الثورة، وقد وجدت أن روح

الانقسام بدأت تدب بين أفراده، وأن البعض منهم تملّكه الملل لأنه لم يحدد له عمل كحسن إبراهيم، وهذه الروح أيضًا بدأت تتسرب إلى نفسية صلاح سالم بعدما شعر بموقف الشعب منه بعد إذاعة البيان المضاد لمحمد نجيب، كما أن كمال الدين حسين كان يشعر ويعتقد أنه من الأفضل لنا الانسحاب من الميدان اليوم قبل غدٍ، صونًا للقوات المسلحة وخوفًا من حدوث انقسام فيها، وأما أنور السادات فإنه يتمنى ترك البلاد لمحمد نجيب وأن يهاجر إلى الخارج، وأما جمال سالم فلم يصل إلى رأي بعد، وزكريا وحسين الشافعي لم تتح لي الفرصة لأتحدث إليهما بعد عودة محمد نجيب حتى أتعرف منهما على رأيهما فيما نحن فيه».

هكذا كان حال مجلس الثورة وفقًا لوصف البغدادي له والذي يدل بوضوح على مدى ما أصاب أعضاء المجلس من إحباط وانهيار بعد عودة محمد نجيب، إلى الحد الذي جعل البعض يجهش بالبكاء وجعل البعض الآخر يفكر في الانسحاب من الميدان أو الهجرة إلى خارج البلاد وترك الأمور لمحمد نجيب، ولكن الوحيد من أعضاء المجلس الذي لم يصبه الإحباط والبأس كان جمال عبدالناصر، فقد صمم على المقاومة والعمل على استعادة الموقف لمصلحته معتمدًا على قدراته الذاتية وحدها، بعد أن أدرك مدى ضعف وتخاذل زملائه، ومسخرًا في سبيل تحقيق هدفه ما كان يتميز به من مواهب وكان أهمها الذكاء والدهاء وسعة الأفق، وما كان يتسم به من صفات كان أهمها الصبر ومضاء العزيمة، فضلاً عن المهارة الفائقة في التخطيط والقدرة على المناورة.

وقد وصف البغدادي في الصفحة 116 من مذكراته حقيقة موقف عبدالناصر في ذلك الوقت فقال:

«كان جمال عبدالناصر يريد أن يدخل المعركة وأن يترك له المجلس حرية التصرف دون الرجوع إليه، وفي هذا كل الخطورة لأن المسئولية مشتركة والبلد بلدنا جميعًا ورأي الجماعة أحسن من رأي الفرد، وأعتقد أن الدافع له هو حب البقاء والعمل على استرداد ما فقده بعد الفشل في القضاء على محمد نجيب».

وبصرف النظر عما ذكره البغدادي في الفقرة السابقة من أن المسئولية مشتركة وأن رأي

الجماعة أحسن من رأي الفرد فإن عبدالناصر بمفرده تمكن بفضل مهارته ودهائه من تدبير وتخطيط كل ما جرى من أحداث خلال أزمة مارس 1954، وكان هو كاتب السيناريو والمخرج معًا ولم يكن باقي أعضاء مجلس الثورة سوى الممثلين الذين وزع هو عليهم الأدوار للقيام بأدوارهم وفقًا لتعليماته، وقد أسند إلى بعضهم أدوارًا مهمة بينما قام البعض الآخر بأداء أدوار الكومبارس، وقد نفذ الجميع السيناريو الذي وضعه عبدالناصر والذي لاقى ذروة النجاح؛ إذ أتاح له في النهاية الفرصة التي كان ينشدها لتحقيق كل أهدافه ولكي يصبح هو مجلس الثورة ومجلس الثورة هوعبدالناصر، كما اعترف البغدادي بذلك في الصفحة 169 من مذكراته في الجزء الأول حيث قال:

«كان موعد انعقاد مجلس الوزراء يوم 31 مارس 1954 وطلب مني جمال سالم المرور عليه لنذهب إلى الاجتماع معًا، وفي أثناء طريقنا إلى المجلس تكلمنا عن الموقف الداخلي بمجلس قيادة الثورة وأن البعض من أعضائه ليس لهم رأي ويصوتون دائمًا في جانب رأي جمال عبدالناصر والذي أصبح بذلك هو رأي الأغلبية في أغلب الأوقات، ولم يحاول أحد من هؤلاء البعض أن يناقش أو يتفهم أي رأي آخر ولم يتقدم أيضًا بأي رأي في أي يوم من الأيام، ولقد أصبح المجلس بذلك هو جمال عبدالناصر كما أن عبد الناصر نفسه قد أصبح كثيرًا ما يتصرف في مسائل تمس السياسة العامة دون الرجوع إلى المجلس، والمجلس لا يعترض على هذه التصرفات».

كيف تم لعبدالناصر تحييد الإخوان المسلمين؟

كانت الاتصالات السرية بين عبدالناصر والمرشد العام للإخوان المسلمين حسن الهضيبي في السجن الحربي تدور منذ أوائل الأسبوع الثالث من شهر مارس1954 عن طريق المندوب الذي اختاره عبدالناصر وهو محمد فؤاد جلال وزير الإرشاد القومي (الإعلام) السابق، وقد حضرها إلى جانب المرشد بعض أعضاء مكتب الإرشاد الذين كانوا أيضًا رهن الاعتقال بالسجن الحربي، وكان عبدالناصر يستهدف منها عقد صلح وتهادن مع الإخوان المسلمين

لضمهم إلى صفه في الصراع المحتدم على السلطة بينه وبين محمد نجيب، أو على الأقل أن يضمن وقوفهم موقفًا سلبيًا، فلا ينحازون إلى جانب محمد نجيب كما جرى في أزمة فبراير 1954، وقد تلقت قيادة الإخوان في السجن الحربي دعوة عبدالناصر لهم بتناسي الماضي والبدء في عهد جديد من التعاون بينهم وبين قادة الثورة لمصلحة البلاد بالقبول والوقوف في وجه المحتل الغاصب الذي كان يماطل وقتئذ في جلاء قواته الضخمة عن منطقة قناة السويس، ولاشك في أن هذا الاتفاق الذي جرى في ذلك التوقيت بين عبدالناصر وقيادة الإخوان كان من أبرع الضربات السياسية التي حققها عبدالناصر على المسرح السياسي في مصر، ويدل بوضوح على مدى ما يتمتع به من دهاء وسعة حيلة.

وكان يوم الخميس 25 مارس يومًا مشهودًا في تاريخ ثورة 23 يوليو؛ ففي الصباح الباكر استقبل عبدالناصر في منزله بمشيئة البكري وزير الإرشاد القومي السابق محمد فؤاد جلال الذي كان ممثله في الاتصالات السرية التي دارت بشكل غير مباشر بين عبدالناصر وقيادة الإخوان المسلمين داخل أسوار السجن الحربي، وتباحث عبدالناصر مع فؤاد جلال الشروط التي اشترطها المرشد العام حسن الهضيبي لكي يقبل دعوة عبدالناصر للإخوان بالتعاون مع مجلس الثورة، وعقب انتهاء المقابلة توجه فؤاد جلال مباشرة إلى السجن الحربي حيث عقد اجتماعًا مع المرشد العام وبعض أعضاء مكتب الإرشاد، وأبلغ فؤاد جلال قادة الإخوان بأن عبدالناصر وافق على جميع شروطهم وأنه تبعًا لذلك أصدر أمره بالإفراج عن جميع المعتقلين من الإخوان اعتبارًا من اليوم ـ الخميس ـ كما وعد بأن يقوم بزيارة شخصية للمرشد العام حسن الهضيبي في منزله عقب الإفراج عنه مباشرة لتهنئته، وليلتقي عنده بقيادات الإخوان حتى تكون هذه الزيارة بمثابة رد اعتبار للجماعة واعتراف ضمني أمام الرأي العام بأن الاتهامات التي وردت في بيان مجلس الثورة ضد الإخوان المسلمين والذي نشر على نطاق واسع يوم 14 يناير 1954 مع قرار حل الجماعة لم تكن في معظمها صحيحة.

وفي الوقت الذي كان فيه فؤاد جلال ممثل عبدالناصر يختتم مباحثاته مع زعماء الإخوان

المسلمين داخل السجن الحربي لتأكيد الاتفاق الذي تم بين عبد الناصر وقيادة الإخوان على نسيان الماضي وبدء عهد جديد بين الطرفين من التعاون والوفاق، وبالتالي ضمان تحديدهم في المواجهة المنتظر أن تنشب بعد 48ساعة فقط، والتي سوف تحسم الصراع على السلطة بين محمد نجيب وعبد الناصر لمصلحة الأخير. . كان عبد الناصر يحضر الاجتماع التاريخي الذي عقده مجلس الثورة في التوقيت ذاته في مقر المجلس بالجزيرة، والذي أعد عبدالناصر العدة لكي يقدم خلاله اقتراحه المفاجئ الذي كان يعني تصفية الثورة تحت ستار إقامة الحياة الديمقراطية الكاملة، كما كان يعني عودة الوضع السياسي إلى ما كان عليه قبل الثورة، مما كان كفيلاً بإثارة فئات عديدة من الشعب ضده، وكانت موافقة المجلس على هذا الاقتراح بالأغلبية ثم إصداره في الشكل الذي اشتهر باسم "قرارات 25مارس"، بمثابة المفجر الذي أشعل أزمة مارس 1954، وبذا نفذ عبدالناصر تخطيطه المرسوم بإشعال الأزمة وتصعيدها إلى الذروة ثم تحريض ضباط الجيش والعمال على الثورة ضد قرارات 5 و 25 مارس على السواء، في الوقت الذي تمكن فيه من استبعاد أخطر أعدائه وقتئذ وهم الإخوان المسلمون عن المسرح السياسي إلى حين تحقيق أهدافه التي كان أهمها التخلص من محمد نجيب والسيطرة التامة على مجلس الثورة والهيمنة الكاملة على جميع السلطات في البلاد، كي يتفرغ للقضاء على أعدائه وهم الإخوان المسلمون والشيوعيون وأقطاب الأحزاب القديمة، وهو الأمر الذي جرى بالفعل. . هذا ولم يتوان عبدالناصر في تنفيذ وعوده لقيادة الإخوان حرصًا على الاتفاق الذي تم معهم في الصباح عن طريق ممثله فؤاد جلال؛ ففي خلال يومي الخميس 25 والجمعة 26 من مارس أفرجت السلطات عن حوالي 500 معتقل من الإخوان من سجني القلعة والعامرية، والسجن الحربي، وكان الاستثناء الذي جرى هو عدم الإفراج عن ضباط الجيش من الإخوان الذين كانوا معتقلين بسجن الأجانب وهم المقدمان عبدالمنعم عبدالرءوف ةوأبو المكارم عبدالحي والرواد معروف الحضري وحسين حمودة وجمال ربيع، وقد تم ترحيلهم إلى السجن الحربي في 28 أبريل 1954، ولكن المقدم عبدالمنعم عبدالرءوف تمكن من الهروب من السجن في مايو 1954 ثم مغادرة

مصر واللجوء إلى لبنان، بينما أفرج عن الضباط الأربعة الباقين في 29 يونيو 1954 أي بعد أكثر من ثلاثة أشهر من الإفراج عن زملائهم المدنيين.

وقبل أن ينتصف ليل ذلك اليوم ـ الخميس ـ نفذ عبدالناصر وعده الآخر للإخوان، فقد توجه وبرفقته صلاح سالم إلى منزل المرشد العام حسن الهضيبي الكائن في حي الروضة لتهنئته بالإفراج عنه، والتقى خلال هذه الزيارة مع معظم أعضاء مكتب الإرشاد وعدد كبير من أقطاب الإخوان، وكان من بينهم بعض الأعضاء الذين سبق فصلهم من عضوية الجماعة مثل صالح عشماوي.

وكان الجو الذي ساد الزيارة يتسم من جانب الإخوان بالفتور والتحفظ؛ إذ إن معظم الحاضرين كان قد أطلق سراحهم منذ ساعات قلائل فقط وكانوا يلتقون لأول مرة مع المسئول الأول عن إلقائهم في غياهب السجون حيث ذاقوا آلام الاعتقال وأهوال التعذيب دون ذنب أو جريرة، وانعكس هذا الشعور بالذنب على عبد الناصر فحاول تلطيف الجو بالتودد إلى أصدقائه القدامى من الإخوان ومداعبتهم، وحينما افتقد صديقه القديم حسن العشماوي وسأل عنه وقيل له إنه غاضب بسبب سلوكه معه ومع الإخوان ضحك عبدالناصر وقال: "زعلان ليه؟ أنا شهرته في الجرائد بما يساوي عشرة آلاف جنيه".

وكان حسن العشماوي قد صدم عقب اعتقاله مع باقي الإخوان في يناير 1954 عقب قرار حل الجماعة صدمة عنيفة في عبدالناصر كما أصابه العجب والاستنكار حينما وجهت إليه النيابة العامة تهم إحراز أسلحة وذخائر ضبطت في مخزن يقع في (عزبة مباشر) بالشرقية في جراج المنزل الخاص بوالده وزير المعارف السابق محمد العشماوي بقصد قلب نظام الحكم، فلم يكن يتخيل أن يكون جزاؤه على استجابته قبل قيام الثورة لرجاء صديقه المقدم جمال عبدالناصر بنقل هذه الأسلحة والذخائر الموجودة لدى الرائد مجدي حسنين في مدرسة الأسلحة الصغيرة بألماظة لخوفه من تفتيش المكان بعد اندلاع حريق القاهرة في 26 يناير 1952 أن توجه إليه هذه التهمة الخطيرة بعد عامين بالضبط، وعندما حضر أحد وكلاء النيابة للتحقيق مع حسن

العشماوي وسؤاله عن الأسلحة والذخائر المضبوطة أجابه بأنه على استعداد للإدلاء بأقواله بشرط استئذان عبدالناصر في هذا الأمر أولاً، ولم يعد وكيل النيابة مرة ثانية بالطبع.

محاولات الإخوان للتوفيق بين محمد نجيب وعبدالناصر:

في يوم السبت 27 مارس 1954 نشرت جريدة الأهرام حديثًا أجراه مندوبها مع المرشد العام في اليوم السابق ـ الجمعة ـ وترجع أهمية الحديث إلى أنه يوضح موقف الإخوان بعد صدور قرارات 25 مارس، وكانت إجابة المرشد العام عن رأيه في تكوين الأحزاب أنه لا يدعو لإنشائها لأنه يدعو الناس جميعًا إلى دعوة الإخوان المسلمين ولكنه لا يمانع في وجودها، وكان رأيه في قرار الإنجليز بقطع مباحثات الجلاء أن الإخوان لا يعترفون بالمفاوضات لأن سبيلهم إلى الاستقلال هو الجهاد، وكانت إجابته عن موقف الإخوان إذا دعوا للاشتراك في وزارة قومية، أن الإخوان ليسوا طلاب حكم، وعندما سئل عن موقف الإخوان بعد أن تنتهي الثورة في 24 يوليو 1954 (وفقًا لقرارات 25 مارس) أجاب بما يلي:

«لن يؤثر هذا في موقف الإخوان، لأن ثورتنا مستمرة إذ إن أهدافنا أوسع وأشمل وعلى أساس من الفضائل والأخلاق ونحن ننظر إلى العالم الإسلامي كوحدة واحدة».

وفي مساء يوم الجمعة 26 مارس قام المرشد العام بزيارة الملك سعود (كان في زيارة رسمية لمصر) بقصر الطاهرة وبرفقته عبدالحكيم عابدين ومنير الدلة وحسن العشماوي ومحمد فرغلي وحامد أبو النصر وصالح أبو رقيق، وتحدث إليهم الملك سعود فقال إنه مسرور بعودة الإخوان المسلمين لاستئناف رسالتهم في الدعوة إلى الكتاب والسنة وعبّر عن تقديره لجهودهم وعن أمل مصر والعرب فيهم.

وعقب زيارة الملك سعود عقد المرشد العام للإخوان حسن الهضيبي اجتماعًا لمكتب الإرشاد في منزله مساء اليوم نفسه، نظرًا لأن أبواب المركز العام بالحلمية كانت ما تزال مغلقة بأختام الشمع الأحمر منذ صدور القرار بحل الجماعة في 14 يناير 1954، وحضر الاجتماع

عشرة من أعضاء مكتب الإرشاد وهم : محمد خميس حميدة وعبدالقادر عودة وعبدالحكيم عابدين وعبدالرحمن البنا ومحمد فرغلي ومحمد حامد أبو النصر وكمال خليفة وحسين كمال الدين وعمر التلمساني وعبدالعزيز عطية، وقد دام الاجتماع حتى ساعة متأخرة من الليل.

وفي مساء السبت 27 مارس استأنف مكتب الإرشاد اجتماعه، وناقش المرشد العام مع أعضاء المكتب الأحداث الخطيرة التي تجري في البلاد، والتي فوجئ الإخوان المسلمون غداة خروجهم من المعتقلات بتواليها وتتابعها بسرعة غير عادية، بحيث لم تترك لهم الفرصة لتحديد أسبابها وعواملها الحقيقية لاتخاذ الموقف السليم إزاءها والذي يتفق مع مصلحة البلاد، واتخذ مكتب الإرشاد ـ نظراً لهذه الظروف ـ الخطيرة قراراً يقضي بالإسراع بلقاء المسئولين والاتصال بطرفي الخلاف لدعوتهما إلى قبول مهلة ولو بضعة أيام لتجنب حدوث مضاعفات في الموقف ولتهدئة حالة التوتر القائمة ريثما يتم الاهتداء إلى حل سليم للأزمة.

ولم يكد ينتهي اجتماع مكتب الإرشاد في الساعة العاشرة مساء يوم السبت 27 مارس حتى توجه المرشد العام إلى منزل جمال عبدالناصر بمنشية البكري وبرفقته كمال خليفة وحامد أبو النصر وصالح أبو رقيق، وحضر اجتماع المرشد ورفاقه مع عبدالناصر بعض أعضاء مجلس الثورة والوزراء الذين كانوا موجودين وقتئذ بمنزل عبدالناصر، وعرض المرشد على عبدالناصر وجهة نظر الإخوان المسلمين في ضرورة اتخاذ مهلة إلى حين التوفيق بينه وبين محمد نجيب للتوصل إلى حل يرضى الطرفين للخروج بالبلاد من هذا المأزق الخطير الذي يهدد وحدتها، وطالب المرشد العام بحضور محمد نجيب هذه الجلسة لمحاولة إزالة أسباب الخلاف بينه وبين عبدالناصر، ولكن عندما جرى البحث عنه اتضح أنه موجود بقصر الطاهرة لدى الملك سعود.

وعند منتصف الليل انتهى اللقاء الذي تم بين المرشد وعبدالناصر، فقد طلب الملك سعود من عبدالناصر الحضور إلى قصر الطاهرة بعد أن دعا محمد نجيب الملك سعود إلى التوسط في الخلاف القائم بينه وبين عبدالناصر، واستكمالاً لمساعي الإخوان في التوفيق بين طرفي النزاع قام

المرشد في الساعة العاشرة والربع من صباح الأحد 28 مارس بزيارة محمد نجيب في منزله بالزيتون وكان برفقته عبدالقادر عودة وعبدالحكيم عابدين وكمال خليفة وسعيد رمضان، واستمر الاجتماع حتى الساعة الواحدة بعد الظهر وقد شرح المرشد وجهة نظر الإخوان في الأزمة القائمة، كما أوضح محمد نجيب خلال الاجتماع الأمور التي تمت مناقشتها أثناء الجلسة الطويلة التي عقدت في قصر الطاهرة في الليلة السابقة بينه وبين عبدالناصر في حضور الملك سعود الذي بذل وساطته لمحاولة إزالة الخلاف وإنهاء التوتر بين الطرفين.

خطة مجلس الثورة للقضاء على جماعة الإخوان المسلمين:

كانت العلاقات بين الثورة وجماعة الإخوان متينة ومزدهرة في بداية الثورة، إلى الحد الذي جعل مجلس الثورة يقرر اشتراك ثلاثة أعضاء من الإخوان في وزارة محمد نجيب التي تشكلت في 7 سبتمبر 1952 لولا أن المشكلة التي حدثت في اللحظة الأخيرة بسبب الخلاف بين الطرفين على الأسماء المقترحة، ولكن هذه العلاقات أخذت تسوء منذ أواخر عام 1953 بسبب عوامل عديدة كان من بينها موقف الإخوان في معارضة الاتفاقية المقترح عقدها مع بريطانيا وقتئذ بشأن جلاء قواتها عن القاعدة العسكرية البريطانية في منطقة قناة السويس، وقد أخذ الخلاف في التصاعد بين الثورة والإخوان بشكل خطير مما حدا بمجلس الثورة إلى إصدار قراره بحل الجماعة في 14 يناير 1954 كما أسلفنا، وتم في أعقاب ذلك اعتقال المرشد العام للإخوان وبعض أعضاء الجماعة البارزين وكان من بينهم عدد من ضباط الجيش والبوليس.

ويتضح لنا من مذكرات البغدادي الجزء الأول أن مجلس الثورة وضع خطة مدروسة للقضاء على الإخوان المسلمين، وتم ذلك خلال الاجتماع الذي عقده المجلس في استراحة الهرم يوم 8 ديسمبر 1953، وقد شرح البغدادي تفاصيل الخطة التي نوقشت خلال ذلك الاجتماع في الصفحة 88 من مذكراته في الجزء الأول فقال ما يلي:

«كان من أهم الموضوعات التي ناقشها المجلس النظر في أهداف الإخوان المسلمين وما

يسعون إليه من الاستيلاء على السلطة، وكيف يمكن مقاومتهم والقضاء على جماعتهم خاصة أنهم كانوا يعملون على التوغل بتنظيماتهم داخل صفوف الجيش والبوليس، ورئي أن حل جماعتهم سيزيد من العطف عليهم ويدفعهم إلى التماسك وضم صفوفهم لمقاومة ودرء هذا الخطر، وأن زيادة الانشقاق بينهم هي الوسيلة لإضعافهم وتفكيك صفوفهم، وكان قرارنا في النهاية على ضوء تلك المناقشة هو العمل على زيادة الانشقاق الموجود بينهم والعمل أيضًا على زعزعة ثقة من يتبعهم في أشخاص قيادتهم».

وقد قام عبدالناصر بعدة محاولات لتنفيذ تلك السياسة المرسومة للقضاء على الإخوان المسلمين، وجرت هذه المحاولات على وجه الخصوص عقب صدور القرار بحل الجماعة واعتقال المرشد العام وعدد كبير من أقطابها وأعضائها البارزين وكانت أهم هذه المحاولات ما يلي:

= في محاولة لاكتساب شعبية لدى أعضاء الجماعة المنحلة وزعزعة ثقة الأعضاء في شخص مرشدهم العام حسن الهضيبي وإحداث شرخ في كيان الجماعة، قام عبدالناصر بزيارة قبر المرشد العام الراحل حسن البنا يوم الجمعة 12 فبراير 1954 بمناسبة الذكرى الخامسة لاستشهاده وكان برفقته صلاح سالم وزير الإرشاد القومي والشيخ أحمد حسن الباقوري وزير الأوقاف.

ولكن حضور عبدالناصر وصحبه تكريم ذكرى المرشد العام الراحل لم تقنع أعضاء الجماعة بسلامة غايته ونبل مقصده؛ إذ كيف يصدقون ـ كما قال في خطابه ـ بأنه كان يعمل ويجاهد في سبيل تحقيق مبادئ الجماعة في الوقت الذي كان فيه مرشدهم العام وطائفة كبيرة من أبرز أعضائها يعانون مرارة الاعتقال في سجني القلعة والعامرية والسجن الحربي، ولو كان هدف عبدالناصر من هذه الزيارة هو تكريم ذكرى المرشد العام الراحل حسن البنا حقًا لكان من المفترض أن يسعد عندما يعلم أن محمد نجيب رئيس الجمهورية قد قرر المشاركة أيضًا في إحياء هذه الذكرى، ولكن العكس هو الذي جرى، فلم يكد عبدالناصر يعلم من

صلاح سالم في جلسة مجلس الوزراء يوم الخميس 11 فبراير أن محمد نجيب قرر المشاركة في حفل إحياء الذكرى حتى ثار ثورة عارمة.

واضطر محمد نجيب إلى إلغاء فكرة حضوره الحفل المذكور حرصًا على عدم الصدام مع عبدالناصر.

= تنفيذاً لسياسة توسيع شقة الخلاف بين قيادات الإخوان وضرب بعضهم ببعض تعمد عبدالناصر عدم اعتقال اثنين من أقطاب الإخوان هما عبدالقادر عودة وعمر التلمساني في حملة الاعتقالات التي تمت إثر صدور القرار بحل الجماعة. وكان عبدالناصر يأمل في استمالة عبدالقادر عودة إلى جنبه تمهيداً لإسناد منصب المرشد العام للجماعة إليه؛ ولذا سمح له بزيارة الإخوان المسلمين المعتقلين داخل السجون، ولكن هذه المحاولات لم تلبث أن باءت بالفشل في أعقاب تزعم عبدالقادر عودة وعمر التلمساني المظاهرات الحاشدة التي لم تشهد القاهرة لها مثيلاً من قبل يومي 27 و 28 فبراير، والتي تجمعت في ميدان عابدين وأخذت تهتف لمحمد نجيب وتنادي بسقوط مجلس الثورة، وقد خطب محمد نجيب من شرفة قصر عابدين، ودعا عبدالقادر عودة للصعود إلى الشرفة فصعد إليها ووقف بجواره وألقى خطاباً حماسياً طالب فيه بعودة الحريات والإفراج عن الإخوان المسلمين المعتقلين، وهاجم في خطابه عبدالناصر ومجلس الثورة، وفي الليلة نفسها قبض على عبدالقادر عودة وعمر التلمساني، وسيق الاثنان إلى السجن الحربي حيث تعرضا للضرب الشديد بأحذية الجنود، وقد ظل المرشد العام للإخوان ومعظم أقطاب الجماعة وعدد كبير من أعضائها رهن الاعتقال في السجون في أعقاب صدور القرار بحل الجماعة في 14 يناير 1954 ولم يفرج عنهم إلا يومي 25 و 26 مارس (بعد أكثر من شهرين) عقب محادثات الصلح التي تمت بين عبدالناصر وقيادات الإخوان الذين كانوا معتقلين بالسجن الحربي عن طريق مندوبه وزير الإرشاد القومي السابق فؤاد جلال، كما قام عبدالناصر كما أسلفنا بزيارة المرشد العام حسن الهضيبي في منزله بالروضة لتهنئته بالإفراج عنه

والتقى هناك بمعظم أعضاء مكتب الإرشاد وبعدد من أقطاب الجماعة، واعتبرت هذه الزيارة بمثابة رد اعتبار لجماعة الإخوان والإعلان عن مرحلة جديدة من الوفاق بين الإخوان والثورة، خاصة بعد أن نشرت أنباء هذه الزيارة في الصحف بعناوين بارزة صباح السبت 27 مارس، وبهذا ضمن عبدالناصر سكوت جماهير الإخوان وعدم تحركهم خلال الأحداث المتوقع أن تجري اعتباراً من يوم السبت 27 مارس ـ وفقًا للمخطط الذي رسمه عبدالناصر ـ فليس هناك ما يدعو هذه الجماهير إلى التحرك ضد مجلس الثورة كما جرى الحال منذ شهر واحد في أزمة فبراير 1954 عندما كانت قيادات الإخوان وأبرز أعضاء الجماعة وقتئذ داخل السجون، بل إن العلاقة بين الإخوان والثورة بعد زيارة عبدالناصر للمرشد العام في منزله أصبحت على أحسن ما يرام.

* * * * *

obeikandl.com